جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد

تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية

وتنويع مصادر الدخل للمدة(2003-2015)

رسالة تقدم بها

مصعب عبد العالي ثامر حسين

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

سالم عبد الحسن رسن

1438هجري

2017 ميلادي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِّيُ العَظِيمْ

سورة الحجر

الآية (19)

الإهداء

إلى مصابيح الهُدى والعروة الوثقى والحجة على أهل الدنيا سيد الأنام محمد (ص) والـه الطيبين الطاهـرين .

إلى الارواح التي سكنت تحت تراب وطني الغالي . . . . شـــــــهدائنا .

إلى حكمتي وأدبي وعلمي وحلمي . . . . . والدي العزيز حباً وتقديراً .

إلى الينبوع الذي لا يملُ العطاء . . . . . والدتي العزيزة حباً وإكراماً .

إلى روافد الحب والوفاء اخوتي واخواتي . . . . . فخراً واعتزازاً .

إلى توأم روحي ورفيقة دربي . . . . . زوجـــتي لطولِ صبرها .

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة . . . . . .أبنـــــائي .

أهدي لكم هذا الجهد المتواضع . . . . . فاقبلوه مني .

الباحث

شكر وتقدير

بسم الله والحمد لله الذي وفقني لإتمام كتابة هذه الرسالة والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين..... أما بعد:

يدفعني واجب الوفاء، أنّ اتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور سالم عبد الحسن رسن للجهد المخلص الذي بذله في تحمله عناء الأشراف على رسالتي هذه ومساعدته لي على تخطي الصعاب وعلى ما بذله من توجيهات قيمة حيث كانت حجر الأساس لهذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأنعمه بوافر الصحة والسلامة.

كما اتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتجشمهم عناء السفر ولما سيبدونه من ملاحظات ستصب حتماً في تعزيزها، داعيا الله تعالى أنّ يحفظهم ويبعد عنهم كل مكروه.

واتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل عميد كلية الادارة والاقتصاد بجامعة القادسية، والسادة رئيس وأساتذة قسم الاقتصاد كافة.

وشكري وتقديري إلى زملائي الأعزاء في الدراسات العليا الذين كانوا جميعهم رفقة خيرة وسنداً طيباً، امنياتي لهم بالتوفيق الدائم.

وواجب الوفاء أن اتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساندني وتمنى لي الخير وأخص منهم بالذكر الاستاذ الدكتور نبيل جعفر عبد الرضا ، م. د زاهد قاسم بدن ، م. سونيا آرزروني وارتان، م. فادية كاظم، فجزاهم الله عني خير الجزاء ووفقهم لعمل الخير. وأمتناني الى موظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد بجامعة القادسية وخصوصاً الست (أم احمد)، وموظفي مكتبة كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة .

واخيراً وليس أخراً أسال الله العلي القدير أنّ يرزقنا العلم والمعرفة أبداً ما أبقانا لنساهم جميعاً في بناء العراق وينصرنا على اعداءه الطامعين والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين.

اقرار المشرف

أشهد بأن اعداد الرسالة الموسومة(تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٥)) للطالب" مصعب عبد العالي ثامر حسين" قد تمت تحت اشرافي في قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وأوصي بمناقشتها .

التوقيع:

الأستاذ الدكتور

سالم عبدا لحسن رسن

التاريخ : / / ٢٠١٧

اقرار رئيس القسم

بناءً على توصية الاستاذ المشرف أرشح هذه الدراسة للمناقشة

التوقيع

رئيس قسم الاقتصاد

أ. م. د أمـــن أسمـــر زيـــون

التاريخ : / / ٢٠١٧

إقرار الخبير اللغوي

أشهد بأن الرسالة الموسومة (تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)) قد تمت مراجعتها من الناحية اللُغوية بحيث أصبحت بأسلوب علمي سليم خالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجلـه وقعت .

م.د جعفر طالب كريم

كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية

/ / ٢٠١٧

اقرار لجنة المناقشة

نشهد باننا اعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة (تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٥) وبعد مناقشة الطالب (مصعب عبد العالي ثامر) في محتوياتها وفي ماله علاقة بها بتاريخ (٢٠١٧/١٢/١٠) وجدنا انها جديرة بنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير (جيد جدا)

التوقيع

أ.م.د. عقيل حميد جابر الحلو

عضوا

التوقيع

أ.د. بتول مطر عبادي

عضوا

التوقيع

أ.د. سالم عبد الحسن رسن

عضوا ومشرفا

التوقيع

أ.د. عبد الكريم عبد الله محمد المشهداني

رئيسا

قرار مجلس الكلية

صادق مجلس الكلية الادارة والاقتصاد /جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة

أ.د. مجيد عبد الحسين هاتف

العميد

/ /٢٠١٧

المحتويات (Contents)

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	الآية القرآنية	أ
	الإهداء	ب
	شكر وتقدير	ت
	ثبت المحتويات	ث - ح
	ثبت الجداول الإحصائية	خ- د
	ثبت الأشكال	ذ
	المقدمة	2-1
	الفصل الأول	الصفحة
-1	الإطار النظري: التنمية الاقتصادية،أسعار النفط الخام، التنويع الاقتصادي	41-3
1-1: المبحث الاول	التنمية الاقتصادية .....إطار مفاهيمي	12-4
1-1-1	التنمية الاقتصادية (المفهوم والأهداف)	8-4
2-1-1	مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	10-9
3-1-1	معوقات التنـــــــمية الاقتصادية	12-10
1-2: المبحث الثاني	أسعار النفط الخام والصدمات النفطية العوامل المؤثرة والنتائج المترتبة	28-13
1-2-1	العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام وانعكاساتها على العوائد النفطية	24-13
1-1-2-1	العوامل الاقتصادية المـــؤثرة في جانـــــب العرض (الإنتاج النفطي)	18-13
2-1-2-1	العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب الطلب الكلي على الـــــنفط الخام	21-18
3-1-2-1	العوامل غير الاقتصادية	24-22
2-2-1	الأزمات النفطية وانعكاساتها على أسعار النفط الخام	28-24
1-2-2-1	الطفرة النفطية الأولى عـام (1973)	25-24
2-2-2-1	الطفرة النفطية الثانية عـام (1979)	26-25
3-2-2-1	الأزمة النفطية العكسية عام(1986)	26
4-2-2-1	أزمة أســـــــعار النفط عام 1998	27
5-2-2-1	الـــــــطفرة النفطـــية الـــــثالثة	28-27
1-3:المبحث الثالث	التنويع الاقتصادي المفهوم والسياسات.....إطار نظري	41-29
1-3-1	مفهوم ومبررات ومؤشرات التنويع الاقتصادي	33-29
1-1-3-1	مفهوم التنويع	30-29
2-1-3-1	مبررات التنويع الاقتصادي	31-30

3-1-3-1	معايير التنويع الاقتـصادي	33-31
2-3-1	سياسات التنويع الاقتصادي	41-34
1-2-3-1	السياسات الاســـــتثمارية	35-34
2-2-3-1	سياسة الخـــصخـــصة	38-36
3-2-3-1	سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر	41-39
الفقرة	الفصل الثاني	الصفحة
-2	واقع الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات العوائد النفطية واختلال هيكلية الاقتصاد الوطني	92-42
2-1: المبحث الاول	الاقتصاد العراقي(المـقومات والاختلالات)	57-43
1-1-2	المقومات الأساسية للاقتـــصاد العراقي	47-43
1-1-1-2	الموارد الطبيعية	46-43
2-1-1-2	الموارد البشرية	47
2-1-2	الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي	57-48
1-2-1-2	اخـــتلال الهيـــكل الإنـــــتاجي	54-48
2-2-1-2	اخـــتلال هيـــكل الـتجارة الخارجية	57-54
2-2: المبحث الثاني	آليات تسعير النفط الخام العراقي وتسويقه	71-58
1-2-2	تصنيف النفط العراقي	58
1-1-2-2	عـــوامل تـسعـير الـــنفط الخـــام العراقي	60-58
2-1-2-2	آليات بيع النفط الخام العراقي (معايير التخصيص)	62-60
3-1-2-2	كيفية حســـاب أسعار النفط الخام العراقي	66-62
2-2-2	المنافذ التصديرية والأسواق الرئيسة لتسويق النفط الخام العراقي	71-67
1-2-2-2	المنافذ التصـــديـــرية للنـفط الخام العراقي	69-67
2-2-2-2	الأسواق الرئيسة لتسوق النفط الخام الـعراقي	71-69
3-2: المبحث الثالث	تقلبات العوائد النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي	92-72
1-3-2	العوامل المحددة للعوائد النفطية في العراق	83-72
2-3-2	العوائد النفطية وانعكاساتها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق	89-84
1-2-3-2	النمو الاقتصادي	85-84
2-2-3-2	التـــــــضخم	87-85
3-2-3-2	البـــــــطالة	89-88
3-3-2	تأثير تذبذب العوائد النفطية في إعداد المـــــوازنة العامة للدولة العراقية	92-90
الفقرة	الفصل الثالث	الصفحة
-3	تنويع الاقتصاد العراقي : الفرص ، التحديات والحلول	139-93
3-1:المبحث الاول	متطلبات إصلاح الهيكل الإنتاجي وفق استراتيجية التنمية المطلوبة للاقتصاد العراقي	107-94

1-1-3	استراتيجية تطوير القطاع النفطي لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى	100-94
2-1-3	استراتيجية تطوير القطاع الزراعي	105-100
3-1-3	استراتيجية التنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي	107-105
3-2: المبحث الثاني	تفعيل دور صناعة السياحة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني	120-108
1-2-3	صناعة السياحة في العراق (الاهمية والمقومات)	112-108
2-2-3	واقع صناعة السياحة في العراق	117-112
1-2-2-3	العرض السياحي	114-112
2-2-2-3	الطلب السياحي	117-115
3-2-3	التحديات التي تواجه صناعة السياحة في العراق	118
4-2-3	أمكانية تطوير صناعة السياحة في العراق	120-119
3-3: المبحث الثالث	المناطق الحرة العراقية وتأثـيراتها الممكنة في تنويع الاقـــتصاد الوطني	132-121
1-3-3	المنـــاطق الحرة العراقيــة(النشأة ، الأهداف ، المقومات)	125-121
2-3-3	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في العراق	129-126
1-2-3-3	الأبعاد الاقتصادية	128-126
2-2-3-3	الأبعاد الاجتماعية	129
3-3-3	التحديات التي تواجه المناطق الحرة العراقية	131-130
4-3-3	متطلبات تنمية وتطوير المناطق الحرة العراقيــة	132
3-4: المبحث الرابع	تفعيل دور القطاع الخاص في ظل سياسة الخصخصة	140-133
1-4-3	واقع القطاع العام والخاص وآلية تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني	137-133
2-4-3	تطوير القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية الوطنية	140-138
4-	الاستنتاجات والتوصيات	144-141
1-4	الاستنتاجات	142-141
2-4	التوصـــيات	144-143
3-4	المصادر	159-145

قائمة الجداول

قائمة الجداول (Tables List)

ت	عنوان الجدول	الصفحة
.1	العلاقة بين نمو الطلب على النفط والطفرات النفطية	28
.2	الاحتياطيـات المقـدرة للمعادن الطبيعية في العراق	44
.3	الأهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية للمدة 2003-2015	49
.4	اعداد المنشآت الصناعية وقيم الانتاج بالأسعار الجارية في العراق للمدة 2003-2015	51
.5	الأهمية النسبية لتشغيل الايدي العاملة حسب القطاعات الاقتصادية للمدة 2003-2015	52
.6	درجات الاختلال القطـاعية للاقتـصاد العـراقي	54
.7	اختلال هيكل التجارة الخارجية بالأسعار الجارية	57
.8	فروقات الأسعار الفورية بين نفط خام دبي ونفط خام غرب تكساس ونفط (Brent) للمدة (2003-2015) حسب المعدلات السنوية للأسعار (دولار/ برميل)	63
.9	معدل السعر الصافي للنفط الخام العراقي المصدر الى الاسواق العالمية وسعر نفط الاشارة (wtl) وتفاصيل الخصومات وتعويض النقل وفرق الكثافة للمدة 2003-2006	66
.10	اتجاه الصادرات النفطية للنفط الخام الى الاسواق الدولية الثلاث للمدة2003-2013	71
.11	أهم المستوردين للنفط الخام العراقي للأعـــوام 2014-2015	71
.12	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام العراقي للمدة 2003-2015	74
.13	الحقول العراقية المنتجة وغير المنتجة للنفط الخام حسب المحافظات العراقية والاحتياطي المؤكد للعام (2010)	75
.14	إنتاج النفط الخام العراقي وتصديره واهميته بالنسبة لإنتاج اوبك والعالم للمدة 2003-2015	76
.15	إنتاج الحقول النفطية العراقية للعام 2014	77
.16	توزيع الطاقة الانتاجية لمصافي تكرير النفط الخـام العراقي لعام 2015	78
.17	الطاقة التكريرية واجمالي انتاج المصافي العراقية للمدة 2003-2015	79
.18	عدد الهجمات الارهابية التي تعرضت لها المنشآت النفطية للمدة 2003-2013	80
.19	نسبة الفساد المالي والاداري لاهم وزارات الدولة العراقية وباقي الدوائر التابعة لها للمدة(2003-2012)	82
.20	مؤشر مدركات الفساد في العراق مقارنةً مع دول العالم للمـــدة 2003-2015	83
.21	الاهمية النسبية للعوائد النفطية في تكوين (GDP) للمدة 2003-2015	85
.22	العملة خارج البنوك وعرض النقـــــــد (m1) للمدة (2003 – 2015)	86
.23	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية والغير نفطية في الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2015	91
.24	اجمالي الانفاق الحكومي للمدة 2003-2015	92

.25	تكلفة انتاج البرميل النفطي للشركات النفطـــية الاجنبية (2011-2013)	95
.26	كميات الغاز المحروقة للمدة 2003-2013 والخسائر المالية المقدرة الناجمة عنها ومعدل نسب الحرق للغاز	96
.27	احتياطي الغاز الطبيعي في العراق للمدة من(2003 – 2015) (مليار متر مكعب)	97
.28	نضوب النفط الخام العراقي في ظل الاحتياطيات المؤكدة على اساس الانتاج الحالي والانتاج المتوقع وفق السيناريوهات الثلاث لاستراتيجية الطاقة ابتدأ من عام 2015	98
.29	أهم المصافي العراقية وجهة التصريف لمياه الصرف الصناعي	99
.30	البرنامج الاستثماري للخطة الوطنية 2010-2014 حسب القطاعات الاقتصادية	100
.31	تقديرات المساحة والانتاج والغلة لمحاصيل الحنطة والشعير والشلب للمدة 2003-2015	101
.32	انتاج التمور (10 طن) خلال المدة 2003-2015	102
.33	مساحات الاراضي المتأثرة بالتصحر وتدهور الاراضي(بالدونم) حسب المحافظة لعام 2010	105
.34	الشراكة المتحققة مع الشركات الاجنبية	107
.35	اهم المواقع الاثرية في العراق موزعة حسب المحافظات	110
.36	توزيع الاماكن الدينية على المحافظات العراقية	111
.37	اعداد الفنادق في بغداد والمحافظات حسب درجات التصنيف للمدة (2010-2015)	112
.38	المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ونسب التغيير للمدة 2003 -2015	113
.39	المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي حسب المحافظات لسنة 2015	114
.40	اعداد الوافدين للعراق للمدة 2003-2013	115
.41	عدد الزوار الوافدين الى العراق للمدة 2010-2015 من مختلف الجنســـيات	116
.42	صافي المكاسب المتحققة لقطاع السياحة للمدة 2003-2015	117
.43	المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي حسب المحافظات لسنة 2015	117
.44	حجم التجارة المتوقع مرورها عبر الموانئ العراقية للمدة (2020-2040)	124
.45	تطور ايرادات ومصروفات الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية للمدة 2003-2015	126
.46	ايرادات الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بالعملة الأجنبية للمــدة 2003-2015	127
.47	تصنيف منتسبي الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية على الملاك الدائم وحسب التحصيل العلمي	129
.48	الاسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت للمدة 2003-2014	134
.49	واقع الشركات العامة العراقية لعام 2013	135

قائمة الأشكال

قائمة الإشكال (Figures List)

التسلسل	عنوان الشكل	
.1	الحلقة المفرغة للفقر	11
.2	حصة الطاقة المتجددة من استهلاك الطاقة الاجمالي لدول الاتحاد الاوربي لعام 2015	21
.3	الاحتياطيات النفطية المؤكدة في البلدان الأعضاء لمنظمة (OPEC) للعام 2015	14
.4	مقدار العوائد التي تحصل عليها البلدان الصناعية لضريبة الكربون لعام 2015	23
.5	الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في للناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015	53
.6	اسعار شحنات نفط خام البصرة المصدرة للأسواق الرئيسة الثلاث 2003-2010	65
.7	اسعار شحنات نفط خام كركوك حسب الاسواق العالمية للمدة 2003-2010	65
.8	تطور اسعار النفط الخام للمدة 2003-2015	73
.9	معدلات التضخم السنوي للمدة 2003-2015	87
.10	معدلات البطالة السنوي للمدة 2003-2015	88
.11	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة العراقية	91
.12	نسب ايرادات المياه من داخل وخارج العراق	104
.13	عدد المطاعم السياحية في بغداد والمحافظات للمدة 2008-2013	114
.14	طبيعة الانشطة المتوطنة ضمن المناطق الحرة العراقية السارية النفاذ لغاية 2015/12/31	128

المُستَخلص

لقد أثبتت العقود الماضية من مسيرة الاقتصاد العراقي بأنَّ هيمـنة القطاع النفطي لم تنعكس بنتائج إيجابية ولم تحدث أي تغُيرات هيكلية في بُنيتهِ، وأنّ تزايد الاعتماد على هذا المورد جعل الاقتصاد العراقي يخضع بشكل مستمر لتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية، الأمر الذي أنعكس بصورة مباشرة على تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة من عدم الاستقـرار الاقتصـادي. والحقيقة أنّ هـيمنة استمرار هذا المورد النفطي بهذه الدرجة يُعّد خللاً في إدارة النظام الاقتصادي، لذلك تبرز الحاجة في المرحلة الحالية إلى ضرورة انتهاج سياسات واستراتيجيات اقتصادية فعالة واضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل وإصلاح هيكل القطاعات الاقتصادية وتغيير بنيتها الأساسية، ومن هنا استهدفت الرسالة تحليل العوائد النفطية وكيف أنها تتأثر بمجموعة من العوامل لاسيما أسعار النفط في السوق الدولية، وما تأثير ذلك على النشاط الاقتصادي العراقي، وتحديد أهم المقومات الأساسية التي يتسم بها الاقتصاد الوطني والتي من خلالها يتم التوصل بشكل جدي وفعال إلى تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي لمواجهة أزمة انخفاض العوائد المـاليـة والنـفـطية.

تكونت الرسالة من ثلاثة فصول:

تَناول الفصل الأول من الدراسة مفهوم كل من التنمية الاقتصادية وأهدافها ومؤشرات قياسها وأهم المعوقات التي تواجهـها، والعـوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام في السوق الدولية وانعكاساتها على العوائد النفطية، والأزمات النفطية وانعكاساتها على أسعار النفط الخام، فضـلاً عن وضع الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وإيضاح القاعدة التي يمكن إتباعها من خلال تبني عدة سياسات ومناهج للوصول إلى تحقيقها.

أما الفصل الثاني فتناول أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وآليات تسعير النفط الخام العراقي وتسويقه، فضـــــلاً عن تحليل العوائد النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي.

أما الفصل الثالث فتناول أهم متطلبات تنويع الاقتصاد العراقي من خلال استغلال الفرص المتاحة والموارد المتمثلة في(القطاع النفطي كونهُ الرافد الأساس الذي يساهم في تنمية وتطوير القطاعات الأخرى، الزراعة، الصناعة، السياحة، المناطق الحرة العراقية، فضلاً عن تمكين القطاع الخاص في عملية تنويع الاقتصاد الوطني). وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمة :Introduction

برغم من امتلاك العراق معظم أو بعض مقومات النهوض التي تؤهلهُ أنّ يكون في مصاف البلدان المتطورة اقتصاديا، إلا إنهُ ما يزل يعاني من اختلالات هيكلية في بنيتهِ الاقتصادية خصوصاً بعد مخلفات الحروب الأخيرة والعقوبات الاقتصادية وصولاً إلى نيسان عام 2003 ومانتج عنها فيما بعد من فوضى اقتصادية عارمة أدت إلى إضعاف قدرة قطاعات الاقتصاد الوطني أنّ تتشابك فيما بينها، ولكون الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة أساسية على قطاع النفط والعوائد المتأتية منهُ الأمر الذي يجعل من التقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام تنعكس بصورة كبيرة على تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، وعلى ضوء الانعكاسات السابقة لذا ينبغي انتهاج سياسات واستراتيجيات اقتصادية فاعلة في ضوء حاجة الاقتصاد العراقي تهدف الى تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط من خلال مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وما تمتلكهُ هذه القطاعات من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني وبناء قاعدة اقتصادية قوية متحررة من مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل تتحكم فيه عوامل كثيرة وسياسات خارجية. بالتالي فنحن بحاجة الأن إلى خطط عملية أكثر من أي وقت مضى لتكريس سياسة التنويع في واقعنا الاقتصادي ليس كخيار بل كضرورة لابد منها، بالرغم من وجود الكثير من التحديات التي تواجهنا في هذا الصدد، إلا إنهُ يمكن تدليلها والتغلب عليها ولعل من أهمها، غياب الإرادة والتخطيط المنضبط بآليات تنفيذ واقعية ورقابة مشددة وعدم وضوح هذه السياسات تحت مجهر التقييم المستمر لها إذ أنَّ وضوح الاستراتيجية وتوافر الإرادة يعتبران في غاية الأهمية لتحقيق أي هدف من أهداف خطط التنمية الوطنية.

أهمية البحث Research Importance :

يكتسب البحث أهميتهُ من خلال إثارته لمشكلة باتت ترهق كاهل الاقتصاد العراقي منذ عقود طويلة التي يعد حلها بمثابة تحقيق سلسلة من الحلول للعديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث Research Problem:

تتجسد مشكلة البحث في طبيعة الاقتصاد العراقي الأحادي الجانب وفي اعتماده على الإيرادات المالية المتأتية من استخراج النفط الخام وتصديره إلى الأسواق الدولية، فضلاً عن اعتماد جميع قطاعاته الاقتصادية المختلفة على هذه الإيرادات المُتسمة بالتذبذب، وما يعكسهُ هذا الاعتماد من اتساع ظاهرة الاختلالات الهيكلية في جميع مفاصلهِ الاقتصادية التي تخلق حالة من التشوه وعدم الاستقرار الاقتصادي.

فرضية البحث Research Hypothesis :

يستند البحث إلى فرضية مفادها : تُعّد تقلبات العوائد النفطية، فضلاً عن الاستغلال السيئ لها من أهم أسباب ضعف التنمية الاقتصادية. لذا فإنَّ تنويع مصادر الدخل من خلال تعديل الهيكل الإنتاجي لقطاعات الاقتصاد الوطني وتفعيل دور الاستثمار وإطلاق دور القطاع الخاص سيكون له الدور الفعال في بناء التنمية الاقتصادية الشاملة في العراق.

أهداف البحث Research Objectives :

1. تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي لمعرفة حجم التخصص أو التركيز الذي يعاني منهُ الاقتصاد العراقي.
2. تحليل آلية تسعير النفط الخام العراقي من قبل شركة تسويق النفط الخام(سومو) ومعادلاتها السعرية ومعايير تخصيص الكميات المصدرة وآليات التعاقد وأسلوب التنفيذ.
3. تحليل العوائد النفطية وكيف أنها تتأثر بمجموعة من العوامل وبالأخص أسعار النفط في السوق الدولية، وما تأثير ذلك في النشاط الاقتصادي العراقي.
4. تحديد المقومات الأساسية التي يتسم بها الاقتصاد الوطني التي يتم من خلالها التوصل بشكل جدي وفعال إلى تطبيق سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي لمواجهة أزمة انخفاض الموارد المالية النفطية.

منهجية البحث Research Approach :

أعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على الطريقة الاستقرائية في تحليل الجداول والمعلومات والأرقام والمعطيات الجزئية الخاصة بالأسعار والعوائد بهدف معرفة واقع الاقتصاد العراقي وإمكانات تنويعهُ.

هيكـــــل البحث Research Structure :

لغرض الإحاطة التفصيلية بكل جوانب البحث فقد قسم الى ثلاثة فصول أعقبتها الاستنتاجات والتوصيات، إذ ناقش الفصل الأول مدخل مفاهيمي ونظري، أشتمل على ثلاثة مباحث، أما الفصل الثاني فقد تناول واقع الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات العوائد النفطية واختلال هيكلية الاقتصاد الوطني وفي ثلاثة مباحث، وتطرق الفصل الثالث إلى تنويع الاقتصاد العراقي في ضوء الاستراتيجيات المقترحة وفي أربعة مباحث.

الفصل الأول

الإطار النظري: التنمية الاقتصادية، أسعار النفط الخام، التنويع الاقتصادي

تمهيد

ينظر في هذا الفصل من الدراسة إلى مفهوم كل من التنمية الاقتصادية وأهدافها ومؤشرات قياسها وأهم المعوقات التي تواجهها، وإيضاح أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام وانعكاساتها على العوائد النفطية، وأهم الصدمات النفطية وتأثيراتها في أسعار النفط الخام ، فضلاً عن وضع الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وإيضاح القاعدة التي يمكن اتباعها من خلال تبني عدة سياسات ومناهج للوصول إلى تحقيقها. إذ تم توضيح ذلك في ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول:التنمية الاقتصادية. . . إطار مفاهيمي

المبحث الثاني: أسعار النفط الخام والصدمات النفطية العوامل المؤثرة والنتائج المترتبة

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي المفهوم والسياسات. . . . إطار نظـــــري

المبحث الأول

التنمية الاقتصادية .. إطـار مفاهيمي

1-1-1: التنميـة الاقتصـادية(المفهوم والأهداف)

1-1-1-1: مفـهوم التنـمية (The concept of development)

تُعّد التنمية الاقتصادية من أحدث فروع علم الاقتصاد وأكثرها اثارةً، إذ اتجهَ الاهتمام إلى هذا الفرع مع نهاية الحرب العالمية الثانية خصوصاً عام1949، إذ أظهرت الإشـارات الأولية لضرورة تحقيق التنمية في البلدان المتخلفة، وبينَ ليلة وضُحاها أصبحت التنمية الاقتصادية من أكثر الموضوعات شيوعاً وأكثرها جاذبيةً،وقد نجم عـن ذلك تغير تسمية تِلك البُلدان من البلدان البدائية أو المتأخرة (Primitive Backward) إلى وصف أكثر تهذيباً هو البلدان النامية(Developing Countries) حيث يتضمن هذا المعنى أنّ هذه البلدان وإنَّ كانت مُتخلفة عن الركـب فإنَّ بوسعها اللَحاق بالبلدان الأكثر تطوراً من خلال إتباع السياسات الملائمة. ولأول مرة في تاريخ البشرية انتقل الحوار من المُدن المرفهة إلى حوار التقدم والتخلف وأصبحت التنمية السلاح الوحيد للتخلص من التخلف. إلا إنَّ الآراء ووجهات النظر قد اختلفت من قبل المختصين والباحثين بشأن تحديد مفهوم للتنمية الاقتصادية نتيجةً لاختلاف طبيعة المدارس الفكرية وتعدد التخصصات العلمية، فمنهم من أستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية في حين ذهب البعض الآخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي(Economic Growth)، حيث تم تعريف التنمية الاقتصادية بوصفها أداة تُقَدم للمجتمع عن طريق العمل على استحداث طرق إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، فضلاً عن زيادة رأس المال خلال مدة زمنية معينة.[1]. وقد عرفت التنمية الاقتصادية أيضاً من قبل الغربيين[2]حيث كان يرى(Baldwin Meier)على أنها العملية التي يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد إضافةً إلى تخصيص معدلات مرتفعة من النمـو الاقتصـادي فـي قطـاعات متنوعة. في حين يعتقد (Klndie Berger) أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي خلال مدة من الزمن مع ضرورة توفر تغيرات فنية وتكنولوجية وتنظيمية في المنشآت الحكومية القائمة أو التي ينتظر إنشـــاءها. أما الجانب الآخر الذي ذهب إلى مفهوم النمو الاقتصادي فقد تم تعريفهُ على أنه مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي أو المخرجات[3] في حين عرفه التقرير الأمريكي بأنه توسيع قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها المجتمع. فيما عرفهُ (Wallace Peterson) على أنَّ النمو

---

[1] غازي محمود الزعبي، "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن"، عالم الكتب الحديث،اربد، الاردن،ط 1، ،2009،ص34

[2] اسماعيل بن محمد قانة، "اقتصاد التنمية نظريات –نماذج –استراتيجيات"، دار اســـامة للنشر، عمان ، الاردن، 2012، ص7

[3] ساموبلسون بول، نورهاوس وليام، ماندل مايكل" الاقتصاد" ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن، الطبعة الاولى، 2001، ص 564

ينطوي على عملية توسيع العوامل المحددة للطاقة الانتاجية من أجل تحسينها[1]. ولغرض معرفة مدلول هذه الاصطلاحات والفرق بينهما لابد من تناولهما بشي من المقارنة وكالآتي[2]:

أ- فالنمو يحدث عادةً بسبب نمو السكان والثروة والادخار فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات ولهذا فقد أرتبط مفهوم (Growth) بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فهو يحصل بشكل تلقائي مع مرور الزمن،في حين التنمية الاقتصادية تحصل نتيجة التقدم والابتكار التكنولوجي فهي فعل يستوجب التدخل من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أنّ تُنمي المجتمع وتوجيههُ باتجاه المجالات الملائمة.

ب- النمو الاقتصادي يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، في حين التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية وكمية في المتغيرات الاقتصادية.

ت- النمو الاقتصادي هو ظاهرة تحدث في المدى القصير تسبق عملية التنمية، في حين التنمية لا تحدث إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي مدة زمنية طويلة نسبياً.

ث- يستعمل مفهوم النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة كون تلك البلدان تتميز بهيكل اقتصادي سليم وتنظيم اقتصادي متقدم وأساليب تكنولوجية متطورة، في حين يستخدم مفهوم التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة.

ج- النمو الاقتصادي هو ارتفاع الدخل أو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي،في حين التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة يعد النمو واحد من عناصرها الأساسية.

ح- يحصل النمو مع استمرار التبعية الاقتصادية، في حين التنمية لا يمكن أنّ تحصل مع استمرار التبعية فهي تفترض الاستقلال ضمناً وحينما يقال تنمية مستقلة فهو يتأكد لنا جلياً استقلال عنصر أساس من عناصر التنمية فهي تهدف إلى" فك الارتباط".

ولكن على الرغم من هذه الملاحظات ينبغي التأكيد على أنَّ النمو والتنمية ليس على أنهما مفهومين متناقضين بل يكمل أحدهما الأخر، والحق يُقال أنَّ النمو هو جوهر عملية التنمية وبدونه لا تحدث التنمية. ومن خلال المفاهيم السابقة، يمكننا أنَّ نرى أنَّ التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تخطيط متكاملة ومتوازنة ومتناسقة تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية في المجتمع بمختلف اتجاهاته. وفي ضوء التطورات التي حصلت لاسيما في عقدي الثمانينات والتسعينات في القرن الماضي لمفاهيم التنمية فقد ظهرت مفاهيم أخرى للتنمية، منها التنمية البشرية(Human Development)،والتنمية المستدامة (Sustainable Development) التي أخذت في اعتباراتها كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ثم بعد ذلك ظهرت التنمية المستقلة. فقد عرف برنامج الأمم

[1]) عبد الجبار محمود العبيدي،" خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة دراسات في اشكالية الاقتصادي "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط1،2012 ، ص24

[2]) سعد حسين فتح الله،" التنمية المستقلة- المتطلبات، الاستراتيجيات و النتائج" سلسلة اطاريح الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1999،ص23

المتحدة الإنمائي(UNDP) التنمية البشرية على أنها توسعة خيارات الناس[1]، وإنَّ أهم هذه الخيارات المتفرعة هي أنَّ يعيش الانسان حياة أطول وأكثر صحة، وإنَّ يحصل على الموارد الضرورية لمستوى حياة كريمة، وإنَّ من بين الخيارات الأخرى هي: حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته، والحرية السياسية. حيث عدت التنمية البشرية أنَّ العنصر البشري هو القوة الفاعلة والمبتكرة التي تدير المشروع من حيث تأهيله وبناءه بمستوى المشروع التنموي، إذ أنّ الاستثمار في رأس المال البشري لا يكون تأثيرهُ الإيجابي فقط في إنتاجية العمل وإنما يؤثر أيضا في الكثير من الجوانب التي تتصل اتصالاً مباشراً بعملية التطور الاقتصادي، لاسيما الجدارة الشخصية في الإدارة، والوعي بالمسؤولية، والمواظبة على العمل[2]. أما التنمية المستدامة، فقد بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في مُنتصف الثمانينيات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجةً للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقـارير نادي(Rome) في مدة السبعينيات حول وجوب الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية(Ecosystems) فقد شاع استخدام هذا المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المفسدة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً، وبهذا فقد عرفت التنمية المستدامة[3]: على أنها التنمية التي تُلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس أو إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، إلا أنَّ مفاهيم التنمية المستدامة قد تنوعت لكنها في النهاية تؤدي إلى نفس النهج ومن هذه المفاهيم هي الاعتماد المتبادل أي من خلال وجود العلاقات المتشابكة بين الاقتصاد والبيئة، والمفهوم الثاني على أنها الإشراف والمواطنة، ومفهوم أخر احترام وتقدير الاختلافات بين الشعوب سواءً كانت هذه الاختلافات اجتماعية ثقافية اقتصادية. وقد تم دمج التنمية البشرية مع التنمية المستدامة ليصبح المفهوم الجديد التنمية البشرية المُستدامة، حيث أنَّ جوهر هذا التوليف يكمن من خلال الوصف التالي الذي ورد في تقريـر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعنوان" مبادرات من أجل التغيير" أي إنَّ التنمية البشرية المُستدامة لا تحقق نمواً اقتصادياً فحسب وإنما تقوم بتوزيع الفوائد المتحققة توزيعاً عادلاً، فضـلاً عن أنها تهـدُف بالأساس المحـافظـة علـى البيـئـة(Ecology)[4]. ومن المفاهيم الأخُرى للتنمية، مفهوم التنمية المستقلة (Independent Development) والذي عرفت على أنها عملية حضارية شاملة من شأنها أنَّ تؤدي إلى علو شأن الإنسان من خلال توفير احتياجاته الأساسية وتحقيق الازدهار عن طريق الاعتماد على الذات وتخليص الاقتصاد من التبعية الاقتصادية عن طـريق إتبـاع استـراتيجيـات إنمائية تتلاءم مع الإمكانات والموارد المـتاحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع المشاركات الجماهيرية[5].

[1]) نصيرة قورقيش،" التنمية البشرية في الجزائر وافاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014" ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد(6)، 2011، ص 33

[2]) رشيد بان الظالمي، غسان طارق ظاهر،" اشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق انموذجا) "مجلة المثنى للـعلـوم الاداريـة والاقتصـادية، المجـلد (5)، العدد(1)، 2015،ص 94

[3]) فاطمة مبارك " التنمية المستدامة اصلها ونشاتها "، مجلة بيئة المدن الالكـترونية ،العدد(13)، 2016 ، ص 13

[4]) عبد العزيز عبد الله السنبل ، "دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة" ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التنمية والامن في الوطن العربي ، 2001 ، ص9

[5]) عبد الله عبد الكريم السالم، "رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وامكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة "، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الادارة والابداع ، 2004 ، ص 250

أما المفهوم الشامل للتنمية فقد عرفها البنك الدولي عام1996 من خلال المبادرة التي أطلقها في الإطار الشامل للتنمية على أنها عملية تحول تاريخي شامل متعدد الأبعاد يتكامل فيه كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبشري والسياسي، فهي خليطُ متكامل من هذه المتغيرات كلها وتتداخل مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف تعمل على تغيير المجتمع باتجاه الافضل بكامل تطلعاته[1].

أما فكرة التنمية في القرن الحالي قد أخذت أبعاد أوسع من تلك التي سادت في أواسط القرن العشرين حيث أخذت الكثير من اقتصادات الدول باتجاه العولمة إذ لوحظ من خلال المؤشرات الاقتصادية ومقارنتها مع المؤشرات التي كانت سائدة في القرن الماضي اختلافاً كبيراً نتيجة الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات ودورها الأساس في إنتاج الكثير من السلع المعرفية التي لا تعتمد في صناعتها على المدخلات من المواد الأولية.

1-1-1-2: أهداف التنمية الاقتصادية

إنَّ للتنمية الاقتصادية العديد من الأهداف المهمة التي تسعى البلدان إلى تحقيقها إلا أنّ هذه الأهداف تختلف باختلاف طبيعة هذه البلدان من حيث ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا إنهُ بالرغم من ذلك يمكن التطرق إلى بعض الأهداف المهمة الأساسية التي تُبلور حولِها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية والتي من أهمها ما يأتي [2] :

أ-تعد زيادة الدخل القومي من أول مهام التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ذلك بأن الغرض الأساس الذي يدفع هذه البلدان للقيام بالتنمية الاقتصادية هو لما تُعانيه من الفقر والعوز والتخلف وتزايد نمو عدد السكان، فضلاً عن انخفاض مستواهم المعيشي، ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل إلا من خلال زيادة الدخل القومي عن طريق تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة في المجتمع.

ب-رفع المستوى المعاشي للمواطنين، إذ يعد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في البلدان المتخلفة اقتصاديا، إذ من المتعذر تحقيق الأساسيات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم من الصحة والتعليم مالم يرتفع المستوى المعيشي للسكان طالما أنّ التنمية الاقتصادية تعتبر أنّ الإنسان غاية ووسيلة في وقت واحد.

ت-تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول والثروات حيث تستحوذ فئة قليلة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب مرتفع من الدخل القومي خلافاً لأغلبية أفراد المجتمع.

---

[1]) مصطفى العبد الله الكفري،" التنمية الشاملة و التنمية البشرية" الحوار المتمدن، العدد(816) ،2004 ، متاح على الرابط الالكتروني : http://www.ahewar.org

3) سالم عبد الحسن رسن،" المداخل الاساسية للتنمية الاقتصادية"، طرابلس ،ليبيا، الطبعة، الأولى،2000، ص43

ث- تنمية الكادر البشري من حيث الاهتمام بالقوى العاملة البشرية وإطلاق حريتها في الإبداع لما لها من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية[1]، من خلال توجيه الاستثمار في هذا المجال عبر التعليم والتدريب، حيث يمثل العنصر البشري الركن الأساس وعامل مهم من عوامل الإنتاج، ومما يؤكد هذه الحقيقة أنّ الدول التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة في العالم هي التي تمتاز بوجود شعب منظم وخلاق واليابان خير دليل على ذلك فبالرغم من ندرة مواردها الطبيعية إلا أنها استطاعت أنّ تحقق مستوى عال من التقدم الاقتصادي والوقوف جنباً إلى جنب مع الدول الصناعية الكبرى.

ج- إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي من خلال تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية وضرورات الاهتمام بها وإعطائها دفعة قوية تتوفر فيها مقومات النجاح[2].

ح- معالجة الفساد الاداري من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحد من انتشاره الأمر الذي سوف يسهم في تطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافةً.

خ- تهدف التنمية الاقتصادية إلى عملية التنويع الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وعدم اعتماد الاقتصادات الوطنية على مصدر وحيد في تمويل إيراداتها لاسيما عندما تكون هذه المصادر غير متجدده وتتعرض للكثير من التقلبات بفعل العوامل الداخلية أو الخارجية.

1-1-2: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

هنالك العديد من المقاييس التي تستخدم لقياس التنمية ودرجة التقدم والنمو الاقتصادي للبلد وفيما يلي أهم هذه المعايير[3] :

أولاً – <u>مؤشرات اقتصادية</u>

وهي المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية ومعرفة مدى التقدم الاقتصادي الحاصل في الدولة والتي تقدم على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي(GNP) كمعدل الاستيراد أو التصدير أو على شكل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للشخص، ومن أبرز هذه المؤشرات هي الناتج القومي أو المحلي الإجمالي(GDP|GNP)،إلا أنهُ وفي وقت مبكر قد تم توجيه انتقادات عديدة إلى هذا المؤشر، وجرت محاولات لتصحيحه وتسويته، إذ يتعلق جزء من المشكلة بأن الزيادة في الدخل لا تعني نمواً اقتصادياً عندما تكون هنالك

[1] عادل مجيد العادلي،"الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (42)، 2014، ص102

[2] غازي محمود الزعبي،" البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن" ،مصدر سابق، ص 45

[3] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي " التخطيط والتنمية الاقتصادية " المسيرة للطباعة والنشر ،عمان ، الاردن ، الطبعة الأولى ، 2011، ص 52

زيادة في السكان بمعدل أكبر، أو نقص الدخل لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان بمعدل كبير ،كما أنهُ لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع.

ثانياً- مؤشرات هـيكليـــة

يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تعبر عن التغير الهيكلي في القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن من خلالها معرفة درجة النمو الاقتصادي في البلد،والتي منها نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة، الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات وغيرها من المؤشرات الأخرى،وكلما ارتفعت هذه النسب في البلد ينعكس هذا الأمر في تغيرات إيجابية في الهيكل الاقتصادي للبلد.

ثالثاً- مؤشرات اجتماعـيه[1]

في نهاية الستينات من القرن المُنصرم ظهرت العديد من المؤشرات الاجتماعية للتعبير عن الواقع والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التوسع في التحليلات الاحصائية لتضم طيفاً شاسعاً من القضايا الاجتماعية، حيث استخدمت هذه المؤشرات بشكل كبير كتقريب جزئي لأمور الأمن والعدالة والتعليم والصحة والتغذية وغيرها، لكن المشكلة التي يعاني منها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته حيث تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والثاني مقياس التنمية البشرية(HDI) الذي طور من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالاتي:-

1. مؤشر نوعية الحـــياة

يتكون هذا المقياس من ثلاثة مكونات هي(القراءة والكتابة عند العمر(15) سنة، وفيات الأطفال، توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل)، يقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الرئيسة ورفع مستوى الرفاهية للسكان، ويؤخذ متوسط المكونات الثلاثة، حيث يقيس هذا المؤشر نسبة إنجاز الدولة في مجال التنمية والذي يتراوح بين(1 – 100) حيث يمثل الرقم واحد الحد الأدنى وتمثل المئة الحد الأعلى، أما المكونات الأخرى كالقراءة والكتابة ووفيات الاطفال فهي أيضا تقاس بنفس النسبة.

2. مؤشر التنمية البشرية

[1]) مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الاردن ، الطبعة الأولى ،2007، ص 24-26

حيث يستند هذا المؤشر على ثلاثة أهداف من أهـداف التنمية وهي المعرفة وتقاس موزون من تعليم الكبار ويمثل(ثلثين) ومتوسط سنوات الدراسة يمثل(الثلث المتبقي)،طول فترة الحياة إذ تُقاس بتـوقع الحياة عند الولادة ، ومستوى المعيشة ويقـاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة، حيث يعمل هذا المقياس على ترتيب البلدان إلى ثلاث مجموعات وهي:التنمية البشرية المنخفضة– 0.50) (0.0والتنمية البشرية المتوسطة(0.50 – 0.79)والتنمية البشرية المرتفعة(0.80 – 1.0) وأنّ تركيزه يكـون علـى قيـاس المسـتـوى النسبي للتنمية البشرية وليس المطلق.

1-1-3: معوقات التنمية الاقتصادية

إنَّ عملية التنمية في البلدان النامية تتعرض إلى العديد من الصعوبات التي تتداخل فيما بينها والتي تجعل من عملية التنمية دون المستوى المطلوب الأمر الذي يؤدي استمرار حالة التخلف، ولما كانت التنمية الاقتصادية هي الوجه الأخر لحالة التخلف فبالتالي أنّ تكون خصائص التخلف السبب المعرقل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن النظر إلى هذه العوائق على أنها عوائق اقتصادية وأخرى عوائق ترتبط بالمحيط الاجتماعي ومنها عوائق تفرضها طبيعة الأوضاع والعلاقات الدولية. ولهذا سوف يتم التركيز على بعض أبرز هذه العراقيل أو المعوقات من أجل تشخيصها والعمل على تخطيها
ومن أبرز هذه العقبات[1] هي:

أولاً_ الحلقة المفرغـة للفقــر

إنَّ مفهوم هذه الحلقة الذي أشار اليها كل من (هانز سنجر وراجنر نيركسه) إلى إنّ البلدان المتخلفة تواجه عقبات متعددة تؤدي إلى تأخير عملية التنمية، والتي تكون سبباً مهماً في انخفاض الإنتاجية الذي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، بالتالي انخفاض الادخارات الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات بسبب طبيعة العلاقة المباشرة بينهما وهكذا تبقى هذه الدول تعيش حالة من الفقر.إنّ من أهم الحلقات التي أشار إليها العديد من المفكرين الاقتصادين هي الحلقة المرتبطة بتكويـن رأس المال باعتباره من العوامل المهمة والرئيسة التي تعاني الدول المتخلفة من نقص فيها، ومغزى هذه الحلقة هو عدم مجابهة البلدان النامية للعقبات بمعزل عن البعض الأخر من البلدان الأخرى وإنما تنشأ بينهما علاقات تبادلية بشكل دائري يجعل من هذه البلدان تعيش حالـة مـن الركـود الاقتصـادي.

شكل -1-

[1] صقر احمد صـقـر،" التنمية الاقتصادية"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، الطبعة الأولى، 2004، ص 82

الحلقة المفرغة للفقر

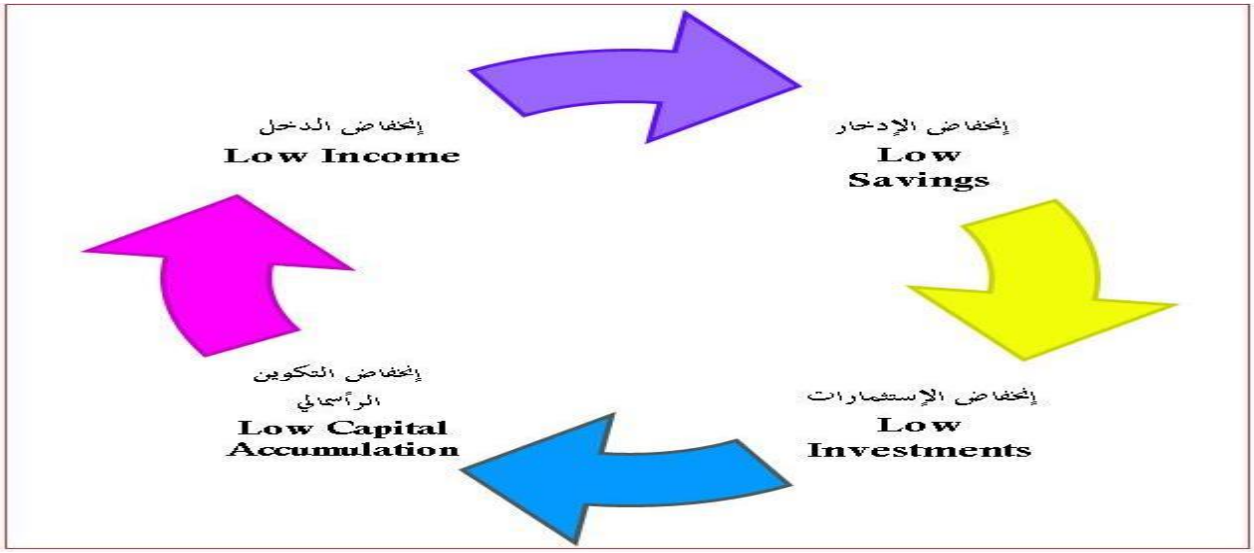

الشكل من عمل الباحث

ثانياً_ نواقـص الســـــــوق

تعد النواقص التي تظهر في السوق من العقبات الأساسية التي تعترض عملية تحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما في ظّل الاقتصاد الحر، حيث تعاني أسواق البلدان النامية الكثير من المعوقات التي تجعل هذه الأسواق تبتعد عن شروط سوق المنافسة التامة، إذ أنّ جمود عناصر الإنتاج وعدم مرونة الأسعار وكذلك عدم المعرفة بأحوال السوق فضلاً عن ضعف حركة عناصر الإنتاج وتحجر التركيب الاجتماعي، فضلاً عن ضيق نطاق السوق المحلية الناتج عن ضعف القدرة الشرائية، كل هذه العوامل أدت إلى قصور وإعاقة في الاستخدام الأمثل للموارد[1].

ثالثاً_ عدم الاستقرار السياسي

إنّ حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلدان النامية نتيجة الاضطرابات سواءً كانت الداخلية منها أو الخارجية ترتب عليها الحد من الجهود التنموية، حيث أنّ هناك العديد من الدول عاشت حالة من عدم الاستقرار السياسي الأمر الذي أدى إلى إعاقة عملية النمو الاقتصادي، بينما البلدان المستقرة سياسياً إذ يُلاحظ فيها التكوين الرأسمالي بمستوى مرتفع جداً، فضلاً عن ميول المستثمرين للاستثمار نتيجة الاطمئنان على سلامة أموالهم وعدم ضياعها[2].

رابعاً_ العقـبات الديموغرافية

أنّ البلدان النامية تعاني من كثافة سكانية مرتفعة قياساً بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة، كذلك ارتفاع معدلات نمو السكان أكبر من معدلات النمو المتحققة في البلدان المتقدمة مع ضعف التركيب العمري للسكان حيث ترفع نسبة صغار السن الذين هم دون سن العمل مع انخفاض نسبة من هم في سن العمل، أضافة لذلك انتشار الأمية

[1] خميس خلف الفهداوي، مازن عيسى الشيخ راضي ،" التنمية الاقتصادية" ،(بدون ذكر طبعة) ،2000،ص153
[1] صقر احمد صقر ،" التنمية الاقتصادية" ، مصدر سابق ، ص 86-87

وانخفاض المستويات التعليمية مع عدم توفر الإمكانات الكافية للتدريب، بالتالي فإنَّ منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع هو الذي يقود إلى أنظمة سياسية معينه أما أنّ تعيق أو تشجع النمو الاقتصادي، ولذلك فإنَّ لهذه القيم أثراً مباشراً على التنمية الاقتصادية [1].

خامساً_ عدم كفاية البنى التحتية

تعاني أغلب البلدان النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل والطرق ووسائل التخزين وغيرها.

سادساً_ التبعيـــة الاقتصادية

إنّ تبعية اقتصادات البلدان النامية للبلدان المتقدمة بفضل احتكارها للتقنية تمخض عنها الكثير من الآثار السلبية على اقتصادات هذه البلدان منها [2]:

1. زيادة اعتماد الدول النامية على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل البرامج التنمـــــــــوية.
2. أصبحت البلدان النامية سوقاً لتصريف منتجات الدول المتقدمة وتوريد احتياجاتها من المواد الأولية
3. هيمنة الشركات الأجنبية على العمليات المكملة من خلال السيطرة على مكاتب التصدير والاستيراد والبنوك للدول النامية .

[2] مدحـــت القريشـــي، التـنمـية الاقتـصـاديـــة نظـريات وسـياسات وموضوعات، مصدر ســابـق ، ص 156
[3] ســـالم عـبـد الحـــسن رسـن ،" الـمـداخـل الاسـاسـيـة للتـنمية الاقتصاديـة" ،مصدر سابق ، ص 48

المبحث الثاني

أسعار النفط الخام والصدمات النفطية العوامل المؤثرة والنتائج المترتبة

1-2-1: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام وانعكاساتها على العوائد النفطية

1-2-1-1: العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب العرض (الإنتاج النفطي)

أ_ الاحتياطيات النفطية(Oil Reserves)

يمكن التعرف على مفهوم الاحتياطي النفطي على أنهُ كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والتي قد تكون على شكل غاز طبيعي، أو زيت خام، أو غاز مصاحب، والقابلة للاستخراج تجارياً من مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة تندرج من احتياطات مؤكدة باحتمالية(90%)،إلى احتياطات محتملة باحتمالية(50%)،إلى احتياطات ممكنة باحتمالية(10%).حيث يعد حجم الاحتياطي النفطي من أهم العوامل المهمة والأساسية المؤثرة بصورة رئيسة في تقلبات أسعار النفط الخام، بالتالي في حجم العوائد النفطية بسبب طبيعة العلاقة المباشرة بينهما[1]، فمن خلاله يمكن معرفة مدى ندرة هذا المورد الناضب في ضوء الاحتياطي المؤكد للنفط الخام، كما تظهر أهميتهُ من خلال تحديد السياسة الاقتصادية للاستيراد والتصدير التي تسلكها الدولة، فعندما تزيد تقديرات الجيولوجيين لحجم الاحتياطي النفطي فإنَّ ندرة هذا المورد الناضب سوف تنخفض مما يدفع بالمنتجين إلى إعادة النظر في اتجاه خفض تكاليف المستخدم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الخام، وعلى العكس من ذلك عندما تنخفض تقديرات الجيولوجيين لحجم الاحتياطي النفطي فإنَّ أسعار النفط الخام سوف تزداد[2]. تتوزع الاحتياطيات النفطية بشكل غير متساوي في مناطق العالم المختلفة إذ تسهم دول منظمة الأوبك بنحو(.81%) من الاحتياطيات النفطية العالمية فيما تحتضن بلدان العالم الأخرى(19%) من الاحتياطيات النفطية كما في الشكل(2) ، إنَّ التطور الذي حصل في احتياطات أوبك يُعّد تطوراً كبيراً في الاحتياطات المؤكدة، وعلى مستوى العالم يلاحظ أنَّ معظم الزيادات الضخمة جاءت من(فنزويلا ،أيران، العراق)، إنّ هذه الزيادات الثلاث في الاحتياطيات النفطية المؤكدة إذا ما قورنت بالزيادات التي حصلت في السعودية التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم قبل أنَّ تقفز فنزويلا إلى المرتبة الأولى فأنها كبيرة، حيث ازداد الاحتياطي السعودي خلال الخمسة وعشرون سنة الممتدة من عام(1990 – 2015)إلى(4.4) مليار برميل، وعن الكويت الذي ازداد الاحتياطي النفطي وللمدة نفسها(4.5) مليار برميل، في حين قفز الاحتياطي النفطي في فنزويلا من(60) مليار برميل عام 1990 إلى(300) مليار برميل عام2015 أي بزيادة قدرها(240) مليار برميل، و قفز الاحتياطي الإيراني من (92.8) مليار برميل عام 1990 إلى(158.4) مليار برميل عام2015 أي بزيادة مقدارها (65.6) مليار برميل وهي الزيادة الثانية على مستوى العالم، فيما قفز الاحتياطي العراقي من(100) مليار برميل عام 1990

[1]) سالم عبد الحسن رسن ، "اقتصاديات النفط "دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى،1999، ص 57
[2]) نبيل جعفر عبد الرضا ، "اقتصاد النفط" ، التراث العربي للطباعة ،الطبعة الأولى ،2011، ص 110

إلى(142.5)عام2015 مليار برميل أي بزيادة مقدارها(42.5) مليار برميل وهذه الزيادة الثالثة على مستوى العالم بعد فنزويلا وايران[1].

شكل – 2 – الاحتياطات النفطية المؤكدة في البلدان الأعضاء لمنظمة (OPEC) للعام 2015

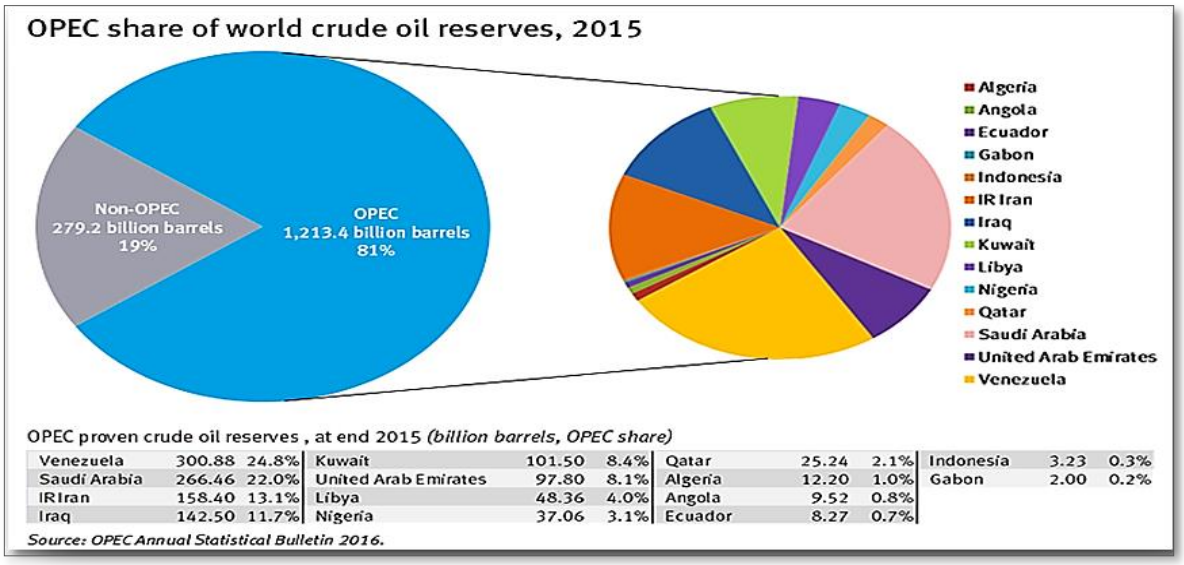

Source :http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

ب_ أسعار الصرف

تتم عمليات تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي ونظراً لطبيعة العلاقة(العكسية) بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام، فأن أي تغير في سعر الصرف سوف ينعكس على أسعار النفط الخام، فعندما يكون هناك انخفاض في سعر صرف الدولار الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في أسعار المشتقات النفطية نتيجة الأثر المباشر والأثر غير المباشر[2]، حيث يتمثل الأثر المباشر لانخفاض الدولار إلى ارتفاع حدة المُضاربات في العقود النفطية الأمر الذي يسهِم في ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، أما الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل فأن انخفاض سعر الدولار الأمريكي بأسواق النفط الدولية سوف يغير من أساسيات أسواق البلدان بسبب تأثرِهِ في العرض والطلب على النفط[3]. ومن النتائج المترتبة على تراجع الدولار في المدى البعيد هو تراجع القدرة على الإنتاج أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للبلدان المصدرة ،والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية.على سبيل المثال: لو أخذنا الهند التي تعتبر من البلدان المستوردة للنفط الخام، في عام2011 كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي يساوي(54) روبية لكل(1) دولار أمريكي وبما أنّ سعر البرميل النفطي أثناء العام نفسه وصل

[1]) OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria 2008,2016,p17, p22

[2]) نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين ، "العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (cranger) "، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد(1) ، 2011، ص 12

[3]) نبيل جعفر عبد الرضا ، " اقتصاد الطاقة"، دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر، بيروت ،الطبعة الأولى ، 2017، ص 185

إلى(110) دولار للبرميل هذا يعني أنّ الهند كانت تشتري كل برميل بسعر(5940) روبية تقريباً، ولو فرضنا ارتفع سعر الصرف للدولار الأمريكي بحيث أصبح كل(61) روبية يساوي(1) دولار امريكي هذا يعني أنّ الهند عليها أنّ تدفع(6710) روبية مقابل برميل نفط واحد، بالتالي سوف تتكبد مصاريف اضافية كبيرة في حالة استمرارية شرائها نفس الكمية ولهذا عمدت هذه البلدان إلى تخفيض استيراداتها من النفط الخام[1].

ت- المخزون العالمي من النفط الخام

واجهت امدادات النفط في عام(1973) لاسيما القادمة من بلدان الشرق الأوسط والخليج العربي تقلبات حادة بسبب تحالف أعضاء الأوبك قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن بعض البلدان الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، البرتغال، هولندا، لمواقفها المعادية للقضية العربية، ونتيجةً لاستمرار الحظر النفطي العربي الأمر الذي دفع الولايات المتحدة أنَّ تصدر قانوناً ينص على إلزام الحكومات الفيدرالية بعمل اماكن من أجل تخزين النفط الخام في حال تعرض إمدادات النفط لأي نوع من المخاطر، في عام 1974 انشأت منظمة الطاقة الدولية (IEA) وأصبحت عمليات تخزين النفط أداة بيد المنظمة من خلال التأثير في قوى العرض والطلب للنفط الخام في الأسواق العالمية[2]. حيث قامت هذه البلدان بتخزين كميات من النفط الخام سواءً في صورته الخام أو على شكل منتجات مكرره، بالتالي فقد أصبح هذا المخزون مؤشراً لمقدرة البلدان في التعامل مع التقلبات السعرية للنفط الخام حيث ما يحصل من ارتفاع أو انخفاض في حجم المخزون النفطي يسبب خللاً في المعادلة السعرية الأمر الذي يجعل من منظمة الدول المصدرة للنفط الخام(Opec) أنّ تتدخل من أجل القيام بعملية استقرار الأسعار عن طريق زيادة أو تخفيض حصص الإنتاج لدولها، وفي جانب أخر أنَّ المخزون النفطي سواءً كان استراتيجياً أو تجارياً ليس بالضرورة أنّ يستورد من الخارج، فقد تستطيع البلدان سواءً كانت المنتجة أم المستهلكة للنفط الخام في تخزين نفوطها عن طريق وحدات تخزين خاصة تحسباً لأي ظرف طارئ، فقد وصل الخزين التجاري(Commercial *S*toke) لدول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهي الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى باستثناء(روسيا والصين) إلى مستويات عالية لم يتم الوصول إليها مسبقاً، حيث بلغ(2.916) مليار برميل عام2015 بزيادة مقدارها (210)مليون برميل عن معدلات السنوات الخمسة السابقة، في حين بلغ الخزين الاستراتيجي لدول(OECD) بنحو(1.588)مليار برميل، فضلاً عن وجود(900) مليون برميل في ناقلات النفط في جميع بحار ومحيطات العالم، وعند جمع الخزينين لدول(OECD) نصل إلى(4.504) مليار برميل ولو تم إضافة ما موجود في الناقلات لتم الوصول إلى خزين يبلغ نحو(5.404) مليار برميل هذا يكفي سد الاحتياجات النفطية للبلدان المستوردة للنفط ما يقارب الشهرين[3]. ومن هذا نستنتج أنّ عملية تسعير النفط الخام لم يعد في

[1]) رآهم فريد، بوركاب نبيل،" انهيار اسعار النفط: الاسباب والنتائج" المؤتمر الاول:السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية، الورشة الاساسية الثانية، جامعة سطيف، 2015،ص5

[2]) احمد حسين الهيتي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الموصل ، 1994 ، ص 147

[3]) فواد قاسم الامير،" النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العامة العراقية"، 2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط: http://iraqieconomists.net

متناول البلدان المنتجة فقط وإنما في أيدي البلدان المستهلكة أيضاً، إذ أصبح المتحكم الرئيس الفعلي في عملية تسعير النفط دولياً هو الطرف القادر على تخزين النفط وتسويقه والقابض على خفاياُ البورصة النفطية.

ث- سعر الخصم (Discount Price)

يعتقد(Harold Hotelling) أنّ نمو سعر النفط الخام بالمقدار نفسه مع سعر الفائدة من أجل تجنب تأثيرات التضخم على الأسعار خلال نمط إنتاجي، الأمر الذي يؤدي إلى توازن صناعة هذا المورد الناضب في السوق التنافسية[1]، إذ أنّ المنتج المنافس يستلم السعر من السوق وليس له القدرة على التحكم به كونهُ معطى، بالتالي فإنّ السعر في سوق المنافسة التامة يكون منخفض إلا إنهُ يرتفع تدريجياً بمعدل سعر فائدة حقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الكثير من هذا المورد الناضب نتيجة زيادة الإنتاج. أما في حالة السوق الاحتكاري فإنّ الايراد الحدي هو الذي ينمو بمعدل سعر الفائدة، إذ أنّ المنتج المحتكر[2]هو من يستطيع أنّ يتحكم بهذا المورد الناضب من خلال إطالة أو تقصير استنفاذه فيكون السعر في البداية مرتفع نسبياً ثم بعد ذلك يرتفع بمعدل يفوق سعر الفائدة الحقيقي. بالتالي فإنّ قرارات استخراج هذا المورد الناضب ترتبط بالتوقعات فعندما يكون هنالك توقع من قبل المنتجين بأن عملية استخراج هذا المورد خالية من المخاطر الأمر الذي يدفعهم إلى الاستفادة من سعر الفائدة الحقيقي، وعلى العكس من ذلك في حال توقع المنتجون بأنه توجد الكثير من المخاطر سواءً كانت هذه المخاطر سياسية أو مخاطر جيولوجية فإنّ هذا الأمر سوف يدفع المنتجين الى فرض سعر خصم مرتفع، وعليه يمكن اعتبار سعر الخصم هو ثمن الفرصة لرأس المال، علماً أنّ سعر الخصم المتداول في الصناعة النفطية هو (12%) حسب التقديرات الحقيقية [3].

ج- هيكل السوق(Market Structure)

يُعّد هيكل السوق النفطي من العوامل الأساسية في تحديد سعر أية سلعة في السوق، ومن المتعارف اقتصاديا أنّ سعر السلعة يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب للسلعة، وإذا نظرنا إلى النفط كونه سلعة اقتصادية كباقي السلع الأخرى وحاولنا معرفة كيف يتحدد سعره لوجدنا أنّ هذه السلعة قد أحاطت بها ظروف نادرة من نوعها، فمنذ بداية الإنتاج كانت الشركات النفطية المحتكرة تهيمن على عمليات صناعة النفط الخام هيمنة شبه تامة[4]،حيث كانت أسعار المنتجات النفطية تتحدد وفق مصالح هذه الشركات المحتكرة، وليس وفق قوى العرض والطلب في السوق. لكن بعد اتفاقية (اكناكاري)عام1928 التي عقدت بين الشركات النفطية المحتكرة أصبح السعر المعلن[5]هو السعر السائد في السوق كونهُ يعبر عن حالة تفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق الدولية، واستمر العمل به

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى "دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وافاقه المستقبلية"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد(85) ،2010 ، ص 296
[2]) تيري لين كارل، مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة"، ترجمة عبد الاله النعيمي، بغداد، ط1 ، 2008، ص 107
[4] نبيل جعفر عبد الرضا ، " اقتصاد الطاقة" ، مصدر سابق ص 185
[4] هناء عبد الحسين، قحطان لفته الربيعي،" قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الاساسية في العراق للمدة 1985-2008" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(17)، الاصدار(64)، 2011، ص 148
[5] عبد الستار عبد الجبار، "العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيورك nymex)"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64 ، 2007 ، ص 3

حتى عام1973، حيث ظهر دور منظمة الأقطار المصدرة للنفط(Opec)التي تأسست عام1960 إلا إنَّ دورها الفعال لم يبرز إلا بعد الحصار العربي النفطي على تصدير النفط، ومنذ ذلك الوقت تحاول (Opec) من خلال حصتها في التأثير في مستويات النفط الخام في السوق الدولي كونها أصبحت القائد السعري في سوق احتكار القلة للمنتجين النفطيين لعدة اعتبارات منها:

- إنَّ كلف استخراج النفط من حقول دول الأعضاء فيها منخفضةً جداً مقارنةً مع كلف استخراج حقول أُخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وفي حقول بحر الشمال.
- إنَّ منظمة أوبك تسيطر حالياً بنحو(1,211,432)مليار برميل من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد الذي بلغ بنحو(1,492,677)مليار برميل لعام2015[1] ،وبذلك فهي تستطيع التحكم بأسعار النفط الخام في السوق الدولية من خلال حجم حصتها في مجمل الحصة الدولية.

خ- الكلفة الاقتصادية لإنتاج النفط الخام

يشير المنطق الاقتصادي إلى وجود صلة وثيقة بين أسعار النفط الخام والكلفة الحدية للاستخراج، والتي يمكن تعريفها على أنها مقدار ما ينفق من أموال على استخراج النفط الخام من البئر النفطي لحين وصوله للمستهلك بصورة منتجات نهائية[2]، حيث تعتمد تكلفة إنتاج النفط الخام على عدد من العوامل التي تؤثر في إنتاج البرميل النفطي، منها التكلفة الرأسمالية والتكلفة التشغيلية لإنتاج البرميل، تتضمن تكاليف الإنتاج التشغيلية التكاليف المرتبطة بعمليات ضخ النفط من الحقول النفطية، ونقل النفط واعمال الصيانة،أما تكاليف الانتاج الرأسمالية حيث ترتبط هذه التكاليف بعمليات التنقيب والحفر والمعالجة وغيرها،أنَّ هذه التكاليف تختلف باختلاف طبيعة الحقول من حقل لأخر،حيث أنّ تكاليف الإنتاج في الحقول البرية أقل بكثير من تكاليف الإنتاج في الحقول البحرية التي تصل كلفتها احياناً نحو(75 – 85) دولار للبرميل لاسيما في مناطق الإنتاج مرتفعة التكلفة في المياه العميقة ورمال القار[3]. بالتالي تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة كلما أمتد الاستخراج إلى مخـزونات ذات جـوده أقــل.

1-2-1-2: العوامل الاقتصادية المؤثرة في جانب الطلب الكلي على النفط الخام

أ- النمو الاقتصادي(Economic Growth)

يُعّد النمو الاقتصادي أحد المحددات المهمة المؤثرة في تغير الطلب العالمي على النفط الخام بسبب طبيعة العلاقة الطردية بينهما، فعندما تكون هنالك توقعات من قبل المنتجين تشير إلى زيادة في معدلات الاستهلاك للنفط الخام نتيجة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع كلفة المستخدم، نتيجة زيادة

[1])OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria,2016,Table.(3.1),p23, Table.(3.6),p28

[2])عامر العمران،" تكاليف انتاج برميل النفط واثرة على الدول المنتجة "، مركز الروابط للبحوث والدراسات ،2016، متاح على الرابط الالكتروني: rawabet center.com /archives/242 82

[3])الطاهر الزيتوني،" الافاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (38)، العدد (142)،2012، ص 25

الطلب على النفط الخام مما يدفع بالأسعار باتجاه الزيادة، وبالعكس في حالة التوقع بانخفاض معدلات النمو الاقتصادية، الأمر الذي يدفع بمعدلات الطلب والاستهلاك نحو الانخفاض مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام إلى الانخفاض أيضا[1].إلا أنّ نسبة التأثير تختلف من دولة لأخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي والتقني الذي يرتبط باستهلاك النفط الخام باعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية. على سبيل المثال: تعتبر الصين من أكبر مستهلكي النفط الخام نظراً لكبر حجم قطاعها الصناعي، يبلغ معدل نموها الاقتصادي نحو(14%)سنوياً مما يساهم في زيادة الطلب على النفط الخام بالتالي ينعكس هذا الأمر على ارتفاع أسعار النفط الخام، إلا انهُ في الآونة الأخيرة وحسب التقارير التي نشرت لعام2015 قد انخفض معدل نموها الاقتصادي إلى نحو(6 – 8%)[2] انعكس هذا الانخفاض على انخفاض الطلب على النفط الخام مما ساهم بانخفاض أسعار النفط الخام.

ب- التزايد المطرد لسكان العالم

يعتبر النمو السكاني(Population growth) من العوامل المؤثرة في حجم الطلب الكلي على الطاقة بصورة عامة لاسيما على المشتقات النفطية سواءً كان ذلك عن طريق الأثر المباشر أو الأثر غير المباشر حيث توجد علاقة طردية بين معدل النمو السكاني وبين الطلب على النفط الخام في الأجل المتوسط أو الطويل[3]، فكلما تغير حجم السكان أدى ذلك إلى تقيد حجم الطلب على النفط الخام ويختلف تأثير هذا العامل باختلاف نوعية استخدام النفط سواءً للاستخدام الاستهلاكي والمنزلي أو الإنتاجي حيث بينت الدراسات أنَّ سكان العالم تزايد من(6.934)مليار نسمة عام2011 إلى (7.012) مليار نسمة عام2012 وصولاً إلى(7.245)مليار نسمة عام2015، وتشير التوقعات إلى أنّ سكان العالم سيصل بحدود(8.057) مليار نسمة عام 2026 وستتركز هذه الزيادة في البلدان الفقيرة من بلدان أسيا وأفريقيا[4]، لذا فمن غير المتوقع ان تتمكن هذه البلدان من خفض الطلب على النفط من خلال إيجاد بدائل أو اتخاذ سياسات تعمل على خفض الطلب.

ت- المضاربات النفطية

تعتبر المضاربات النفطية من العوامل المهمة وراء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام، تقوم عمليات المضاربة على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي تركز على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية فضلاً عن السياسية والمناخية، فعندما تكون هناك توقعات بارتفاع أسعار النفط الخام يبدأ المضاربون بشراء النفط فترتفع أسعاره، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فتنخفض أسعاره بصورة كبيرة، فما حصل

[1]) نبيل جعفر عبد ارضا ، "اقتصاد النفط " ، مصدر سابق ، ص 111
[2]) حيدر كاظم مهدي،" انخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد(5)، العدد(1)،2015، ص4
[3]) مؤتمر الطاقة العربي الثامن،" السمات الأساسية لاستهلاك الطاقة في الدول العربية"، متاح على الرابط : www.oapec.org
[4])U S Census Bureau /International data Base " Total midyear Population for the world 1950- 2050" ,.2008

خلال المدة (2004 – 2008) إذ أسهمت المضاربة بشكل كبير في ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة(15%)[1]من الزيادة الإجمالية لسعر النفط فقد ارتفع سعر البرميل النفطي من(36)دولار عام2004 إلى(94)دولار للبرميل عام2008 أي أنّ سعر البرميل النفطي ارتفع بمقدار(58) دولار للبرميل بين عامي(2008,2004) أسهمت المضاربة بنسبة(15%) من هذا الارتفاع هذا يعني أنّ المضاربة كان لها دور في ارتفاع برميل النفط الخام بمقدار(8.70) دولاراً بين هذين العامين. أما ما يحصل حالياً من انخفاض في أسعار النفط الخام هو بفعل انسحاب عدد كبير من المضاربين من السوق النفطية والزيادة في عدد هؤلاء المنسحبين نتيجة سيطرة حالة من الخوف والمزيد من الانخفاض خلال المرحلة اللاحقة مما يعني خسارتهم المحتمة.

ث- اكتشاف النفط الصخري

نظراً لانخفاض احتياطيات النفط التقليدي وارتفاع الأسعار فضلاً عن العمليات المتسارعة في استهلاك هذا المورد لسد احتياجات السوق التي أخذت تتصاعد يوماً بعد أخر، الأمر الذي يجعل مستقبل هذا المورد مهدداً، ولهذا أخذت البلدان المتقدمة في البحث عن مصادر طاقة غير تقليدية كمعالجة السجيل الزيتي،واستخراج النفط من الفحم الحجري، حيث تشير إدارة تقديرات الطاقة الأمريكية أنَّ العالم يمتلك ما يقارب(345)مليار برميل من احتياطات النفط الصخري(Shale Oil) القابلة للاستخراج من الناحية الفنية والتي تتركز في عشر بلدان، فضلاً عن وجود(7.3) كوادرليون قدم مكعب من الغاز الصخري(Shale Gas) وفقاً لبيانات عام2013. تُعّد كل من(روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الأرجنتين، المكسيك)من أغنى البلدان من حيث توفر هذه الاحتياطيات، إذ بلغت احتياطيات روسيا من النفط الصخري بنحو(75) مليار برميل، في حين بلغت احتياطاتها من الغاز الصخري(285) ترليون قدم مكعب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فبلغت احتياطاتها من النفط الصخري(58) مليار برميل، أما تقديراتها للغاز الصخري فبلغت ترليون قدم مكعب[2]. شهدت الولايات المتحدة الأمريكية نمو سريع في إنتاج النفط والغاز الصخري، حيث ارتفع انتاجها من النفط الصخري من أقل من نصف مليون برميل يومياً عام2007 إلى(4.07)مليون برميل يومياً نهاية عام2014، فيما ارتفع إنتاجها من الغاز الصخري من(1.293)مليار قدم مكعب عام2007 إلى(12.519)مليار قدم مكعب عام2014. أما بالنسبة لواردات الولايات المتحدة من الغاز فقد انخفضت من(4.6) ترليون قدم مكعب عام2007 إلى(2.7) ترليون قدم مكعب عام 2014[3].بالتالي ونتيجةً للزيادات التي حصلت في الإنتاج فقد أدى ذلك إلى زيادة المعروض من النفط الخام في الأسواق الدولية الأمر الذي دفع بالأسعار إلى الانخفاض في الآونة الأخيرة.

[1]) نبيل جعفر عبد الرضا ، "اقتصاد النفط"، مصدر سابق، ص 113
[2]) قسم ابحاث السوق، شركة تسويق النفط العراقي(سومو) ،"النفط الصخري" ،2016، ص 4
[3]) احمد محمد السياري،" نظرة عامة على اهم مصادر الطاقة غير التقليدية "،مؤسسة النقد العربي السعودي ، ادارة الابحاث الاقتصادية، 2015 ، ص 1، 10,8

ج- التوسع في الطاقة المتجددة

يطلق تعبير الطاقات المتجددة(Renewal energies)على مصادر الطاقة التي لها صفة التجدد والاستمرارية بديلاً للوقود الأحفوري، حيث تصاعد الاهتمام بها عندما شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً عام2004، حصيلة المخاوف العالمية في المسائل المرتبطة بالتحديات البيئية والتغيرات المتعلقة بالمناخ ومحاولة ربط ذلك بالنشاط الاقتصادي،إذ أنّ الانتقال التاريخي من الفحم إلى النفط والغاز لم يأت أثر خلل حاصل في مناجم الفحم،وإنما ورد لاعتبارات تقنية واقتصادية،أما في وقتنا الحاضر فيتم البحث عن مصادر بديلة للنفط أثر عمليات الاستهلاك الشديد لهذا المورد،ولقد شكل هذا التغير من مصادر الطاقة متدنية المستوى ذات مرونة منخفضة إلى مصادر ذات ناتج اقتصادي مهم[1]، الأمر جعل البلدان تضع استراتيجيات طاقوية في قائمة اهتماماتها الأساسية سواءً كانت هذه الدول منتجة أم دول مستهلكه ووضعت خططاً ودراسات حتى تؤمن مصادر مساعدة لسد حاجة الاستهلاك المحلي وبأدنى تكلفة من مصادر بديلة للنفط[2]،وعلى الرغم من أنّ هذه المصادر قد لا تنافس الوقود الأحفوري من حيث تأثيرها وديمومتها إلا أنه يمكن استعمالها كوسائل بديلة من حيث أنها توفر الكثير من مصادر الطاقة ومنها(الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الهيدروجين، طاقة المد والجزر، طاقة الوقود الحيوي، طاقة الحرارة الجوفية) والتي تتميز معظمها بصداقتها للبيئة والتوازن الطبيعي للأرض. فالطاقة الشمسية (Solar Energy) لو استعملت نهاراً كوسيلة دعم لمحطات الطاقة فأنها ستوفر الكثير في هذا المجال،أما طاقة الرياح(Wind energy) فتعتبر كل من اسبانيا والمانيا والدنمارك من البلدان المتقدمة في هذا المجال، حيث كونت الطاقة الكهربائية المتولدة من الرياح في الوقت الحاضر حوالي(16%)من مجمل الطاقة الكهربائية المنتجة والتي ترغب إلى زيادة هذه النسبة نحو (50%) في العام 2030[3].أما فيما يتعلق بالوقود الحيوي مثلاً والذي هو عبارة عن إنتاج الايثانول ومزجه بالوقود الأحفوري(الديزل، البنزين) واستخدامه بشكل مباشر لمكائن احتراق داخلي،حيث تعمل الكثير من البلدان على هكذا نوع من البرامج والتي من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل حيث تنتج بنحو(11.926 , 7.270)مليون غالون عام2010 من أصل إنتاج عالمي وصل إلى(21.926) مليون غالون وتتبعهما كل من (فرنسا،الصين،كندا،المانيا، كولومبيا،اسبانيا، بلجيكا،تايلند وغيرها من البلدان الأخرى)[4]. الشكل(3) يبين حصة الطاقة المتجددة لدول الاتحاد الأوربي حيث أسهم هذا التقدم التكنولوجي في مجال الطاقة البديلة بشكل كبير في الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط أثر زيادة تخمة المعروض النفطي نتيجة انخفاض الطلب عليه.

[1]) أمينة مخلفي ،" النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة "، مجلة الباحث، العدد(9) ، 2011، ص 221

[2]) عبد العزيز صايم ،" الهروب للأمام نحو الطاقة المتجددة"، مجلة الاصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد (20) ، غرفة التجارة الأمريكية واشنطن ، 2008، ص 37

[3]) ايهاب شوقي، "الطاقة البديلة وجدواها في حل ازمات النفط" ، شبكة الاخبار العربية ANN، نوفمبر 2016، متاح على الرابط الكتروني: http://anntv.tv/new/showsubject.aspx

[4]) جاسم محمد مصحب،" العوامل المؤثرة في مستقبل انتاج العراق للنفط الخام"، مجلة العلوم السياسية، العدد(50)، 2015، ص240

شكل-3- حصة الطاقة المتجددة من استهلاك الطاقة الإجمالي لدول الاتحاد الأوربي لعام 2015

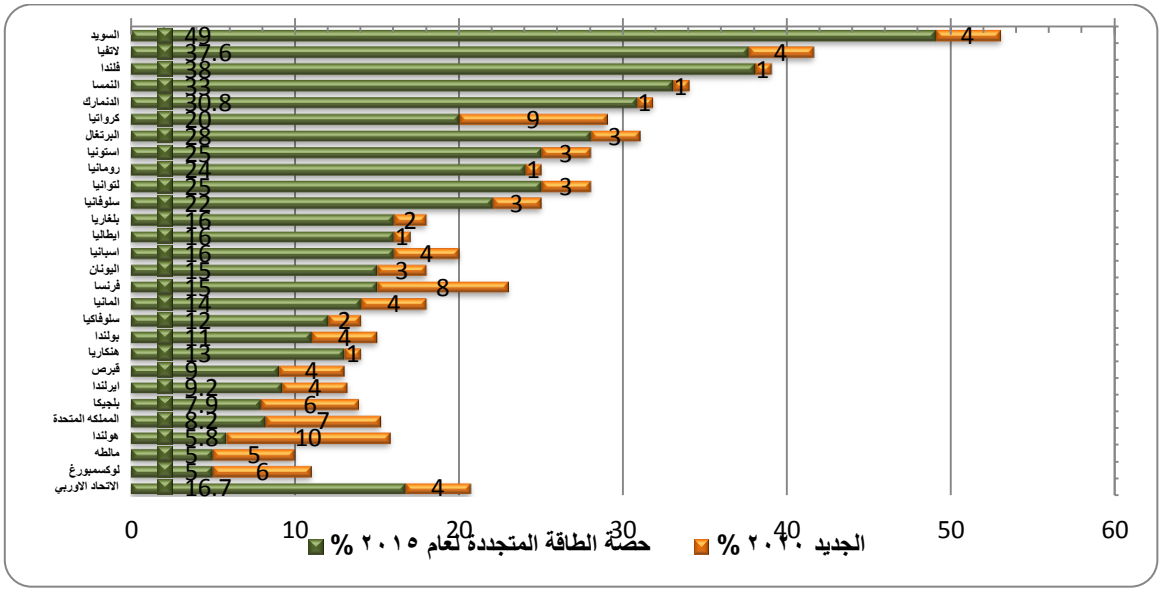

Source :https://en.wikipedia.org/.../Renewable_energy_in_the_European_Uni

1-2-1-3: العوامل غير الاقتصادية

أ- العوامل المناخية: تعد التغيرات التي تحصل في المناخ من العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط الخام، كون النفط يعتبر المصدر الرئيس في عمليات توليد الطاقة، بالتالي فإنَّ التغيرات المناخية سواءً كانت الاعتيادية أم التغيرات العنيفة التي تحصل في درجات الحرارة من حيث الارتفاع والانخفاض لاسيما في فصل الشتاء على سبيل المثال(موجات الثلوج التي عادةً تضرب البلدان الأوربية) فإنَّ هذه التقلبات سوف تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة نتيجة زيادة استهلاك النفط لأغراض التدفئة، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية[1].

ب- العوامل السياسية: وهي أحد الخصائص الأساسية لعملية إنتاج النفط الخام، إذ أنّ إنتاجه يتركز في بلدان الخليج العربي بصورة أساسية وهي مناطق ساخنة جداً من الناحية السياسية، والتي طالما كانت عرضةً للتدخلات الأجنبية لما تحتويه من ثروة نفطية ضخمة، فما حصل في الآونة الأخيرة من تدني في أسعار النفط الخام في السوق النفطية هو نتيجةً لتناغم قرارات دول المنطقة مع قرارات الإدارة الأمريكية المعادية لكل من إيران وروسيا اللتان يعتمد اقتصادهما بدرجة مهمة على الواردات من تصدير النفط الخام، فضلاً عن عدم التزام أوبك بسقوف الإنتاج العالمي التي تتراوح من(29 – 30)مليون برميل يومياً، ولكون السعودية صاحبة الحصة الأكبر فيها فقد قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوي، وبيعها للنفط الخام بأسعار منخفضة في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية(مؤشر دبي وعمان) فضلاً عن قيامها بتخفيض أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية، حيث أنها زادت إنتاجها من(9.597) ملايين برميل يومياً في

[1]) محمد احمد الدوري ، "مَبادى اقتصاد النفط "، مطبعة الارشاد، بغداد، العراق، 1988، ص 367

اغسطس عام2015 إلى(9.704)ملايين برميل في سبتمبر من نفس العام[1] وعزت السعودية أسباب تخفيضها للأسعار أنها تحاول المحافظة على عملائها وكسب عملاء أخرين في السوق.

ت- سياسات الحد من التلوث البيئي : لقد قامت الدول الصناعية الكبرى بالعديد من الإجراءات من أجل رفع مقدرة استخدام الطاقة وتقليص استنزاف النفط باعتباره مورد مهم قابل للنضوب، وإنّ واحداً من هذه السياسات أنها قامت بفرض ضريبة تسمى(ضريبة الكربون) الهدف منها رفع أسعار المشتقات النفطية للتقليل من اعتماد البلدان على هذا المورد الناضب ومن أجل حماية البيئة من الملوثات الناجمة من استهلاكها، فضلاً عن تحصيلها إيرادات ضريبية، إلا أنّ هذه الإيرادات الضريبية تتفاوت من بلد لأخر وكما مبين في الشكل(4) .

شكل-4-

مقدار العوائد التي تحصل عليها البلدان الصناعية لضريبة الكربون لعام 2015 بمقياس لتر واحد من النفط/ واحد دولار امريكي

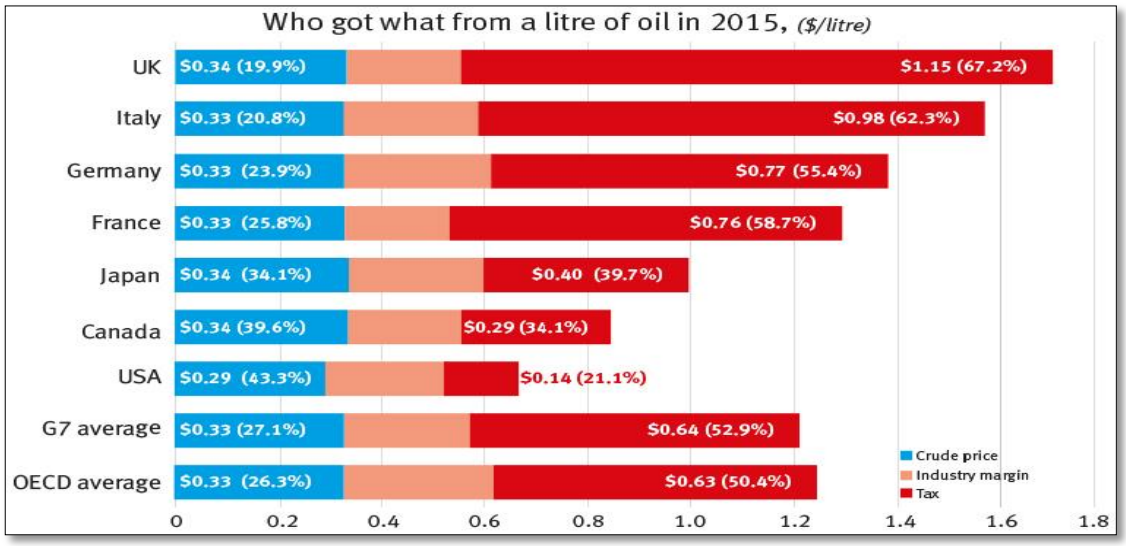

Source : http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/333.htm

حيث نلاحظ أنّ كل من(المملكة المتحدة، المانيا، إيطاليا، فرنسا) تحصل من لتر النفط المنتج على إيرادات ضريبية تقدر بـ(50%)، إذ أنّ المملكة المتحدة تحصل على(1.15) دولار للبرميل كضريبة كربون والتي تبلغ(67.2%) من القيمة الإجمالية للتر النفط المنتج لعام2015، فيما تحصل ايطاليا على(0.98) دولار للبرميل والتي تمثل نسبة(62.3%) من القيمة الإجمالية للتر، تليها المانيا تحصل على(0.77)$ للبرميل وبنسبة(55.4%)، فرنسا تحصل على(0.76) دولار للبرميل وبنسبة(58.7%)، فيما تحصل كل من اليابان وكندا على نسب أقل من(40%)، كذلك يتضح أنّ لضريبة الكربون في البلدان الصناعية تأثيراً كبيراً على طلب المستهلك النهائي للمنتجات النفطية من خلال التأثير في أسعاره والتي تمثل هذه الضريبة جزء من السعر الذي يتكون من مجموع التكاليف. من جانب أخر أنّ البلدان الصناعية تحصل على عوائد من ضريبة الكربون أكبر مما تحصل عليه

[1]) مركز الدراسات والأبحاث ،"تقلبات اسعار النفط عالميا" منتدى الاعمال الفلسطيني، 2015، ص 16

البلدان النفطية من تصدير النفط، حيث قدرت عوائد ضرائب الكربون لدول منظمة التعاون والتنمية للمدة (2009 – 2013) بنحو (5.410) بليون دولار، فيما قدرت عوائد منظمة(OPEC) من تصدير النفط خلال الأمد الزمني نفسه بنحو(4.830) بليون دولار[1]، وبالتالي فأن هذه السياسات سوف تؤدي إلى تقيد نمو الطلب على النفط وبالتالي تقيد نمو العوائد النفطية للبلدان المصدرة للنفط وهذا سوف يقلل من حجم الاستثمارات النفطية في المستقبل.

نستنتج مما سبق أنّ أسعار النفط الخام تتأثر بالعديد من العوامل وبشكل يثبت طبيعة العلاقة الطردية بين هذه العوامل من جانب وبين حجم العوائد النفطية من جانب أخر، فمن خلال ما ذكر سابقاً من عوامل مؤثرة في أسعار النفط الخام والتي تجعل من هذه الأسعار عرضة للتقلبات المفاجئة (الانخفاضات والارتفاعات) وهذا بدوره سوف ينعكس على حجم العوائد النفطية، بالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد، لذلك ينبغي ضرورة الانتقال من اقتصادات متقلبة يسيطر عليها النفط إلى اقتصادات أكثر تنوعاً واستقراراً من خلال اعتماد استراتيجيات تنموية الغرض منها تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد بهدف إنشاء اقتصاد صلب يتصف بالكفاية الذاتية، ويتم الاعتماد عليها عندما تتلاشى الإيرادات النفطية.

1-2-2: الأزمات النفطية وانعكاساتها على أسعار النفط الخام...أبعاد نظرية

1-2-2-1: الطفرة النفطية الأولى عام 1973

في15/اكتوبر/1973 قام أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(opec) بحصار نفطي على البلدان الغربية الهدف منه إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 ورداً على قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تزويد الجيش الإسرائيلي خلال مدة الحرب، ونتيجة لقطع الامدادات النفطية على الدول الغربية الأمر الذي أدى إلى هبوط فجائي في سقوف الإنتاج النفطي والذي ترتب عليه ارتفاع في أسعار النفط بنسبة(70%)عن الأسعار التي كانت سائدة في15 /تشرين الاول /1973، إلا أنّ ذلك لم يكن السبب الرئيس في حدوث هذه الطفرة النفطية وإنما تظافرت مجموعة عوامل أسهمت في حدوثها والتي من أهمها[2]: انخفاض قيمة الدولار الأمريكي عام 1971 واستمر هذا الانخفاض حتى عام1973 نتيجةً تخلي الولايات المتحدة عن تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، فضلاً عن ارتفاع المنافسة بين الدول الكبرى المتقدمة صناعيا في الحصول على أكبر كمية من النفط الخام الأمر الذي جعلها تجد نفسها أمام حالة صعبة نتيجة تقلص التمويلات النفطية، وسبب أخر مهم هو تضاعف قوة (OPEC)وذلك بامتلاكها القدرة على التأثير في المعروض

[1])عبد الستار عبد الجبار موسى، حيدر شلب وشكه،" ايرادات النفط وامكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2015، ص 27

[2])عبد الستار عبد الجبار موسى، حيدر شلب شلكه، "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010"،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (18) ، 2015، ص 145

النفطي في السوق الدولية لما لها من طاقة إنتاجية عالية. بالتالي فقد عُدت هذه الطفرة بداية جديدة من العلاقات بين المنتجين والمستهلكين للنفط الخام، وقد نتج عن هذه الصدمة العديد من الآثار والانعكاسات أهمها[1]:

- تعزيز ظاهرة التضخم الركودي(Stagflation) فقد امتدت آثارها التضخمية في أسعار الطاقة إلى الكثير من البلدان حتى وصلت عام1974 إلى معدلات عالية من التضخم بلغت في أوربا(13%)،وفي الولايات المتحدة الأمريكية(11%)،وفي اليابان(24%) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في البلدان الصناعية نتيجة ارتفاع أسعار الوقود، إضافة إلى قيام الدول غير المنتجة للنفط بتقليل استيراداتها من البلدان الصناعية نتيجة ارتفاع أسعارها.
- ارتفاع العوائد النفطية من(12)مليار دولار عام1972إلى(59)مليار دولار عام1975ثم إلى(212) مليار دولار عام 1980، بالتالي فقد تعرضت البلدان المنتجة والمصدرة للنفط لمعضلة سعة تلك الأموال، لذلك اتجه قسم منها إلى الخارج فيما اعتمد معظمه على شكل ودائع مصرفية إذ خَلق سيولة كبيرة لدى المصارف الدولية ضاعفت طاقتها الاقراضية الأمر الذي جعل من هذه المصارف قيامها بإعادة تدويرها عن طريق القروض التي وصلت إلى(45) مليار دولار في المتوسط سنوياً.
- تزايد سرعة الائتمان الدولي خلال الأعوام (1973–1982) والتي وصلت حوالي إلى (28%)أثر لعبة القروض الدولية والبعيدة عن احترام مقاييس الاحتراس والقدرة على السداد إذ ترتب على ذلك خلق أزمة المديونية الدولية.

1-2-2-2: الطفرة النفطية الثانية عام 1979

شَهدت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة نفط ثانية في بداية عام**1979**، وذلك نتيجة الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط الخام بسبب الاحتجاجات الضخمة التي حصلت في المصافي الإيرانية، ثم بعد ذلك تلتها الثورة الإيرانية وهروب الشاه من إيران، الأمر الذي أدى الى تحطيم القطاع الإنتاجي النفطي الإيراني، حيث انخفض الإنتاج من(6) مليون برميل يومياً نهاية عام 1978 إلى(1.5) مليون برميل يومياً بداية عام**1979**[2]،حيث أدى هذا النقص في الإنتاج الإيراني إلى تسابق البلدان الصناعية الكبرى للحصول على الكميات اللازمة من النفط الخام خوفاً من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث في إيران ونتيجة حالة الفوضى التي حصلت بسبب المضاربات السعرية ارتفعت الأسعار بشكل كبير حتى وصلت حوالي(31) دولار للبرميل نهاية عام1979 واستمرت الأسعار بالارتفاع حتى وصل سعر نفط الإشارة إلى(32) دولار للبرميل في الربع الأول من عام1980 على الرغم من أنّ السعودية كانت تعمل جاهدة من أجل منع ارتفاع الأسعار من خلال رفع الإنتاج السعودي إلى حوالي(10.5) مليون برميل يومياً والبيع بأسعار منخفضة مقارنةً ببعض البلدان الأخرى[3]. أما نتائج ارتفاع

---

[1]) باسم عبد الهادي حسن،" الصدمة النفطية الثالثة الأسباب والنتائج المحتملة"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (3) ، العدد(7)، 2005، ص 129

1) Verleger, Philip K., et al. "The US petroleum crisis of 1979." Brookings Papers on Economic Activity 1979.2 (1979): 463-476.p 465

[3]) عبد الصمد سعدون الشمري، خضير عباس احمد النداوي،" اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية" ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (18)، العدد(68)،2012، ص 259

الأسعار خلال هذه المدة فهي إنّ العوائد النفطية لدول الأوبك قد ازدادت لتصل(201)بليون دولار عام 1979و(282) بليون دولار عام1980 مقارنةً مع (134.9) بليون دولار عام 1978[1]، وذلك نتيجة تزايد تصدير النفط عن طريق السوق الحرة أو ما تسمى بالسوداء حيث قامت بعض الدول من(OPEC)برفع أسعار النفط متجاوزة ما تم تحديده من حد أعلى لسعر النفط الخام من قبل(OPEC) الأمر الذي جعلها تلغي نظام الثمن الواحد خلال نفس العام بالتالي فقد أصبحت كل دولة منتجة لها الحرية في تحديد أسعارها.

1-2-2-3: الأزمة النفطية العكسية عام 1986

في النصف الأول من عام1986 شهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً كبيراً، إذ انخفض سعر البرميل النفطي إلى(13) دولار للبرميل والعودة إلى مستوياتها كما كان عليه في عام1974 بعد إنّ وصل سعر البرميل النفطي إلى(27) دولار عام 1985[2] فانخفض السعر الفوري لنفط بحر الشمال من(30) دولار للبرميل في تشرين الثاني عام1986إلى(20) دولار للبرميل خلال اليوم نفسه واستمر معدل الانخفاض إلى ما يقارب نحو من(10 – 13) دولار للبرميل، إنّ حالة التدهور هذه التي سادت خلال تلك الفترة نتجت عنها العديد من الآثار والتي انعكست على العوائد النفطية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام، إذ قدر المحللون الخسائر لبلدان(opec) بأكثر من(55) مليار دولارا نتيجة الفروق السعرية بين السعر العالي قبل الصدمة والسعر المنخفض بعد الصدمة. حيث كان أحد مسببات هذه الأزمة هو أنّ بعض الدول لم تلتزم بالسقوف الإنتاجية المحددة لها من قبل الأوبك والتي حددت سقف الإنتاج بنحو(17) مليون برميل يومياً، مثلاً قامت نيجيريا بزيادة إنتاجها نحو(200) ألف برميل /يومياً وتبعتها بذلك ليبيا، والشي الأخر المسبب لهذه الأحداث هو تحول الكثير من البلدان الصناعية إلى مصادر بديلة عن النفط مثل الفحم وغيرها من المصادر الأخرى حيث تصاعدت نسبة استهلاك الفحم من(8%)عام1979 إلى(13%)عام1985، بينما انخفضت نسبة ما يستهلك من النفط من(41%) إلى(30%) خلال الأمد الزمني نفسه. قامت(opec)بعقد عدة اجتماعات للخروج من هذه الأزمة، وعلى أثر ذلك وفي بداية عام1990 ارتفع السعر ليبلغ(22.3) دولار للاسمي و(25.6) دولار للحقيقي مصحوبة بانطلاق حرب الخليج الأولى وبعد الانتهاء من الحرب عاود الانخفاض مجداً في أسعار النفط الخام خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم [3].

[1]) عبد الستار عبد الجبار، حيدر شلب شلكه ، "التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010 "، مصدر سابق ، ص 146
2) Gately, Dermot, M. A. Adelman, and James M. Griffin. "Lessons from the 1986 oil price collapse." *Brookings Papers on Economic Activity* 1986.2 (1986): p 237

1-2-2-4: أزمة أسعار النفط عام 1998

عاودت أسعار النفط الخام في عام 1998 بالتراجع من جديد مرةً أخرى وتعرضت السوق النفطية إلى اختلالات جديدة في كل من العرض والطلب، نتيجة الكثير من المسببات منها الأزمة المالية التي عصفت باقتصادات البلدان الآسيوية عام 1997 والتي أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي لدول النمور الآسيوية والتي أفلست العديد من مؤسساتها، فانعكس ذلك سلباً في استهلاك الطاقة وخصوصاً الطلب على النفط، حيث انخفض سعر البرميل النفطي إلى أقل من(18) دولار للبرميل لخام برنت الذي كان يمثل القاعدة المقبولة بين البلدان المصدرة للنفط وبين الشركات النفطية، إضافة لذلك فإنَّ المسبب الأخر هو قيام البلدان الصناعية الكبرى ببناء مخزونات نفطية تصل بمستويات من الإنتاج الأمر الذي أسهم في رفع مستوى المخزونات وزيادتها بشكل كبير[1]، كذلك لجوء فنزويلا إلي سياسة الإنتاج المفرط والتي اقترنت بتخليها عن الالتزام بنظام الحصص التي حددتها المنظمة الذي ترتب على هذا الأمر معوقات كبيرة أسفرت عن انخفاض الأسعار[2]، فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي للبلدان كافة إذ انخفض معدل نمو البلدان المنتجة للنفط من(3.9 % و 4%) على التوالي عام1997 الى(2.5%)عام 1998، وخلال هذه المدة عقد وزراء النفط لدول منظمة الأوبك ودول من خارجها ثلاث اتفاقيات الهدف منها الحد من التدهور الحاصل في أسعار النفط، وتم الاتفاق على تخفيض إنتاج المنظمة حوالي(1.245)مليون برميل يومياً ابتداء من نيسان /أبريل1998 إلى نهاية العام ونتيجةً لذلك فقد تحسنت الأسعار بعد هذه الاتفاقية، لكن لم يستمر ذلك طويلاً فانخفضت الأسعار من جديد نتيجة الفوائض النفطية المتوفرة في الأسواق الدولية، وتم تخفيض الإنتاج من جديد حيث بلغ مجموع التخفيض خلال المرتين حوالي(2.6) مليون برميل يومياً من داخل المنظمة و(500) ألف برميل من بلدان منتجة أخرى، وفي بداية عام 2000 بدأت أسعار النفط الخام بالارتفاع حيث ارتفع متوسط السعر لخامات سلة (OPEC) إلى أكثر من (29) دولار للبرميل[3] .

1-2-2-5: الطفرة النفطية الثالثة

لقد أشرنا سابقاً كيف إنّ أسعار النفط الخام قد سجلت أدنى مستوياتها عام1998، ثم بعد ذلك واصلت التحسن نتيجة الاتفاقيات التي عقدت بين دول الأوبك و الدول التي خارجها على تخفيض الإنتاج، ونتيجة لهذا التخطيط المدروس فقد بدأت الأسعار بالارتفاع بصورة طفيفة، حيث وصل سعر البرميل النفطي (24.3$)عام2002 بنسبة ارتفاع(5.2%) عن العام السابق، بعد ذلك تراجع الإنتاج النفطي للبلدان العربية المصدرة للنفط عندما قام العراق بإيقاف صادراته النفطية لمدة(30)يوم خلال نفس العام، حيث ترتب على هذا الإجراء أنّ تراجعت العائدات النفطية بنحو(152.7) مليار دولار بنسبة انخفاض وصلت (4.1%)مقارنةً بإيرادات عام2001[4]، وفي بداية

1)Mabro, Robert" The 1986 oil price Crisis: Economic effects and Policy Responses", Proceedings of the Eighth Oxford Energy Seminar.Vol.5. Oxford University Press, 1988. p 3

2) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية " نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات"، ط1، الامارات، 2006، ص 101

3) ابراهيم عبد الحميد اسماعيل،" توقعات اسعار النفط خلال عام 2000ومابعده ودور منظمة الاوبك "، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، سلسلة محاضرات الامارات، 2000، ص 19، 20

4) احمد السيد النجار،"الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف"، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن، على الرابط الالكتروني: http://www.siironline.org

عام2003 أخذت الأسعار بالارتفاع واستمرت حيث وصل المتوسط إلى($36)عام 2004،و($50)عام 2006،و($68)عام2007،ووصلت الأسعار ذروتها عام2008[1]،ثم بعد ذلك تراجعت الأسعار نتيجة المضاربات السعرية التي سبقت الأزمة المالية العالمية، إنّ هذا الارتفاع لم يكن مقتصراً على أسعار النفط الخام فقط وإنما شمل أيضا أسعار مصادر الطاقة الأخرى،حيث ارتفع استهلاك العالم من مصادر الطاقة الأولية من (9.3) مليار/طن عام2000 إلى(10.65)مليار/طن عام 2004 و(11.11)مليار /طن عام2007، على سبيل المثال ازداد سعر الفحم من($36)للطن عام 2002 إلى($87) للطن عام2007. والجدول(1) يوضح نمو الطلب على النفط والطفرات النفطية التي حصلت نتيجة التقلبات في أسعار النفط.

جدول -1-

العلاقة بين نمو الطلب على النفط والطفرات النفطية. . .الإنتاج مليون برميل يومياً/السعر دولار للبرميل

السنه	إنتاج العالم	إنتاج الأوبك		السعر	الملاحظات
		الكمية	النسبة %		
1961	23	6	26	1.9	مدة هيمنة الشركات النفطية
1970	50	18	36	2	استمرارية هيمنة الشركات النفطية
1974	58	27	46.5	10.41	الطفرة الاولى
1975	55	24	43.6	11.6	
1978	63	28	44.4	13.3	
1980	62	24	38.7	35.69	الطفرة الثانية
1985	57	15	26.3	27.53	الضغط على الصادرات النفطية للأوبك
1986	60	18	30	13.1	انكسار الطفرة الثانية
1998	73	29	39.7	12,1	ثلاثة عشر عام من الانكسار
2002	74	30	40.3	23.74	بداية الطفرة الثالثة
2005	81	34	41.9	49.35	الطفرة النفطية الثالثة
2007	81	35	43.2	68.19	الطفرة النفطية الثالثة

المصدر: علي خليفة الكواري" الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط1، 2009، ص 66

حيث نلاحظ من خلال الجدول كيف بدأت أسعار النفط تتصاعد بداية عام1974 وبقيت الأسعار تتراوح بين(10 – 13) دولار حتى جاءت الطفرة النفطية الثانية عام1979 أثر قيام الثورة الايرانية وارتفاع الأسعار حيث قارب سعر البرميل النفطي نحو(36) دولار أمريكي عام1980، لكن بعد ذلك نلاحظ تراجع في أسعار النفط الخام ،إلى أنّ جاءت الطفرة النفطية الثالثة ووصلت إلى ذروتها عام2008 وخلال نهاية هذا العام أخذت أسعار النفط بالتراجع بسبب الأزمة المالية العالمية وما خلفتهُ من آثار وانعكاسات على مجمل الاقتصادات الدولية.

[1]) خميس محمد ،"تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك"، مجلة دفاتر القانون، العـــدد (7) ، 2012 ، ص 301

المبحث الثالث

التنويع الاقتصادي المفهوم والسياسات.. إطار نظري

1-3-1: مفهوم ومبررات ومعايير التنويع الاقتصادي

1-3-1-1: مفهوم التنويع الاقتصادي (Concept of economic diversification)

يعرف التنويع الاقتصادي من قبل الكثير من الاقتصاديين على أنه تنويع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المتنوعة[1]. في حين يراه أخرون على أنه عملية تراكمية من أجل زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المهمة والرئيسة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في تكوين(GDP)[2]. كما يعرف التنويع الاقتصادي على إنهُ تنويع الهياكل الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع ضرورة خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وعملية الاستنزاف المستمرة لهذا المورد، ومن ثم سوف تفضي هذه العملية إلى فتح ميادين جديدة يمكن الحصول منها على قيمة مضافة عالية تستوعب الكثير من الأيدي العاملة المحلية وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل[3]. أيضا يعرف التنويع الاقتصادي على إنهُ الطريقة التي يمكن من خلالها اكتساب الامكانيات والمقومات في أكثر من قطاع اقتصادي معين وعدم الاقتصار على قطاع دون الأخر والعمل على توجيه الموارد المالية والبشرية لهذه القطاعات [4]. كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه مجموعة من السياسات التي تهدف إلى التقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية وخصوصاً تلك السلع التي تتعرض إلى الكثير من التقلبات سواءً كانت هذه التقلبات داخلية أو بفعل سياسات خارجية، حيث إنّ اقتصادات البلدان النامية لاسيما الريعية منها تتعرض إلى العديد من المشاكل منها معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة، وانعدام القدرة التنافسية في مجال التصنيع والعديد من التأثيرات التي تجعل من المُحتم على البلدان الريعية اتباع استراتيجيات التنويع[5]، بالتالي يذهب مفهوم التنويع الاقتصادي إلى الرغبة في تأمين أكبر عدد من موارد الدخل الأساسية والتي من شانها أنّ تدعم الامكانات الحقيقية للدولة ضمن نطاق القدرة التنافسية العالية وذلك من خلال محاولات زيادة الامكانات الإنتاجية في قطاعات متعددة من دون أنّ تتطلب المسألة أنّ تكون تلك القطاعات الاقتصادية ذات ميزة نسبية مرتفعة، بدلالة أنّ التنويع الاقتصـادي هو الطريقة التي تدل على اعتماد

---

[1]) مهدي سهر غيلان، " دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق" مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد(5)، العـدد(2)، 2007، ص 33

[2]) احمد حسين الهيتي ، "التنويع الاقتصادي الخليجي ، المملكة تستحوذ على 50% من حجم الاستثمار الاجنبي المتدفق لدول المجلس" ، جريدة اليوم ، العدد (11033) 30 اغسطس ،2003، متاح على الرابط: http://www.alyaum.com/article

[3]) احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي،" سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق .. رؤية مستقبلية" ، مجلة الخليج العربي، المجلد (11) ، الاصدار(1 – 2) ،2010،ص 108

4) ناصر غيث،" حديث في التنويع الاقتصادي والتنافسية ، مركز الخليج لسـياسات التـنـــمية"، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.gulfpolicies.com

[5]) Hvidt, Martin. "Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends." (2013),p4,5

مجموعة متزايدة تشارك في خلق ناتج، أو يمكن أنّ يشار إليه على أنهُ تنـويـع مصـادر النـاتـج المحلـي الإجمـالـي، أو تنويـع الأسـواق، أو تنـويـع الصـادرات[1].

1-3-1-2: مبررات التنويع الاقتصادي (Justifications For economic diversification)

يُعّد التنويع الاقتصادي هدفاً ذو أهمية كبيرة كونهُ يؤدي إلى استخدام جميع الموارد المتوافرة وفي العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن إنهُ يمثل الدعامة الأساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة باتجاه تحقيق أهدافها وتحقيق استقرار اقتصادي. وللتنويع الاقتصادي العديد من المبررات المتنوعة والتي تتمثل بالآتي:

أ. تتميز الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض بالنضوب ولاسيما الوقود الأحفوري الأمر الذي يتطلب أنّ تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج، وفي حالة عدم وجود مثل هذه القاعدة فإنَّ إيرادات النشاطات الاقتصادية المحلية سوف تنخفض الأمر الذي ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي للبلد خصوصاً مع استمرار استنفاذ هذا المورد الناضب، إضافة لذلك عدم وجود جهود رامية من أجل تحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وترشيد استهلاكها من جانب المنتجين والمستهلكين وخاصةً مصادر الطاقة القابلة للنضوب كالفحم والنفط والغاز والطاقة النووية (اليورانيوم) [2]، بالتالي فإنَّ الحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

ب. محاربة لعنة الموارد الطبيعية، حيث إنّ معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم لاسيما في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وبلدان الخليج العربي تمثلت بالإخفاق في النمو السريع على الرغم من توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان حيث تسمى هذه الظاهرة(لعنة الموارد الطبيعية) [3] بالتالي فإن التنويع الاقتصادي سوف يساعد على التقليل من هذه اللعنة.

ت. إنّ تنويع الصادرات بمثابة تحوط ضد تقلبات النمو الاقتصادي، إذ إنّ أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا التقلب هو أنّ البلدان النامية تركز في إنتاجها على القطاعات الأكثر تقلباً والتي تتعرض إلى الكثير من الصدمات الكلية سواءً كانت هذه الصدمات داخليةٍ أم خارجية، حيث إنَّ ما يقارب(50%) من التقلبات التي تواجه البلدان النامية

[1]) عاطف لافي مرزوك،" التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل "، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(24) سنة 2014، ص 7-8

[2]) حامد عبد الحسين الجبوري،" التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية "، 2016 ، متاح على الرابـط الالكتروني:
http://www.qanon302.net/articles

[3]) Mehlum, Halvor, Karl Moene, and Ragnar Torvik. "Institutions and the resource curse." *The economic journal* 116.508 (2006): 1-20..p1

كان سببها أنها تركزت في القطاعات الأكثر عُرضةً لهذه الصدمات، على خلاف البلدان المتقدمة التي لديها بنية اقتصادية أكثر تنوعاً الأمر الذي يسمح لهيكل صادراتها أنّ يكون متنوعاً[1].

ث.يسهم التنويع الاقتصادي في ترسيخ العلاقات التشابكية فيما بين القطاعات الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه العديد من الأثار الخارجية في الإنتاج والتي تنعكس فـــي زيادة النمو الاقتـصـــادي[2].

ج.يعمل التنويع الاقتصادي على زيادة معدل التبادل التجاري، فعندما تقتصر التجارة الخارجية على منتج واحد، فإنّ انخفاض أسعار هذا المنتج سوف يوثر على حجم الصادرات ويؤدي إلى ضعف الإيرادات المالية للدولة، بالمقابل عندما يكون هنالك تنوع في الصادرات فإنّ مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار هذه الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفـاع مـعـدل التـبـادل التـجاري[3].

ح. قدرة التنويع الاقتصادي على مواجهة الأزمات والمخاطر غير المنتظمة على وجه الخصوص.

1-3-1-3: معايير التنويع الاقتصادي

توجد العديد من المعايير الكمية التي يمكن من خلالها معرفة فيما إذا كانت اقتصادات البلدان متنوعة اقتصادياً أم اقتصادات أحادية الجانب، لذا سنحاول التعرف على البعض من هذه المعايير وكالآتي[4]:

أ.نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (معدل ودرجة التغير الهيكلي): يستدل على هذا المعيار من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة النفطية و غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فإنَّ حجم الناتج، ومعدل النمو السنوي، والمساهمة القطاعية في تكوين الناتج، من المعايير الدالة على مدى الكفاءة التي يتصف بها الاقتصاد، بشرط أن لا يكون ذلك ناتجاً عن انخفاض الناتج المحلي لذلك القطاع، بالتالي فإنَّ هذا المؤشر يبين مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، إذ يمكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الصيغة الآتية [5]:

$$\mathbf{r_i} = \sqrt{(\frac{\mathbf{p_i}}{\mathbf{p_t}})^2} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{1-1})$$

[1]) Paulo, Francisco Miguel," *Diversification of the Angolan Exports–Challenges and Benefits*", Diss. Universidade Católica Portuguesa Lisbon, 2013.p 5

[2]) Herzer, Dierk, and D. Nowak-Lehmann. "Export diversification, externalities and growth: Evidence for chile." (2006),p2

[3]) ممدوح عوض الخطيب، "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي" ، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، 2014، ص 8

[4]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا(الاسكوا) "التنويع الاقتصـــادي في الـــبلـــدان المـــنتجة للنفط " الامم المتحدة ، نيويورك ،2001، ص 12

[5]) Argy, Victor. "Structural inflation in developing countries." *Oxford Economic Papers* 22.1 (1970): 73-85, p74

حيث إنّ:($\mathbf{ri}$) تمثل نسبة مساهمة القطاع(i)في الناتج المحلي الإجمالي،(pi)تمثل الناتج في القطاع (i)،(pt) تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة(t).

ب. تطور نسبة تنوع الصادرات: يعد هذا المؤشر من المعايير المهمة الدالة على درجة التنويع الاقتصادي، فكلما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الحكومية الكلية، بالنسبة للبلدان النفطية دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الصادرات غير النفطية ذات النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية فإنَّ هذا يدل على مدى ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، ويمكن الاستدلال عليه من خلال الصيغة الآتية[1]:

$$\mathbf{RXO} = \frac{\sqrt{\sum_{\mathbf{i=1}} \left(\frac{\mathbf{xi}}{\mathbf{Xi}}\right)^{\mathbf{2}}}}{\mathbf{1}} \times \mathbf{100} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{1-2})$$

حيث إنّ:(RXO)تمثل نسبة الصادرات النفطية،(xi)تمثل الصادرات النفطية،(Xi)إجمالي الصادرات.

ت. تطور إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الأيدي العاملة، فكلما كانت القوى العاملة موزعة بنسب ملائمة على القطاعات الاقتصادية فإنّ ذلك يعكس درجة معينة من التنويع الاقتصادي، فعادةً ما نلاحظ أنّ نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون كبيرة في البلدان النامية على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أما في القطاع النفطي فنلاحظ أنّ نسبة الأيدي العاملة فيه تكون قليلة مقارنةً مع بقية القطاعات نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة إلا أنّ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون مرتفعة[2]، اضافة إلى ذلك القطاع الخدمي الذي يستوعب نسب كبيرة من الأيدي العاملة إلا أنّ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون ضعيفة، ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغة التالية[3]:

$$\mathbf{R_i} = \sqrt{(\frac{\mathbf{L_i}}{\mathbf{L_t}})^{\mathbf{2}}} \times \mathbf{100} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{1-3})$$

حيث إنّ: (R_i) تمثل نسبة مساهمة القطاع(i) في الأيدي العاملة،(L_i) تمثل العاملين في القطاع(i)،(L_t)تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة(t).

[1])حسان خضر،" مؤشرات اداء التجارة الخارجية "، المعهد العربي للتخطيط والتنمية ، الكويت ،2005، ص 10

[2]) محمد رفعت المقداد ،" النمو السكاني واثرة في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عام 1960-2004"، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث ، 2008، ص 344

[3]) زاهد قاسم بدن،، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990 – 2013)"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية ، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة ، 2015، ص 73

ث. مؤشر درجة أهمية الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي: يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، الهدف منه معرفة معالم الاعتماد المتزايد على الخارج، ويتم الاستدلال علية من خلال الصيغة التالية [1]:

$$\mathbf{DM} = \frac{\mathbf{Mi}}{\mathbf{GDP}} \times \mathbf{100} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{1-4})$$

حيث إنّ: (DM) تمثل درجة أهمية الواردات، (Mi) تمثل الواردات،(GDP) الناتج المحلي الإجمالي

ج. تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات العامة: من المعايير التي يمكن عن طريقها معرفة درجة التنويع الاقتصادي، هو تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة، أو تطور الإيرادات النفطية خلال مدة من الزمن، فكلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع دل ذلك على زيادة درجة التنويع الاقتصادي، والعكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنويع الاقتصادي للدولة[2]. ويمكن الاستدلال عليه من خلال الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{Rro} = \sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{re}{RE}\right)^2} \times 100 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1-5)$$

حيث أنّ(**Rro**) تمثل نسبة الإيرادات غير النفطية، (re) تمثل الإيرادات غير النفطية، (RE) إجمالي الإيرادات العامة.

ح. الأهمية النسبية للقطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والضرورية للدلالة على درجة التنويع الاقتصادي للدولة، حيث يبين مدى المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في الخزين الإجمالي لرأس المال الثابت ومعدل تغير هذه المساهمة لكل قطاع، فكلما زادت نسبة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت دل ذلك على التنوع الكبير في الاقتصاد، وبالعكس كلما زادت نسبة القطاع العام في تكوين إجمالي رأس المال الثابت دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في البلد.

1-3-2: سياسات التنويع الاقتصادي

تعتبر سياسات التنويع الاقتصادي من بين السياسات المهمة التي تعتمدها الكثير من البلدان من أجل تنويع مصادر الدخل المحلي من أجل تجنب التقلبات التي تحصل في أسعار السلع الرئيسة للتصدير، ومن هذه السياسات الآتي:

[1]) نفس المصدر السابق اعلاه ، ص 98
[2]) اللجنة الاقتصادية لدول غربي اسيا(الاسكوا)"التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط " مصدر سابق، ص 12

1-3-2-1: السياسات الاستثمارية

تعتبر السياسات الاستثمارية أحد سياسات الاقتصاد الكلي(السياسة الاقتصادية العامة) الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وقاعدة الإنتاج، كونها تهدف لتشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز مبادراته الإنمائية من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حجم الصادرات المتنوعة من السلع الأساسية، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين، ومثالاً على ذلك إنشاء المناطق الحرة في المناطق المناسبة في الدولة وما يتم تقديمهُ من مزايا للمستثمرين فيها من خلال تيسير الإجراءات بمختلف أنواعها و ما تعلق منها بالكمارك، أو تحويل رؤوس الأموال، أو التراخيص أو تبسيط عمل المستثمرين من خلال تقليل السلاسل التي يجب المرور خلالها لإنجاز معاملاتهم الضرورية ومنح المستثمرين الصناعيين بوجه خاص حق تملك مساحات محدودة من الأراضي في المناطق الحرة لأجل توطين هذه الاستثمارات. ومثالاً آخر على هذه السياسات الاستثمارية هو تحفيز دور القطاع الخاص للدخول في القطاع السياحي والاستثمار فيه وذلك لآثاره وانعكاساته التي تظهر في جميع مفاصل الاقتصاد الوطني والتي من أهمها: توسع وتنوع الوعاء الضريبي وتزيد من عدد القنوات الضريبية التي تنتهي في خزينة الدولة، تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية، وتنشيط وتوسيع خدمات البناء والتشييد، وتنشيط خدمات الدعاية والإعلان، وتحفيز التجارة الداخلية والخارجية لسد زيادة الطلب المتأتية من السياح، إنَّ التوسع في الأنشطة السابقة الأمر الذي ينعكس على التخفيف من حدة البطالة[1]. بالتالي فإنَّ السياسة الاستثمارية للدولة تهدف إلى تنشيط دور القطاع الخاص وآليات السوق وتعظيم هامش الربح،والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية، والاهتمام بالمنتج المحلى من حيث الجودة والسعر (وهما أساس السوق الحر)[2]، والسعي وراء جذب المدخرات المحلية لسوق العمل، فضلاً عن إعطاء المستثمر المحلي الثقة بوجود فرص حقيقة للاستثمار داخل البلد، والأهم من هذا كله توفير البنى التحتية الرصينة والمتطورة والتي لا غنى عنها في تشجيع الاستثمار الخاص كونها تؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاجية. وينبغي أنّ تتضمن السياسات الاستثمارية على وضع دراسات الجدوى الاقتصادية للفرص المتيسرة للاستثمار وبيان كيفية المشاركة والاستثمار في المشاريع القائمة أو الجديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنويع الاقتصادي، ومن أهم هذه السياسات الاستثمارية التي يجب أنّ تتبناها الدولة لدعم وتطوير القطاع الخاص هي كالآتي[3]:

أ- بناء شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وبمختلف أشكال وأساليب الشراكة وعقود الامتياز، كونه يعّد شرطاً ضرورياً في السياسات الاستثمارية وذلك من خلال تخفيف النفقات المالية التي كانت تضطلع بها الدولة

[1]) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية،" سبـــــل تنمية مصادر الايرادات العامـــــــة في العراق"، 2009، ص28

[2]) محمد سعد عميرة ،" اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، المجلد(23)، الامارات العربية المتحدة،2002، ص 13

[3]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،"خطة التنميـــــة الوطـــنية2010-2014"،بغداد ،2009،ص 28

سابقاً، إذ يجب أنّ تكون هذه الشراكة حسب درجة التطور والتأهيل لدور القطاع الخاص في البيئة الجديدة من أجل أنّ تكون السياسة الاستثمارية وعملية التحول ذات جدوى اقتصادية.

ب- تحسين وتنويع البنى والخدمات الارتكازية لاسيما في قطاعي الكهرباء والنقل بأنواعه كافة بالشكل الذي يساعد القطاعات الإنتاجية على نقل منتجاتها ومستلزماتها الإنتاجية بانسيابية وبكلف ملائمة.

ت- إصلاح القطاع المالي وتحسين فاعلية النظام المصرفي وتوسيع مجالات الإقراض بشروط تفضيلية بهدف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ث- إصلاح وتحويل الشركات العامة إلى شركات خاصة أو مختلطة.

ج- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من خلال تقديم التسهيلات والتشريعات والحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين الأمر الذي يساعد في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية المتخصصة للاستفادة منها في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي وفي تدريب وتأهيل العاملين. ومما يجب التركيز عليه هو أنّ السياسة الاستثمارية الناجحة تسعى باستمرار إلى تحقيق الانسجام بين القطاعي العام والخاص في مجال صياغة الخطط والبرامج الاستثمارية الوطنية والاشراف على تنفيذها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من خلال تقديم الدعم الفني والتمويلي لتمكينها من توسيع قاعدة الإنتاج وتحسين الجودة والعمل على زيادة الصادرات الوطنية من خلال تعزيز قدرة المنتجات الوطنية للمنافسة في الأسواق الدولية.

1-3-2-2: سياسة الخصخصة

لقد بدأ استخدام مفهوم الخصخصة(Privatization) في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن المنصرم في المملكة المتحدة، مع بداية حكم المحافظين بزعامة(مارغريت تاتشر) كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تعددت المفاهيم بخصوص تعريف محدد للخصخصة ليشمل عدة أنماط وطرق مختلفة، فهناك من الباحثين والكتاب يتحدثون عن(الخصخصة الفعالة) التي تشمل مجمل وسائل الخصخصة والتي تنتهي بتحويل الأصول التابعة للدولة كلياً أو جزئياً للقطاع الخاص، وهناك من لا يدعو ضرورة تحويل أصول الدولة وإنما يجري التحويل في إدارة مؤسسات القطاع العام، وهناك من وصفها بالشمولية [1]، وهناك من عرفها من الكَتاب على إنها

[1]) محمد عبد الكريم منهل العقيدي ،" الخصخصة المفهوم والاهداف المبررات الاقتصادية" جريدة التجارة الحرة ، العدد (11) ،2005، ص 1، متاح على الموقع الإلكتروني : www.iraqiscas.com/books/28.doc

عملية انتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق الحر في مجال إنتاج السلع والخدمات[1]، كما عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على إنها عملية بيع أنشطة القطاع العام ونقل اصولها للقطاع الخاص وترك النشاط الاقتصادي يتحدد وفق قوى السوق بدون تدخل حكومي فيها[2] أو يمكن تعريفها على إنها تقليص الدور الحكومي وزيادة دور المؤسسات الخاصة في المجتمع من أجل تلبية احتياجات الناس، وهو ما يعني زيادة الاعتماد على القطاع الخاص بدرجة كبيرة مع بقاء الدور الحكومي لكن بدرجة أقل[3]. إنّ عملية التحول من الملكية العامة للدولة إلى القطاع الخاص يتم بأشكال عدة وكالآتي:

أولاً. أساليب تنهي ملكية الدولة وتتضمن عدة طرق منها[4]:

1. طريقة البيع المباشر: تعد من أكثر الطرائق المستخدمة على الصعيد الدولي وتلعب العروض واختيار المشتري الذي يعرض سعراً مرتفعاً دوراً كبيراً في ذلك، ومن أهم طرائق هذا الأسلوب:
   - **أ-** خصخصة جزء من الشركات إلى القطاع الخاص.
   - **ب-** بيع الشركة بالكامل وهي مازالت تمارس نشاطها.
   - **ت-** بيع كامل أسهم الشركات إلى القطاع الخاص بعد توقفها عن العمل وتصفيتها.
2. طريقة البيع لمديري الشركة أو العاملين: على وفق هذه الطريقة يكون بمقدور الإداريين والعاملين الحصول على حصص أو نسب كلية أو جزئية من المشروعات، ولهذا الأسلوب مزايا منها الرغبة في زيادة الأرباح التي تعود على العاملين بفوائد مادية، فضلاً عن زيادة الإنتاج.
3. طريقة البيع في الأسواق المالية: عادةً ما تُعتمد هذه الطريقة على بيع جميع الأسهم التي تمتلكها الشركة أو جزء منها إلى الجمهور بسعر محدد من خلال طرح الأسهم في سوق الأوراق المالية.
4. طريقة البيع من خلال نظام القسائم: استخدمت هذه الطريقة كثيراً في التسعينات من القرن المنصرم لاسيما في بلدان أوربا الشرقية، وفق هذا الأسلوب يتم توزيع قسائم البيع مجاناً أو مقابل أسعار محددة للجمهور الذين يمكنهم استبدالها بأسهم في الشركات التي تم خصخصتها أو بيعها في السوق من خلال مزاد علني، ومن مميزات هذه الطريقة عدم قصورها على عدد معين من المستثمرين بل مفتوحة لكل الجمهور.

ثانياً. أساليب لا تنهي ملكية الدولة وتتضمن الآتي[5]:

---

[1]) سوسن كريم الجبوري،" الخصخصة وسيلة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق " مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (11) ، العدد الثالث ، 2009، ص153

[2]) عبد الجاسم عباس عبد الله ، " الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق في العراق "جامعة القادسية ، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.iasj.net/iasj?func

[3]) Emanuel , Savas, " Privatization and public-private partnerships" New York: Chatham House, 2000.p 2

[4]) كريم عبيس حسان،" الخصخصة واصلاح النظام الضريبي في العراق" مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد(1)، المجلد (24) ،2016، ص 263

[5]) احمد ماهر، " دليل المدير في الخصخصة " الجلال للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ط1 ، 2003، ص114-115

1. خصخصة الإدارة : حيث تهدف هذه الطريقة إلى رفع كفاءة الاداء للشركات العامة وذلك بتحسين تلك الشركات من خلال إدخال مفاهيم وتقنيات إدارة القطاع الخاص مع إبقاء دور الدولة مستمراً لكن مهمتها عملية الإشراف على آلية عمل القطاع الخاص، وتأخذ هذه الطريقة أشكالا متعددة منها(التأجير، الإدارة) .
2. الخصخصة التنظيمية: تُعّد من الطرائق التي يؤيدها المختصون كونها تُعيد ترتيب العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث تعني قيام الدولة بتحرير الاقتصاد من القوانين والإجراءات التقليدية لإدارة الملكية، من خلال إلغاء بعض القيود القانونية التي تفرضها الدولة على القطاع الخاص، ويجيز لهذا القطاع بإنتاج سلع وخدمات كانت حكراً على القطاع العام، من أجل خلق منافسة بين القطاعين.

أنّ الغاية الأساسية من تبني استراتيجيات الخصخصة والاندفاع باتجاهها هو من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها[1]:

أ- رفع كفاء الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التنافسية عن طريق تنشيط دور القطاع الخاص على الاستثمار والمساهمة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية .

ب- تحسين كفاءة الموارد الاقتصادية الضئيلة من خلال تحديد السعر المناسب لتلك الموارد وعوامل الإنتاج وخاصة رأس المال والنقد الأجنبي ومصادر الطاقـة.

ت- معالجة حالات العجز المزمنة في الميزانيات الحكومية وإيقاف تأييدها للشركات التي تتكبد الخسائر.

ث- زيادة عائدات الدولة من خلال إيراد المساهمة في النشاط الذي تم تحويله للقطاع الخاص عن طريق ما يتم الحـصـول عليـة مـن مقـابـل مـالـي علـى سبيـل المـثـال (منـح الامتيازات).

ج- إصلاح الهياكل الاقتصادية والمالية والإدارية والفنية وخلق جهاز إداري كفؤ وفعال، والعمل على تنشيط الأسواق، و تقليـل ومكـافـحـة الفقـر والبطـالـة، وتـوزيـع المخاطر المالية في القطاعين الحـكـومـي والخـاص، وإتـاحـة مـوارد جديـدة تـسـاهـم فـي خـلـق طـاقـة إنـتـاجـية[2].

أنّ هنـاك صعـوبـات تواجـه عمليـة الخـصـخـصـة كـونـها ليست مسـالة سهـلة وإنما آلية الانـتـقـال مـن القطـاع العـام إلـى القطـاع الخـاص تعترضها العديد من الصعوبات من أهمها [3]:

[1]) فلاح خلف الربيعي،" برامج الخصخصة ..الاهداف والاستراتيجيات والأثار وشروط النجاح" الحوار المتمدن ، العدد (2307) ، 2008 متاح على الموقـــع الالكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

[2]) حسن محمد البنان ،" اهداف خصخصة المرافق العامة " ، 2016، متـاح على المـوقع : **http://www.almerja.com**

[3]) سالم محمد عبود،" الخصخصة نظام ام اسلوب دراسة موضوعية لتجارب عالمية وعربية مع الاشارة للعراق " المكتبة الوطنية للطباعة والنشر ، بغداد ، ط1 ، 2010، ص 115

1. صعوبات سياسية:إذ أنّ النخب الحاكمة قد ترى شيئاً، بينما المعارضة في الخصخصة تعتقد شيئاً أخر،حيث تتمحور الخلافات حول(السرعة في التنفيذ، الأسعار التي تباع فيها الملكيات العامة، الجهات التي ترسي عليها عمليات البيع).
2. صعوبات ادارية:إذ أغلب المسؤولين الإداريين يعارضون فكرة الخصخصة كونها تؤثر بمراكزهـــم.
3. صعوبات اقتصادية:منها إعادة إصلاح الأصول الثابتة للمصانع المؤممة حسب الأسعار القائمة، وأيضا تحديد الصيغ القانونية التي يراد إتباعها لإعادة هيكلة القطاع العام [1].

1-3-2-3: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

إنّ موضوعة الاستثمار تعتبر أحد الفروع الإدارية والاقتصادية الحديثة التي لا غنى عنها لأي مشروع استثماري سواء كان هذا المشروع قائماً بالفعل أم مجرد فكرة مطروحة، إذ ازدهرت العمليات الاستثمارية خلال فترة الخمسينات وبداية السبعينات من القرن المنصرم[2] ولكون أغلب الدول كانت سائرة آنذاك في طريق النمو فقد تسارعت البلدان الصناعية من أجل الحصول على امتيازات استثمارية في التنقيب والبحث عن الثروة وتطورت نوعية الاستثمارات بالشكل الذي نراه اليوم. البدايةً يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر[3] على أنهُ قيام منشأة أو شركة معينة بالاستثمار في مشروعات عبر الحدود الدولية للدولة الأم، الهدف منها التأثير في عمليات تلك المشروعات. كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أنهُ " استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة مع كيان مقيم في اقتصاد ما(المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر(مؤسسة الاستثمار المباشر أو مؤسسة تابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)"[4].إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً رئيس في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي التنويع الاقتصادي عن طريق مجموعة من الوسائل أهمها[5]: زيادة معدل التراكم الرأسمالي للدولة، وتوفير فرص تشغيل الأيدي العاملة وتخفيض نسب البطالة، رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي متوسط دخل الفرد، حصول الدولة على العملات الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه تأثيراً إيجابياً في ميزان المدفوعات. أما أهم المحددات المؤدية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية(الدولة المضيفة)هي المناخ الاستثماري: وهو عبارة عن الظروف الاقتصادية والبيئية والمؤسسية

[1]) نفس المرجع السابق اعلاه ، ص116
[2]) حاتم فارس الطعان ،" الاستثمار اهدافه ودوافعه " جامعة بغداد، 2006 ، متاح على الرابط:www.iasj.net/iasj?func
[3]) عيسى محمد الغزالي، " الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا " المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، 2004، ص 3
[4]) نورة بيري، عبود زريقن " محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر و تونس والمغرب : دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012) " مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان (67-68) ، 2014، ص 155
[5]) عدنان مناتي صالح ، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بالمؤتمر ، 2013، ص 360

والاجتماعية والقانونية التي تنعكس على الإيرادات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار.أما البنك الدولي[1] فقد عرف المناخ الاستثماري على أنه مجموعة من المحددات التي تساعد في صياغة شكل الفرص والحوافز أمام الشركات لكي تعمل بطريقة محفزة ومنتجة. ومن أهم هذه المحددات المتعلقة بالمناخ الاستثماري هي كالاتي [2]: **أ. المحددات الاقتصادية** : حيث تتضمن هذه المحددات مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ومن أهمها المؤشر الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القومي فكلما زادت هذه القوة كان الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار وبالعكس من ذلك عندما تكون القوة ضعيفة، ويمكن معرفة هذه القوة بمؤشرات عدة أهمها نمو الصادرات، إضافة لذلك هناك محدد خاص بكفاءة إدارة الاقتصاد القومي ويستدل عليها من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل تغطية حصيلة الصادرات. **ب.المحددات الخاصة بالنظام السياسي والاقتصادي والبيئي:** فعندما يكون النظام السياسي يتسم بالديمقراطية والاستقرار يكون بيئة ملائمة للاستثمار، أما النظام الاقتصادي عندما يعمل وفق آلية السوق يكون جاذباً للاستثمار،وعندما يكون النظام البيئي يحتوي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الحسنة يكون جاذباً للاستثمار، إضافة لذلك توجد محددات خاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية والمحددات القانونية والتشريعية والتي تؤثر على الاستثمار وهي:

- العوامل المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة ومن أهمها مشروعات البنية التحتية وتكاليف الاتصالات والنقل والطاقة والكهرباء من ناحية الكلفة وكذلك نفقة عنصر العمل والأرض ومدى توفرهما.
- العائد على الاستثمار: إذ يعتبر الجوهر الأساس في جذب الاستثمارات،لأن الشركات الاستثمارية لا تقوم بالاستثمار إلا عندما تتوقع بأن الإيراد سوف يكون مرتفعاً بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية.

أما أهم السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر فهناك الكثير من هذه السياسات والتي منها[3] : قيام الدولة المضيفة بإعفاءات ضريبية على الأرباح الصناعية والتجارية وقيود الاستيراد والرسوم الكمركية، العمل على تهيئة البنية التحتية الملائمة لجذب الاستثمارات من خلال الاعتناء بشبكات الصرف الصحي ووسائط النقل والمواصلات، وتوفير الطاقة..الخ، الاهتمام بالمؤسسات المالية والبنوك من أجل تأدية دورها في تشجيع الاستثمارات، تبني برامج في تدريب العمال المحليون تتماشى مع الاستثمار الأجنبي المباشر، التخلص من الروتين في إجراءات التراخيص للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمن والاستقرار السياسي عامل مهم وجوهري في تحقيق مناخ استثماري ملائم. إنّ البلدان النامية وبالذات العربية منها بذلت جهوداً كبيرة من أجل تحسين المناخ

[1]) فلاح خلف الربيعي ، " حول مفهوم الاستثمار" الحوار المتمدن ، 2015، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت: http://www.m.ahewar.org/

[2]) صفوت عبد السلام عوض الله ، دراسة للأثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، 2004، ص 1777-1781

[3]) عدنان مناتي صالح ، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية" مصدر سابق ، ص368-369

الاستثماري وتوفير البيئة المناسبة لهذه الاستثمارات إلا إنها مازالت تعاني العديد من العقبات في طريق الاستثمار وبالتالي فقد قسمت هذه العقبات إلى مجاميع مختلفة نذكر البعض منها [1]:

1.العقبات البنيوية:منها النقص في البنية التحتية الأساسية في العديد من البلدان العربية من(مطارات، طرق ومواصلات، موانئ...الخ)، الفتور في الأسواق المحلية نتيجة انخفاض مستوى دخل الفرد وانخفاض التعداد السكاني في هذه البلدان الأمر الذي يؤثر على الطاقة الاستيعابية لهذه الأسواق وبالتالي تنعكس على المستثمر في توزيع منتجاته.

2.العقبات الاقتصادية والمالية:منها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتعارض السياسات الاستثمارية والاقتصادية في بعض البلدان الأمر الذي يخلق زعزعة ثقة المستثمر في أي نشاط اقتصادي، الافتقار إلى البيانات والدقة في المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية المناسبة وشروط الاستثمار في أغلب البلدان العربية، تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملات المحلية التي تنعكس أثارها على المستثمر فكلما انخفض سعر صرف العملة المحلية أدى ذلك إلى تدني القيمة الحقيقية للاستثمار، فضلاً عن العجز التي تعاني منه العديد من البلدان النامية في تمويل مشاريعها الاستثمارية.

3. العقبات التنظيمية: منها تأزم الإجراءات الحكومية المرتبطة بالتراخيص، وتراخي في عملية التنفيذ والتأجيل المستمر والمتعمد الأمر الذي يؤدي إلى هدر الكثير من الوقت بالنسبة للمستثمر، فضلاً عن النقص في الكوادر البشرية ذات الخبرات المهنية في إدارة مؤسسات الاستثمار.

4.العقبات القانونية: افتقار البلدان النامية إلى تشريع قانوني واحد ينظم آلية عمل الاستثمارات الأمر الذي يجعل من المستثمر الأجنبي يواجه حالة من التخبط بين أكثر من تشريع قانوني.

ومع ما ذكر توجد العديد من العقبات الأخرى منها السياسية ومنها الاجتماعية كل هذه العقبات تقف بوجه الاستثمار في البلدان النامية. وبناءا على ما تقدم فأننا نستنتج أنّ للاستثمار الأجنبي أهمية بالغة في تعزيز التنمية في الدول النامية بصورة عامة والبلدان العربية بصورة خاصة، وذلك نتيجة الظروف التي تعيشها هذه البلدان في مجال تعبئة الأموال والتي أصبحت غير قادرة على دفع ديونها، وبالعودة إلى الدراسات السابقة في هذا المجال نجد أنّ هناك قصور من قبل البلدان العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية حتى وإنّ كانت إلا أننا نجدها تتمركز في القطاع النفطي وهذا يعني ضعف قدرة البلدان العربية على جذب الاستثمارات.

[1]) حربي محمد موسى عريقات، " مناخ الاستثمار في الوطن العربي " دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية / جامعة فيلاديلفيا نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية ، 2007، ص 11-12

الفصل الثاني

واقع الاقتصاد العراقي في ظل تقلبات العوائد النفطية واختلال هيكلية الاقتصاد الوطني

تمهيد

بالرغم من امتلاك العراق معظم أو بعض مقومات النهوض إلا انهُ يعاني العديد من الاختلالات الهيكلية، وتشوه الميزان التجاري، وارتفاع معدلات التضخم و البطالة، فضلاً عن اعتماده على العوائد النفطية كونه واحد من الاقتصادات الريعية أُحادية الجانب التي تعتمد بدرجة أساسية على قطاع النفط والعوائد المتأتية منه، الأمر الذي يجعل من التقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام تنعكس بصورة كبيرة على تراجع الأداء الاقتصادي. ولذلك سيتناول الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: الاقتصاد العراقي (المقومات والاختلالات)

المبحث الثاني: آليات تسعير النفط الخام العراقي وتسويقه

المبحث الثالث: تقلبات العوائد النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

المبحث الأول

الاقتصاد العراقي (المقومات والاختلالات)

2-1-1: المقومات الأساسية للاقتصاد العراقي

2-1-1-1: الموارد الطبيعية

أولاً. المعادن والثروات الطبيعية: لاشك أنّ الثروة النفطية تُعّد الدعامة الرئيسية للاقتصاد العراقي وتعتبر أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم،حيث بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد بنحو(142.5) مليار برميل عام2015 ويمثل(9.55%) من إجمالي الاحتياطي العالمي،بالتالي فهو يقع في التصنيف الرابع عالميا بعد كل من فنزويلا بـ(300.8) مليار برميل، والسعودية بـ(266.4) مليار برميل، وإيران بـ(158.4) مليار برميل، إذ قدر المختصين أنّ نسبة(80%) من النفط الخام العراقي مازالت غير مؤكدة وأنّ الاحتياطيات النفطية المحتملة قدرت بحوالي(360) مليار برميل وذلك لأن التنقيب عن النفط العراقي قد توقف منذ عام1980،أما من ناحية التكاليف فتعتبر تكاليف إنتاجه هي من بين البلدان ذات التكلفة المنخفضة عالميا لكون جميع حقوله تقع على اليابسة والتي تتراوح من(2 – 3) دولار للبرميل الواحد مقارنةً بكلف إنتاج بعض البلدان ومنها بحر الشمال التي تصل إلى ما يُقارب (10) دولار للبرميل النفطي[1] كما إنّ كلفة حفر بئر في العراق تقدر بنحو(6 – 10) مليون دولار ويحتاج تطويرها إلى(4 – 5) مليون دولار هذا يعني ارتفاع ربحية النفط الخام العراقي[2]،اضافة لذلك أنّ العراق يمتلك في المنطقة الغربية منهُ على ما يُقارب من(100)مليار برميل احتياطي محتمل[3] كما أكد خبراء البحث والتنقيب أنّ العراق يمتلك أكثر من(530) تركيبة جيولوجية تعطي دلالة واضحة على تواجد النفط الخام ولم يحفر منها إلا عدد قليل جداً ولا تزال ما يُقارب(415) تركيبة جيولوجية لم يتم اكتشافها بعد[4].يأتي الغاز الطبيعي بعد النفط من حيث الاحتياطي والأهمية، إذ تقدر الاحتياطات المؤكدة من الغاز بنحو(3,158) مليار متر مكعب لعام2015 والذي يمثل(1.6%) من مجموع الاحتياطي العالمي ويقع العراق في الترتيب(12)على قائمة البلدان التي تحتوي على أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، فيما شكل نسبة(3.3%) من احتياطي منظمة(OPEC) محتلاً بذلك الترتيب الخامس عربياً تسبقهُ في ذلك كل من(قطر، السعودية، الامارات، الجزائر)، تتواجد معظم كميات الغاز الطبيعي وبنسبة تقدر بـ(70%) في محافظة البصرة في حقول مثل(الزبير، الرميلة،نهر عمر،مجنون،غرب القرنة) و(20%) يكون من النوع الحر والذي يمكن إنتاجهُ في حقول غازية مستقلة توجد معظمها في المناطق الشمالية من البلد أما

---

[1]) تغريد داود سلمان" أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي"مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة، العدد(4)، مجلد (24)، 2016،ص1037

[2]) مالك عبد الحسين احمد، ميادة رشيد كامل،" الأثار الاقتصادية والبيئية لصناعة تكرير النفط دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (شركة عامة)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد(35)، المجلد(9)، 2013، ص33

[3]) نبيل جعفر عبد الرضا،" الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط" مؤسسة وارث الثقافية للطباعة، البصرة، الطبعة الأولى، 2008،ص21

[4]) احمد الحسني،" النفط هل هو نعمة أكبر من اللازم" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد(39)، 2013، ص1

النسبة المتبقية(10%) فهي من نوع غاز(القبب) والذي يكون عبارة عن مزيج من الغازات الرطبة والجافة [1].إلى جانب الثروة الهيدروكربونية توجد المعادن المختلفة وفي مقدمتها الكبريت الموجود في منطقة المشراق بكميات هائلة، بالإضافة إلى الفوسفات في عكاشات وغيرها من المعادن الأخرى، وكما موضح في الجدول (2). خُلاصة ما قيل إنّ للعراق مركزاً فريداً في مقدار ما يمتلك من ثروة طبيعية مُتاحة تدر عليه دخولاً ريعية كبيرة جداً يستطيع استخدام فائضها في تبني إستراتيجيات لإدامة التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية.

جدول – 2 -

الاحتياطات المُقدرة للمعادن الطبيعية في العراق للعام 2014

المعادن	الاحتياطي المسجل	الاستعمالات
الكبريت	900 مليون طن	صناعة الاسمدة الفوسفاتية والتصدير كخام
الفوسفات	9500 مليون طن	صناعة الاسمدة الفوسفاتية
رمل السيليكا	400 مليون طن	صناعة الزجاج والسيراميك والحراريات
الكاؤولين	1150 مليون طن	صناعة السيراميك والحراريات
البنتونايت	380-350 مليون طن	صناعة النفط
الحديد	80 مليون طن	صناعة الاسمنت
حجر الكلس	9500 مليون طن	صناعة الاسمنت وحجر البناء
ملح الغلوبيرات	35 مليون طن	انتاج كبريتات الصوديوم
البوكسايت	1.2 مليون طن	صناعة الحراريات
الطين الفلنتي	9 مليون طن	صناعة الحراريات والاسمنت الابيض
رمل الفلسبار	3.2 مليون طن	صناعة السيراميك
الملح	43 مليون طن	الصناعات الكيميائية والغذائية والنسيجية والحفر
الجبسم	195 مليون طن	انتاج مواد البناء
اطيان الاتابلغايت	0.5 مليون طن	اطيان حفر
البورسلينايت	1.4 مليون طن	مادة ترشيح
الدولومايت	675 مليون طن	انتاج المغنوسيا ومادة البناء

المصدر:

وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام ،" مبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق IEITI تصدير النفط والاستهلاك المحلي وتطوير الحقول تقرير 2014" تقرير الشفافية السادس، بغداد ، 2016 ، ص 84

ثانياً. الموارد الأرضية: يمتلك العراق الكثير من المقومات الأساسية للنهوض بالقطاع الزراعي فقد عُرفت أرض العراق ومنذ عصور طويلة بأرض السواد، حيث تمتاز الزراعة فيها بتنوع أصنافها وكثرة أنواعها وجودتها، فهي تختلف حسب تنوع الأرض المزروعة، ومن أهم منتجاتها (النخيل، الحبوب، الفواكه، الخضروات، وغيرها من المنتجات الأخرى). تبلغ مساحة العراق الكلية حوالي(435.052) كم^2 أي ما يعادل(181) مليون دونم شكلت نسبة الأراضي القابلة للزراعة نحو (27%) من إجمالي مساحة العراق الكلية بما يعادل(48) مليون دونم، إلا إنهُ لم يُستغل منها فعلياً إلا بنحو (23) مليون دونم أي ما نسبتهُ(12.7%) من المساحة الكلية[2]. في حين بلغت نسبة الأراضي المتموجة(9.7%) من أراضيه، أما بالنسبة للأراضي الصحراوية فشكلت(38.7%)من مساحة العراق الكلية، في حين شكلت الجبال ما نسبته(21.1%)من هذه المساحة[3].وقد صُنفت الأراضي الزراعية في العراق إلى أربعة أصناف

[1]) عمرو هاشم محمد ،" واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية " مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، بغداد العدد(20) ، 2008 ، ص 13

[2]) سالم عبد الحسن رسن،" التنمية الزراعية المستدامة ..خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة"، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(13)، العدد(2)، 2011، ص 66

[3]) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011، جدول رقم 1/3

حيث شكلت التربة الممتازة بنحو (0.6%)،والتربة الجيدة للزراعة(39%)، والتربة متوسطة الجودة(43%)، في حين بلغت الأراضي ذات القابلية المحدودة ما نسبتهُ(18%)[1]، إذ أنّ كل نوع من هذه الأتربة يكون مناسباً لأصناف مختلفة من المحاصيل، إذ قدر نصيب الفرد العراقي من الأراضي الصالحة للزراعة بنحو(1.5) دونم للفرد عام2007 مقارنةً بـ(0.05) دونم للفرد في مصر خلال نفس العام[2]. بالتالي فإنّ ما يُستغل سنوياً من الأراضي الزراعية يمثل نسبة منخفضة جداً إذا ما قُورنت من ناحية المساحة وبعدد نسبة السكان المتزايدة واحتياجاتهم من مختلف المحاصيل الزراعية.

ثالثاً. الثروة الحيوانية: إلى جانب الزراعة توجد أيضاً الثروة الحيوانية(المواشي،الأسماك،الطيور) إلا إنهُ ونتيجةً للإهمال الشديد في تنمية هذه الثروة، فضلاً عن تصاعد عمليات الهجرة للعاملين في هذا القطاع من الريف إلى المدينة فقد شهدت تناقصاً واضحاً على مدى العقود المنصرمة، فبعد إنّ كان العراق يمتلك من الماشية ما يقارب(17.0) مليون رأس في منتصف الخمسينات من القرن الماضي في الوقت الذي كان فيه عدد السكان ما يقارب(5) مليون نسمه،بلغ متوسط حصة الفرد من أعداد الماشية نحو(3/5 رأس/ فرد)، في حين بينت نتائج المسح الوطني للثروة الحيوانية لعام2008 المنفذة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء أنّ أعداد المواشي بلغ(12.093.063)مليون رأس منها (الاغنام(7.722.375)رأس، الماعز (1.474.854)رأس، الأبقار (2.552.113)رأس، الجاموس(285.437) رأس، الإبل(58.293))، في حين بلغ عدد السكان ما يقارب(30) مليون نسمة، حيث بلغ متوسط حصة الفرد من أعداد الماشية نحو(0.4 / رأس/فرد) [3]، إنّ هذا التراجع الحاصل في هذه الثروة هو نتيجةً للإهمال الشديد وضعف الاستثمار في هذا القطاع. بالتالي فإنّ ما يمتلكهُ الاقتصاد العراقي في هذا القطاع من ميزة نسبية في الكثير من جوانبه وإذا ما قمنا بتنميتها وتطويرها وفق خطط واستثمارات لكان بإمكاننا النهوض بهذا القطاع نحو مستويات مرتفعة من الإنتاجية الأمر الذي يجعل منه النصيب الأكبر في المساهمة في تنويع الاقتصاد العراقي.

رابعاً.الموارد المائية: يمتلك العراق ثروة مائية كفيلة بتحقيق مستويات مرتفعة من الازدهار إذا ما أُحسِنَ استعمالها، إذ يعد نهري دجلة والفرات وروافدهما وما يمتلك أيضا من البحيرات والأهوار من أهم موارد الثروة المائية في العراق والذي يغذيان ثلثي الأراضي القابلة للزراعة التي تبلغ مساحتها(27%) من مساحة العراق الإجمالية بكمية ماء تصل إلى(77) مليار متر^3 في السنوات الجيدة وإلى(44) مليار متر^3 في السنوات الجافة.تنحصر روافد نهر دجلة بـ(الزاب الكبير،الخابور،الزاب الصغير، ديالى، العظيم)أما نهر الفرات فلا توجد له روافد داخلية في العراق، إذ قدرت الإيرادات السنوية لنهر دجلة عام 2009 نحو(20.4) مليار متر^3، في حين قدرت الإيرادات السنوية لروافده(27.29) مليار متر^3، وبإضافة مقدار الإيرادات للروافد يكون المجموع الكلي للإيرادات سنوياً نحو(47.69)

---

[1]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، "الخطة الوطنية القومية(2014 – 2017)" 2013، ص 55

[2])الامانة العامة لجامعة الدول العربية،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، ابو ظبي، 2004، ص 169

[3]) ثناء عباس، يحيى الفهد،" الاطلس الاحصائي الزراعي خارطة الطريق الاقتصاد الاخضر" الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط العراقية ،2011، ص (4 – 1)

مليار متر^3 بنسبة (59.5%).أما نهر الفرات فقد وصلت إيراداتهِ السنوية إلى(19.3) مليار متر^3 بنسبة بلغت(40.5%) من المجموع الكلي للإيرادات السنوية لنهري دجلة والفرات التي قدرت بنحو(67.01)مليار متر مكعب [1].فضلاً عن ذلك توجد مصادر أخرى للمياه في العراق والتي منها مياه الأمطار والمياه الجوفية، أما مياه الأمطار فبالرغم من إنّ العراق لا يعتمد كثيراً على مياه الأمطار إلا أنّ المناطق الشمالية والشمالية الشرقية تمتاز بمعدلات مرتفعة منها إذ تتراوح معدلات تساقط الأمطار فوق سفوح الجبال من(500 – 1000) مليمتر سنوياً،هذا وقد أشارت الإحصاءات أنّ كمية الأمطار المتساقطة قد سجلت أعلى نسبة لها في محافظة السليمانية بلغت نحو(677.4)مليمتر عام2014 تليها محافظة دهوك بـ(677.1)مليمتر [2].أما المياه الجوفية والموزعة بنسب(17%) في المنطقة المتموجة، و(10%) في منطقة الجزيرة وشمال السهل الرسوبي،و(73%) في المنطقة الصحراوية، فقد قدر الخزين المُتجدد* من المياه الجوفية بحوالي(3.5) مليار متر^3،في حين قدر الخزين الاستثماري** بحوالي(6.4) مليار متر^3،أما الخزين الثابت*** فقد قدر بحوالي(3)مليار متر مكعب[3].بالتالي فإنّ ما يمتلكهُ العراق من ثروة مائية ليست بالقليلة إلا أنّ النقص الحاصل الأن في كميات المياه هو نتيجة التحديات الخارجية من دول الجوار لاسيما السياسات التركية التي قامت ببناء العديد من السدود من أجل التحكم بمناسيب المياه الداخلة للعراق إضافةً إلى ذلك عدم الاستخدام الكفوء لهذا المورد المائي إذ لا زالت كميات كبيرة يتم هدرها بشكل غير موضوعي تقدر بنحو(40 – 50%) من المياه الزراعية تذهب هدراً وضائعات حقلية، ناهيك عن ارتفاع ضائعات التبخر في وسط وجنوب العراق، مما يتطلب من الجهات المعنية وقفة جادة للاستفادة من هذا المورد الحيوي لاستثماره في الزراعة والصناعة ولو قُـدِر استعماله بشكـل موضوعي لما كانت هناك أزمة مياه.

2-1-1-2: المـوارد البشـريـــة

إنّ التغيرات السكانية تترك أثاراً مهمة في عملية التنمية الاقتصادية تنجم هذه الآثار أساساً من طبيعة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاقتصادية،حيث إنّ زيادة السكان من شأنها أنّ تؤدي إلى أثرين: الأول ينصب على جانب الطلب، إذ يؤدي نمو السكان بوتائر مرتفعة إلى اتساع حجم السوق الأمر الذي يحفز على زيادة الإنتاج للاستجابة الحاصلة في الطلب والاستهلاك، مما يؤدي ذلك إلى تعجيل وتائر نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للقطاعات الاقتصادية كافةً ومن ثم تحقيق التنويع الاقتصادي في البلد،أما الأثر الثاني فإنهُ ينصب على جانب العرض،إذ تؤدي زيادة السكان إلى زيادة القوى العاملة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج كون الأخير هو عبارة عن حاصل ضرب عدد العمال في الإنتاجية،بالتالي فإنّ زيادة أحدهما سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم(GDP)[4].أظهرت احصائيات وزارة التخطيط أنّ نمو السكان بلغ معدل(3%)

[1]) وزارة التخـطـيـط ،الجهـاز المـركـزي للإحـصـاء، مـديـريـة الاحـصـاء الـزراعـي ، تـقـريـر المـوارد المـائيـة 2010،ص 5
[2]) وزارة التخـطـيـط ،الجهـاز المـركـزي للإحـصـاء، قـسـم احـصـاء البـيـئـة لسـنـة 2014، ص 3
* **الخزين المتجدد**: هو عبارة عن كمية المياه الداخلة إلى المكمن الجوفي عن طريق مياه الأمطار والمسطحات المائية
** **الخزين الاستثماري**: هو عبارة عن كميات المياه المسحوبة من المكمن الجوفي
*** **الخزين الثابت** أي كميات المياه المتواجدة في طبقات المكمن
[3]) وزارة التخـطـيـط ،الجهـاز المـركـزي للإحـصـاء، مـديـريـة الاحـصـاء الزراعي ، تقـريـر المـوارد المائيـة 2010، مصـدر سـابـق، ص 5
[4]) فليح حسن خلف، " الـتـنـمية والتـخطيـط الاقتصادي" عالم الكتاب الحديث، عمان، الطبعة الاولى،2006،ص 193

للسنوات(2003–2015)، حيث ارتفع عدد السكان من(26.34)مليون نسمه عام2003 إلى(31.895)مليون نسمة عام2008ومن ثم إلى(36.934) مليون نسمة عام2015[1]، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع عدد المواليد نتيجة الزواج المبكر، فضلاً عن انخفاض وفيات الأمهات(وفاة لكل100الف ولادة حية)من(193)عام 2004 إلى(84) عام 2006 وصولاً إلى(35)حالة وفاة عام2013، بلغت نسبة السكان في سن العمل من(15 – 65)سنة نحو(56.6%) من مجموع السكان عام2015، إذ تمثل نسبة جيدة بإمكانها تلبية احتياجات السوق من الأيدي العاملة، في حين بلغت نسبة صغار السن الذين تتراوح اعمارهم من(0 – 14)سنة بنحو(40.2%)من مجموع السكان.أما الجانب النوعي والمتمثل برأس المال البشري، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المتعلمين في المدارس الابتدائية من(3.385.138) تلميذ للعام الدراسي 2002–2003 إلى(4.283.044) تلـــميذ للعام الدراسي 2015/2014، فضلاً عن المتعلمين في المدارس الثانوية من(1.132.106) إلى(2.032.880) خلال الأمد الزمني نفسه، أما في مجال أعداد الطلبة الموجودين في الجامعات وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية فقد شَهدت هي الأخرى تـــزايداً كبيراً من(92467) طالب خلال العام الدراسي 2003/2002 إلى(160013)طالب للعام الدراسي 2015/2014[2]. بالتالي نستخلص مما سبق أنّ العراق يمتلك موارد بشرية ذات مؤهلات كمية ونوعية يمكن من خلالها التأثير بشكل إيجابي في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العراقي بما يخدم عملية التنويع الاقتصادي من جانب والتنمية الاقتصادية من جانب أخر.

2–1–2: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال مراحل طويلة من الزمن من اختلالات هيكلية في بنيتهِ الاقتصادية لاسيما بعد مخلفات الحُروب الأخيرة والعقوبات الاقتصادي وصولا إلى نيسان عام2003 ومانتج عنها فيما بعد من فوضى اقتصادية أدت إلى اضعاف قدرة قطاعات الاقتصاد الوطني أنّ تتشابك فيما بينها. ويمكن لنا أنّ نبين هذه الاختلالات بشكل عام في اختلال توازن الاقتصاد العام بشقيه الداخلي والخارجي وكالآتي:

2–1–2–1: اختلال الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي(الاختلال الداخلي)

أولاً: إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي(مؤشر درجة التغير الهيكلي)

كثيراً ما تقترن ظاهرة الاختلالات الهيكلية بالبلدان النفطية بشكل عام بمبدأ أحادية الاقتصاد، أي أحدهما قطاع متطور يتصف بأهمية نسبية مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، والأخر قطاع متخلف تنخفض مساهمته في(GDP)، ومن أجل معرفة طبيعة هذا الاختلال ومراقبة حركة التغير سوف يتم تحليل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والأيدي العاملة خلال مدة الدراسة(2003 – 2015) وكما يأتي:

[1]) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية 2016، احصاءات الســـكان والقـــوى العامـــلـــة، جدول(1 – 2)

[2])وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية 2016، احصاءات التربية والتعليم، جدول(9 – 3) (9 – 6)،(9 – 11)،(9 – 22)

1. **القطاع الزراعي:**يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة والأساسية المحركة للاقتصاد العراقي، وذلك من خلال الدور الرئيس الذي يمارسهُ هذا القطاع في توفيرهِ السلع الغذائية للسكان، فضلاً عن توفيره المواد الأولية للكثير من الصناعات التحويلية، حيث عمل هذا القطاع ولمدة طويلة من الزمن على توفير جزء مهم من الأمن الغذائي لاسيما خلال مرحلة الحصار الاقتصادي في تسعينات القرن المنصرم، إلا إنهُ ونتيجةً للظروف التي مر بها البلد من احتلال أمريكي بعد نيسان2003 وما لحق بهذا القطاع من دمار لاسيما ما أصاب البنى التحتية، فضلاً عن مشاريع الري والبزل، والتدهور الذي حصل في الموارد المائية من حيث النوعية والكمية، وتزايد ظاهرة التصحر،و إغراق السوق بالمحاصيل المستوردة وعدم مقدرة المنتوج المحلي الزراعي على منافسة السلع المستوردة نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية[1]، كل تلك الأسباب أدت إلى تردي مُساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. فمن خلال الصيغة(1 – 1) في المباحث السابقة تم التوصل إلى نسبة إسهام كل قطاع في تكوين(GDP) والذي بينها الجدول (3) إذ نلاحظ تراجع إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت من(8.32%)عام2003 إلى(5.82%)عام2006 وصولاً إلى (4.71%)عام2015، إذ نُلاحظ إنّ أدنى نسبة قد وصلت إليها عام2008 بلغت بنحو(3.84%)، والسبب في ذلك يعود إلى سوء الأحوال الجوية المتمثلة في انخفاض كميات الأمطار وهبوب العواصف الرملية وانتشار الملوحة في هذا القطاع، فضلاً عن ذلك ضعف السياسة الزراعية وإجراءات الدولة على الرغم من وجود وزارة الزراعة إلا إنّ هذه الوزارة لم تنجح في إعادة ما كان موجود في جانب المحاصيل والخضروات والصيد وتربية الحيوانات.ومما سبق ذكره فإنّ القصور الذي حصل في هذا القطاع وعدم مقدرتهِ على تلبية احتياجات السوق جعل من استيرادات البلد من المواد الغذائية تتصاعد، حيث ارتفع حجم الاستيرادات من(1.650) مليون دولار عام2004، إلى(2.157) مليون دولار عام2008 و(3.120) مليون دولار عام 2010[2].أما مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة والذي يبينها الجدول (5)وفق الصيغة(**3 – 1**) في المباحث السابقة، فقد انخفضت من(10.01%) عام2003 إلى (4.21%) عام2009، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى(9.04%) عام2015. إنّ هذا التراجع الذي حصل في القطاع الزراعي هو نتيجة تراكم مجموعة من الأسباب التي أشرنا إليها مسبقاً فضلاً عن تعاظم هيمنة القطاع النفطي، فكانت النتيجة أن اصبح العراق مستورداً رئيساً للحبوب والكثير من المـواد الغذائية.

[1]) البنك المركـــزي العراقي " التقرير الاقتصـــــادي السنوي 2008" المديرية العامـــة للإحصاء ، 2008، ص19

[2]) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للإحصاء،مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007 – 2010) ، 2011، ص 13

جدول (3)

الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(2003 – 2015)

السنة	نسبة القطاع الزراعي الى (GDP)	نسبة قطاع الصناعة التحويلية الى (GDP)	نسبة قطاع التعدين والاستخراج الى(GDP)	نسبة قطاع الخدمات الى (GDP)
2003	8.32	1.02	68.78	21.88
2004	7.43	1.76	57.96	32.85
2005	6.61	1.32	57.83	34.24
2006	5.82	1.54	55.47	37.17
2007	4.92	1.63	53.18	40.27
2008	3.84	1.68	55.73	38.75
2009	5.22	2.61	43.29	48.88
2010	5.01	2.22	44.02	48.75
2011	4.43	2.14	51.86	41.57
2012	4.13	1.78	64.22	29.87
2013	4.02	1.35	66.37	28.26
2014	4.9	1.91	51.7	41.49
2015	4.71	2.11	59.9	33.28

المصـدر: وزارة التخطـيط والتـعاون الانمـــــائي في العراق، الحسابات القومية ، بغداد، سنوات مختلفة، وصفحات متفرقة

2. قطاع الصناعة التحويلية: يُعّد قطاع الصناعة التحويلية من أبرز القطاعات الاقتصادية وأكثرها أهمية في الاقتصاد الوطني لما لهُ من دوراً مهماً واساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، إذ ينفرد هذا القطاع دون غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى في رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية،وتشغيل الأيدي العاملة وبالتالي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل الوقوف على أهمية هذا القطاع ومكانتهُ في الاقتصاد العراقي، لابد من معرفة أهميتهُ النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وقيم الإنتاج المتحققة في هذا القطاع، والأهمية النسبية لأعداد المشتغلين فيه، إذ نلاحظ ومن خلال بيانات الجدول (4) إنّ إجمالي إنتاج هذ القطاع بلغ(862.4) مليون دينار عام2003، إلا إنه أخذ يتزايد حتى بلغ(4532154.5) مليون دينار عام2009، وصولا إلى(7292957.1)مليون دينار عام2015، بالرغم من تلك الزيادة التي شِهدها هذا القطاع إلا إنهُ لا يستند إليها في تنويع هيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني بسبب انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين(GDP) خلال مدة الدراسة والتي تبين لنا من خلال الجدول (3). أما بالنسبة لأعداد المنشآت الصناعية فقد ارتفعت من(18459) منشأة عام 2003 إلى(23172) منشأة عام2015، لكن المؤسف في الأمر إنّ الكثير من هذه المنشآت الصناعية متوقفة حالياً عن العمل، حيث بلغ عدد المنشآت الكبيرة لعام2015 نحو (600) منشأة صناعية في حين يوجد منها(326) منشأة متوقفة أي ما نسبتهُ(54%) منشأة من مجموع الإطار الإجمالي للمنشآت الصناعية الكبيرة الإنتاج موزعة على(8) حكومي، و(44) العام، و(7)مختلط، و(267)خاص[1].إنّ هذا الانخفاض والتوقف في المنشآت الصناعية يرجع إلى ما تم ذكرهِ مسبقاً من حروب وما سببتهُ من إغلاق الكثير من المصانع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها، فضلاً عن الاستيرادات غير المسبوقة ولمختلف أنواع البضائع وبكافة مستوياتها نتيجة قرار سلطة الائتلاف العراقي المؤقتة بعد عام2003 بتجميد العمل بقانون التعريفة الكمركية وتطبيق ضريبة إعمار العراق بدلاً

[1]) وزارة التخـطيـــط والتعـــاون الانمائـــي،الجـهـــاز المـركـــزي للإحـصـــاء، مـديـــرية الاحصـــاء الصـــنـــاعـــي،" نتـائـج الاحصـــاء الصـنـــاعي للمـنـشـآت الصـنـاعـيـة الكـبـيـرة لسـنـــة 2015" ص 4

عنه بنسبة موحدة(5%)على كل المستوردات الأمر الذي أدى إلى دخول الكثير من المنتجات التي تسببت في تدهور معظم المصانع [1]، إضافةً لذلك ارتباط الاستثمارات الصناعية بحصيلة العوائد النفطية الخاضعة للتقلبات الخارجية والداخلية باستمرار.أما بالنسبة للأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والذي يتضح ذلك من خلال بيانات الجدول(3) أنهُ لم نلحظ أي تغير إيجابي من خلال نسبة مساهمتهُ في تكوين(GDP)، نتيجة عدم وجود خطة صحيحة لتنمية القطاع الصناعي رغم وجود الخطة الخمسية لعام(2013 – 2017)، وإنما نُلاحظ نسب متدنية جدا تتراوح بين أقل نسبة(1.02%)عام2003، وأعلى نسبة لهُ في عام2009 والبالغة (2.61%) ثم أخذت بعد ذلك بالانخفاض إذ بلغت (2.11%)عام2015 وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت ببلدان نفطية مجاورة والتي منها إيران حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين(GDP) بنحو(44.9%)عام2014[2].أما نسبة مساهمتهُ في تشغيل الأيدي العاملة والذي يبينها الجدول(5) نلاحظ أيضاً أنّ هناك انخفاضاً تدريجياً حيث كانت نسبة إسهامه(15.99%)عام2004 ثم تراجعت إلى(15.37%)عام2008،حتى بلغت(11.64%) عام 2015.

جدول –4– أعداد المنشآت الصناعية وقيم الانتاج بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2003–2015) (مليون دينار)

السنة	اعداد المنشآت الصغيرة	انتاج المنشآت الصغيرة	اعداد المنشآت المتوسطة	انتاج المنشآت المتوسطة	اعداد المنشآت الكبيرة	انتاج المنشآت الكبيرة	إجمالي الإنتاج
2003	17929	413.7	79	11.8	451	436.9	862.4
2004	17599	815.9	92	23.6	489	870.7	1710.2
2005	10088	658.6	76	24.3	452	1143.9	1826.8
2006	11620	1103.7	52	19.5	411	1669.3	2792.5
2007	13406	812.4	57	18.4	423	1816.3	2647.1
2008	–	–	–	–	487	2636.4	2636.4
2009	10289	815954	51	18.5	495	3716182	4532154.5
2010	11131	1556336	56	29.1	529	4101419	5657784.1
2011	47281	3896267	159	123.1	561	4280214	8176604.1
2012	43669	4567102	218	187.2	686	4677149	9244438.2
2013	27694	3289710	226	240.8	669	6097266	9387216.8
2014	21809	1924980	120	115.5	616	4270719	6195814.5
2015	22480	1823968	92	83.1	600	5468906	7292957.1

المصدر: وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي،نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية،سنوات مختلفة،صفحات متفرقة

3.قطاع التعدين والاستخراج: لقد أنفرد القطاع النفطي بعد نيسان2003 بأهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي،حيث بقى هذا القطاع دون غيرهِ من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى يرفد الاقتصاد العراقي بمقومات البقاء خصوصاً بعد إنّ تدهورت معظم القطاعات الاقتصادية سواء كان ذلك في بنيتها التحتية أم في باقي مرافقها المختلفة،وهذا ما تم بيانهُ في كل من القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي والأهمية النسبية المنخفضة لهما وهكذا باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى،الأمر الذي جعل من هذا القطاع المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي والممول الأساس للموازنة العامة للدولة.وبالعودة إلى بيانات الجدول(3) نلاحظ أَنّ القطاع النفطي قد شَكل نسبة إسهام

[1] كريم عبيس حسان العزاوي، " اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003 – 2012) "، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(18)، العدد(3)،2016، ص86

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير،" موجز الاقتصاد الايراني"،2015، ص 3

بلغت(68.78%)من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام2003 ثم انخفضت هذه النسبة إلى (53.18%)عام2007 ،ثم إلى(44.02%) عام2010 إلا أنها شهدت ارتفاعاً بعد ذلك عام2013 نتيجة الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط بنحو(102$) للبرميل الواحد لتصل إلى(66.37%)،أما في عام2015 حيث شكل نسبة إسهام بالأسعار الثابتة بلغت(59.9%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل(51.7%) لعام2014 حيث لاتزال الأهمية النسبية لهذا القطاع هي الأعلى قياساً بأنشطة القطاعات الاقتصادية الأخرى هذا يعكس أحادية الاقتصاد العراقي واعتمادهِ على القطاع النفطي في تمويل إيراداته.أما من حيث المشتغلين في هذا القطاع والذي يبينها الجدول(5)نُلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية من(1.83%) عام2003 إلى (2.59%)عام 2010 حتى وصلت عام2014 نحو(3.4%) من إجمالي القوى العاملة، حيث وصل عدد الموظفين إلى ما يقرب (127.741)عامل، لكن المؤسف في الأمر والغريب وحسب ما نشر في التقرير السادس لمبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق أرقاماً صادمة عن عدد ونسبة العاملين الأجانب في الحقول النفطية العراقية التي بلغت خلال العام نفسه حوالي(97%) في حقل الزبير وحقل عكاس،و(74%) في حقلي غرب القرنة2 وبدرة،و(72%) في حقل الغراف،و(39%)في حقل مجنون،إنّ هذه النسب المرتفعة جداً للعمالة الأجنبية في حقول التراخيص النفطية نتيجة غياب الرقابة تتعارض تماماً مع بنودها التي تشير إلى أنّ نسبة العمالة الأجنبية لا تزيد عن(15%)[1].

4. قطاع الخدمات*: لقد شهد القطاع الخدمي في الاقتصاد العراقي تراجعاً كبيراً خصوصاً بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام1991 وما تبعهُ من احتلال أمريكي عام2003 وما خلفتهُ من دمار شامل للبنية التحتية وتعاقب الحكومات المنتخبة لإدارة العراق لم يشهد هذا القطاع الحيوي المشاريع الاستراتيجية التي تساعدهُ للوقوف مجدداً ليكون الدعامة الرئيسة في نهوض وتقدم الاقتصاد العراقي. فمن خلال الجدول رقم(3) لوحظ أنّ نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي كانت(21.88%)عام 2003 ثم بعد ذلك ارتفعت إلى(48.88%)عام2009،إلا إنهُ شهِدت بعد ذلك تراجعاً حتى بلغت (33.28%)عام2015 والتي تعادل(62.2) ترليون دينار عراقي[2]،إنّ حالة عدم الاستقرار والتدهور الحاصل هو نتيجة التقلبات التي حصلت في أسعار النفط الخام لاسيما في الآونة الأخيرة، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا إنه بقي يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي، هذا يبين أنّ الاقتصاد العراقي لم يعد اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب فقط وإنما أصبح اقتصاداً خدمياً توزيعياً متدني الإنتاج. أما من حيث عدد الأيدي العاملة المشتغلة في هذا القطاع نُلاحظ إنهُ على قدر من المرونة في استيعاب الأيدي العاملة في الاقتصاد العراقي، إذ ارتفعت نسبة المساهمة من (78.02%) عام 2003 إلى(81.65%)عام 2006 ثم وصلت أعلى نسبة لها عام 2009 إذ بلغت (84.73%).

---

[1]) وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام ،" مبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق IEITI تصدير النفط والاستهلاك المحلي وتطوير الحقول تقرير 2014" تقرير الشفافية السادس، مصدر سابق،ص 35

* **القطاع الخدمي** يشمل (الصحة ،التعليم ،النقل ،الاتصالات ،الاسكان ،التجارة ،التفافة ، التمويل والتامين ،تقنية المعلومات ،المصارف ، المطاعم ، الفنادق ،والخدمات الأخرى)

2)وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، 2015

جدول –5– الأهمية النسبية لتشغيل الأيدي العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة(2003–2015) %

السنة	القطاع الزراعي	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع التعدين والاستخراج	القطاعات الخدمية
2003	10.01	10.14	1.83	78.02
2004	8.76	15.99	2.08	73.17
2005	5.33	10.89	2.13	81.65
2006	6.6	9.56	2.19	81.65
2007	7.86	13.08	2.39	76.67
2008	8.16	15.37	2.58	73.89
2009	4.21	8.5	2.56	84.73
2010	7.09	9.94	2.59	80.38
2011	7.63	10.83	2.56	78.98
2012	8.06	10.37	2.68	78.89
2013	8.29	10.74	2.99	77.98
2014	8.52	11.3	3.4	76.87
2015	9.04	11.64	3.18	76.14

المصدر: 1 . وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، احصاءات السكان، بغداد ، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة

2. زاهد قاسم بدن الساعدي،" التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2013)"اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة ، 2015، ص 77

شكل رقم -5 -
الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)

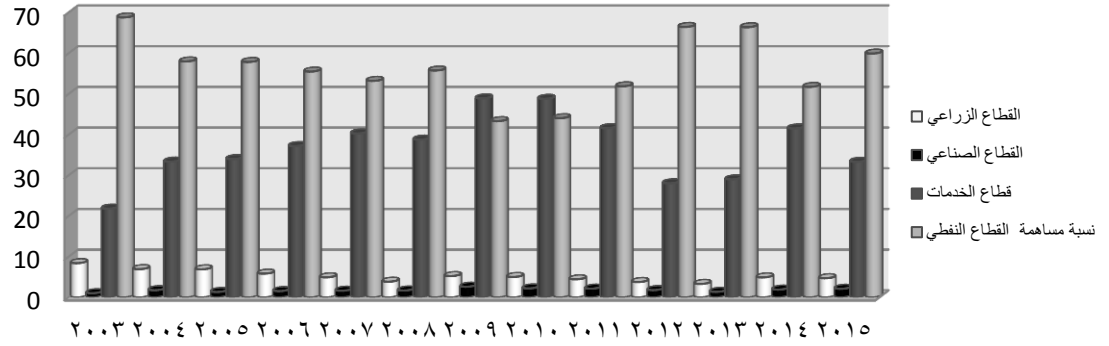

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ثانياً: قياس درجة الاختلال في الاقتصاد العراقي

إنَّ الغرض الرئيس من استخراج الأهمية النسبية من إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والأيدي العاملة،والفرق بينهما يمثل درجة الاختلال بغض النظر عن الإشارة موجبة أو سالبة. إذ نُلاحظ من خلال الجدول(6) الذي يبين درجة الاختلال على مستوى القطاع ودرجة الاختلال الكلية لكل سنة،إنّ الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات عميقة وخطيرة في البنيان والهيكل الاقتصادي، ولهذا لابد من تحليل هذه النتائج لمعرفة طبيعة الاختلال بشكل واضح وكالآتي:

•**القطاع الزراعي:** نلاحظ أنّ القطاع الزراعي يعاني من درجة اختلال سالبة طيلة مدة الدراسة،أي تفوق نسبة إسهام هذا القطاع في الأيدي العاملة على مساهمته في تكوين(GDP)، حيث كانت درجة الاختلال متذبذبة بين

الارتفاع والانخفاض بين أدنى درجة سلبية لها(0.78%)عام 2006 وأعلى مستوى لها(4.33%)عام2015 باستثناء عامي(2009/2005) كانت درجة الاختلال موجبة إلا إنها كانت متدنية نسبيا فكانت درجة الاختلال (1.28%)عام2005، ثم انخفضت إلى(1.01%) عام 2009، حيث هذه النسب الموجبة ليست بسبب زيادة الإنتاج وإنما بسبب قلة عدد العاملين في هذا القطاع .

- **قطاع الصناعة التحويلية:** يعاني قطاع الصناعة التحويلية من درجة اختلال سالبة على امتداد السلسلة الزمنية، إذ نلاحظ أَنّ درجة الاختلال السلبية كانت(9.12%)عام2003 ثم انخفضت إلى (5.89%)عام 2009، وأخذت بالارتفاع اذ بلغت(9.53%) عام 2015.
- **قطاع التعدين والاستخراج:** نلاحظ أنّ هناك تذبذب في درجة اختلال هذا القطاع بين الارتفاع والانخفاض إلا إنها إيجابية دائما خلال سنوات الدراسة ، فكانت درجة الاختلال (66.95%)عام 2003 ثم انخفضت إلى (40.73%) عام2009، وبقيت متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع نتيجة عدم استقرار أسعار النفط الخام، حتى بلغت (56.72%)عام 2015 نتيجة الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط.
- **قطاع الخدمات:** نلاحظ أَنّ هناك نسب متذبذبة في درجة الاختلال السالبة في هذه القطاعات بين الارتفاع والانخفاض عند أعلى مستوى لها(56.14%)عام2003، وأقل مستوى(31.63%)عام2010،إنّ هذا الانخفاض كان سببهُ الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وتوفر فرص أكبر في هذا القطاع ،إضافةً إلى ذلك أَنّ الأسواق العراقية أصبحت سوقاً لتصريف المنتجات.، أما درجة الاختلال الكلية الذي تم احتسابها من خلال جمع درجات الاختلال القطاعية على مستوى الاقتصاد العراقي فكانت في أعلى مستوى لها عام2003 بلغت بنحو(133.9%)،في حين شهدت أقل مستوى لها(82.86%) عام2010، إلا إنهُ وخلال مدة الدراسة لم تكن درجة الاختلال الكلية قريبة من الوضع السليم.ومن خلال ما تقدم نُلاحظ أَنّ أبرز أسباب تفاقم الاختلالات في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي تعود إلى هيمنة القطاع النفطي نتيجة فقدان التنويع الاقتصادي فضلاً عن انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الغير نفطية في تكوين(GDP)التي تستوعب نسبة كبيرة من الأيـــدي العاملة .

جدول –6–

قياس درجة الاختلال في الاقتصاد العراقي للمدة(2003–2015)

السنة	القطاع الزراعي	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع التعدين والاستخراج	قطاع الخدمات	درجة الاختلال الكلية
2003	(1.69)	(9.12)	66.95	(56.14)	133.9
2004	(1.33)	(14.23)	55.88	(40.32)	111.76
2005	1.28	(9.57)	55.7	(47.41)	113.96
2006	(0.78)	(8.02)	53.28	(44.48)	106.56
2007	(2.94)	(11.45)	50.79	(36.4)	101.58
2008	(4.32)	(13.69)	53.15	(35.14)	106.3
2009	1.01	(5.89)	40.73	(35.85)	83.48
2010	(2.08)	(7.72)	41.43	(31.63)	82.86
2011	(3.2)	(8.69)	49.3	(37.41)	98.6
2012	(3.93)	(8.59)	61.54	(49.02)	123.08
2013	(4.27)	(9.39)	63.38	(49.72)	126.76
2014	(3.62)	(9.39)	48.4	(35.39)	96.8
2015	(4.33)	(9.53)	56.72	(42.86)	113.44

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) و(5)

- احتسبت درجات الاختلال بالاعتماد على اسلوب الاقتصادي(سيمون كوزنتس) والتي عدت الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة تمثل الوضع السليم وفي كل الاحوال ما بين (10-15%)
- تم احتساب درجة الاختلال لكل قطاع وفق الصيغة($1-1$) و($3-1$) ، ( ) الاقواس تمثل درجة اختلال سالبة

2-2-1-2: اختلال هيكل التجارة الخارجية (الاختلال الخارجي)

يعتمد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية اعتماداً كبيراً، نتيجة اتسامه بحالة من عدم التنوع في أنماط إنتاجه السلعي في حين يتميز الطلب الداخلي فيه بالتنوع، إذ تشير طبيعة كل من الصادرات والاستيرادات إلى اختلال هيكلية الاقتصاد العراقي مقارنةً بالاقتصادات الأخُرى المتقدمة كونهُ اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط وعلى الاستيرادات في تلبية احتياجاته ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي:

أولاً. اختلال هيكل الصادرات: تسيطر الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الإجمالية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات الكلية نتيجة لهيمنة سلعة وحيدة هي(النفط الخام)على نسبة كبيرة جداً منه. فمن خلال الجدول (7) نُلاحظ أنّ إجمالي قيمة الصادرات بلغت(7.991) مليار دولار عام2003، في حين بلغت الصادرات النفطية حوالي(7.519) مليار دولار لنفس العام، ومن خلال الصيغة ($2-1$) في المباحث السابقة تم التوصل إلى مؤشر التركيز السلعي للصادرات وكلما كانت هذه النسبة منخفضة يعني هذا أنّ هيكل الصادرات متنوع اقتصادياً ويعتمد على أكثر من سلعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعلى العكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة مرتفعة هذا يعني أنّ الاقتصاد مختل وغير متنوع، حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات(94.09%)عام2003، ثم أخذ هذا المؤشر بالارتفاع حتى بلغ نحو(99.79%) عام2007 نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية للعراق إلى(39.516) مليار دولار، في حين شكلت الصادرات النفطية (39.433) مليار دولار،ثم أخذت قيمة الصادرات الإجمالية بالارتفاع وصولاً إلى(79.681) مليار دولار عام2011، ثم ارتفعت إلى نحو(94.209) مليار دولار عام2012، نتيجة منح تراخيص للشركات الأجنبية، فضلاً عن إنشاء المنصات التصديرية البحرية التي أسهمت في زيادة الصادرات من النفط الخام إلى(2.423) مليون برميل يومياً عام2012، و(2.389)مليون برميل يومياً عام 2013[1]،إذ بلغ مؤشر التركيز السلعي للصادرات النفطية(99.89%) في حين شكلت الصادرات السلعية نسبة(0.11%)، أما في عام 2015 فقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية إلى(54.394) مليار دولار،نتيجة التراجع الذي حصل في أسعار النفط الخام والذي انعكس بصورة سلبية على إجمالي قيمة الصادرات الكلية التي انخفضت إلى(54.595) مليار دولار، هذا يفسر على إنّ الصادرات العراقية هي صادرات تعتمد على سلعة وحيدة هي(النفط الخام) الأمر الذي يجعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً عاجزاً أمام التقلبات التي تحصل في أسعار المشتقات النفطية. أما المؤشر الثاني الذي استعان به الباحث هو(درجة الانكشاف الاقتصادي) والذي تم احتسابه وفق الصيغة الآتية[2]:

$$\mathbf{DE} = \sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{Xi+Mi}{GDP}\right)^2} \times \mathbf{100} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2-1)$$

---

[1]) OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna 'Austria,2016, OP Cit, p 28

[2]) زاهد قاسم بدن،" التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)"، مصدر سابق ، ص 95

حيث إنّ(DE):تمثل الانكشاف الاقتصادي(Disclosing Economic)،(Xi)الصادرات،(Mi) تمثل الواردات. يبين هذا المؤشر مجموع الصادرات التي تباع للخارج مضافاً إليها ما يستورد من الخارج مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان ما ينفق وما يستورد البلد من الخارج تمثل نسبة كبيرة فهذا يدل على اعتماد البلد على الخارج والخضوع للقوى المهيمنة على هذه الأسواق، إذ نلاحظ من خلال بيانات الجدول(7) أنّ درجة الانكشاف الاقتصادي في البلد في تذبذب مستمر فبعد إنّ كانت(62.22%)عام2003،ارتفعت إلى(97.41%) عام2013،إلا إنها بعد ذلك انخفضت إلى (83.80%) عام2015،إنّ هذه النسب المرتفعة تبين مدى تبعية الاقتصاد العراقي بشكل كبير للعالم الخارجي وجعلهُ أكثر تعرضاً للأزمات والتطورات الاقتصادية الدولية.

ثانياً.اختلال هيكل الواردات: تلعب الواردات دوراً مُهماً وأساسياً في الاقتصاد العراقي،إذ تتجلى مهمتها من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب، فبعد احتلال العراق عام2003 أسفرت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة الواردات نتيجة عجز القطاعات الاقتصادية لاسيما الزراعي والصناعي على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية،الأمر الذي دفع بالحكومة إلى الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد من أجل سد احتياجات الطلب المحلي من السلع المتنوعة والتي بلغت قيمتها حسب إحصاءات البنك المركزي العراقي للعامين(2013,2011) ما يقارب(47.8 , 58.8) مليار دولار للعامين على التوالي(علماً أنّ القطاع الخاص يسهم بالنسبة الأكبر من هذه الاستيرادات بنحو(73% , 63%) خلال المدة نفسها) ولاتزال الدولة نتيجة ضعف الإنتاج في قطاعاتها الرئيسية السلعية تستورد أكثر من(95%) من حاجاتها من السلع الصناعية، و(85%)من حاجاتها من المواد الغذائية[1]، في حين أنه لا يصدر سوى سلعة وحيدة هي(النفط).يعبر مؤشر(درجة أهمية الواردات) عن الأهمية النسبية للواردات من الناتج المحلي الإجمالي والذي من خلاله يمكن معرفة اعتماد الاقتصاد العراقي على الخارج،إذ تم التوصل إليه من خلال الصيغة(**4 – 1**) في المباحث السابقة، حيث لوحظ في الجدول (7) أنّه خلال سنوات الدراسة ارتفعت قيمة الواردات من(9.934) مليار دولار عام2003 إلى(19.954) مليار دولار عام2004، فيما شكلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو(65%) عام2003،وهو مؤشر مرتفع إذا ما قورن مع الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية،اضافة لذلك فإن الصادرات لم تشهد فائضاً متعدداً بل اقتصرت على سلعة وحيده كما أشرنا إليها سابقاً وهي النفط الخام. ثم بعد ذلك أخذت قيمة الواردات بالتذبذب خلال الأعوام اللاحقة حيث بلغت أعلى قيمة لها خلال المدة(2003 – 2015) بنحو(58.796)مليار دولار عام 2013،إذ شكلت نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي (25.29%)،إنّ سبب هذا التراجع بنسب الواردات لا يعود إلى انخفاض الواردات وإنما إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من زيادة الواردات بفعل تصدير مادة واحدة وهو النفط الخام. بالتالي نلاحظ اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كامل على السوق الدولية من أجل تأمين احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والعجيب بالأمر أنّ قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات خلال الأعوام – 2004) .2003)

[1]) باسم جميل انطوان،" المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل من عام 2003" تقارير عراقية منشورة مجلة الحوار، العدد(33)،2012 ،ص 62

ثالثاً: اختلال الميزان التجاري العراقي (Trade Balance of Iraq)

شهد الميزان التجاري للاقتصاد العراقي حالة اختلال واضحة، ويظهر ذلك من خلال تشوه الميزان التجاري نتيجة تضخم العوائد النفطية وليس من مصادر سلعية منتجة بسبب فقدان التنويع الاقتصادي عن قائمة صادراته،في حين تتسم قائمة استيراداته مجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ويتضح ذلك بصورة واضحة من خلال بيانات الجدول(7)، فقد شَهد العامين (2003 – 2004)عجزاً في الميزان التجاري بلغ نحو(1.943)مليار دولار، و(1.463) مليار دولار للعامين على التوالي، بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى تغيير النظام وشيوع حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن عمليات التخريب التي طالت أنابيب تصدير النفط. أما خلال المدة (2005 – 2015) فقد شهد الميزان التجاري فائضاً إيجابياً نتيجة ارتفاع القدرة الإنتاجية والتصديرية للنفط الخام فضلاً عن الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط الخام المصدر، حيث بلغ أعلى فائض للميزان التجاري نحو(44.054) مليار دولار عام2012، إنَ هذا الفائض في الميزان التجاري لا يعود إلى قوة القاعدة الانتاجية غير النفطية وإنما نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الخام والتي تشكل معظم الصادرات العراقية. نستنتج أنّ الاقتصاد العراقي يعتمد على قيمة الإيرادات النفطية، وأنّ أي انخفاض في أسعار النفط الخام ستجعل قيمة الاستيرادات أكبر من قيمة الصادرات، بالتالي فإنّ الميزان التجاري سيكون سالباً مما سيحمل الاقتصاد العراقي معضلات كبيرة.

جدول –7– هيكل التجارة الخارجية (بالأسعار الجارية) (مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	اجمالي الصادرات (2)	الصادرات النفطية (3)	قيمة الواردات (4)	الميزان التجاري (5)	الانكشاف الاقتصادي (6)	التركيز السلعي (7)	نسبة الواردات إلى الناتج (8)
2003	15.282	7.991	7.519	9.934	-1.943	%62.22	%94.09	%65.00
2004	31.972	18.491	17.751	19.954	-1.463	%77.79	%96.00	%62.41
2005	49.855	23.697	23.648	23.523	0.174	%71.05	%99.79	%47.18
2006	64.805	30.529	30.465	22.009	8.52	%69.12	%99.79	%33.96
2007	88.038	39.516	39.433	19.556	19.96	%64.44	%99.79	%22.21
2008	129.399	63.726	61.111	35.496	28.23	%84.74	%95.90	%27.43
2009	110.986	39.431	39.307	35.382	4.049	%70.91	%99.69	%31.88
2010	138.517	51.764	51.589	37.328	14.436	%74.70	%99.66	%26.95
2011	185.751	79.681	79.043	40.633	39.048	%83.53	%99.20	%21.87
2012	218.032	94.209	94.103	50.155	44.054	%93.36	%99.89	%23.00
2013	232.497	89.765	89.314	58.796	30.969	%97.41	%99.50	%25.29
2014	223.508	83.981	83.561	53.177	30.804	%90.75	%99.50	%23.79
2015	169.461	54.595	54.394	51.581	3.014	%83.80	%99.63	%30.44

المصدر: – سنوات متفرقة وصفحات متفرقة من OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria

– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرات احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة

– العمود (6– 7– 8) تم احتسابها من قبل الباحث بالاعتماد على الصيغ((1 – 2)(2 – 1) (1 – 4))

المبحث الثاني

آليـات تسـعيـر النفـط الخـام العراقي وتسويقـه

2-2-1: تصنيف النفط الخام العراقي

إنّ اغلب صادرات العراق من النفط الخام تأتي من أكبر حقلين هما(كركوك والرميلة) الذي بدأ الإنتاج فيهما عامي(1927و1951)،إذ ينتج حقل كركوك الشمالي النفط الخام بدرجة كثافة بين(32 – 33) وبمحتوى كبريتي(1.97%) درجة حسب مقياس معهد النفط الأمريكي(API)ويحتوي على(337) بئر[1]. أما حقل الرميلة الجنوبي والذي يمتد ليصل إلى داخل الأراضي الكويتية ويحتوي على(663) بئر تنتج ثلاثة مستويات من الجودة وهي عادي البصرة بدرجة كثافة(34)(Apl) ومحتوى كبريتي(2.1%)، ومتوسط البصرة بدرجة كثافة(30)(API)ومحتوى كبريتي(2.6%)،والبصرة الثقيل بدرجة كثافة(22 – 24) (API) ومحتوى كبريتي (3.4%)[2]. إنّ درجة الكثافة العالية ونسبة الكبريت المتدنية لها الدور الكبير في تصنيف وتحديد أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية. يتم تحديد سعر النفط العراقي من خلال شركة التسويق العراقية somo التي أسست وفقاً لقانون الشركات العامة رقم(22) لسنة1997 والتي تعتبر المصدر الرسمي الوحيد للنفط الخام، عن طريق قيامها بإعلان الأسعار الرسمية خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر الذي يسبق شهر التسعير على أساس معدلات سعرية مرتبطة بنفوط الإشارة وحسب وجهة شحنة النفط الخام المصدر وفق مناطق الاستهلاك الرئيسة الثلاث(الشرق الاقصى، الولايات المتحدة الأمريكية،أوربا)،الأمر الذي يعطيها سمات الوضوح في طريقة الإعلان وتوحيد الأسعار أمام المشترين قبل شهر التحميل بالإضافة إلى تجنب مشكلات الدخول في مفاوضات مع المشترين[3] .

2-2-1-1: عوامل تسعير النفط الخام العراقي

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في تسعير النفط الخام العراقي والتي يمكن تلخيصها كما يأتـي:[4] **أ.نفط الإشارة**(Marker crude): إنّ تسعير نوع محدد من النفط الخام من خلال أسعار السوق يقتضي وجود ما يعرف(نفط الإشارة) في منطقة استهلاك أساسية لاستخدامهِ في اشتقاق السعر النهائي للنفط الخام المصدر لتلك المنطقة خلال مدة معينه، ولا يشترط أنّ يكون نفط الإشارة مطابقاً من حيث النوعية للنفط الخام المراد تسعيره، فأسعار الإشارة المعتمدة قد تكون خام غرب تكساس(WTI) أو خام برنت(BRENT) أو خام دبي وعمان .

---

[1]) فؤاد قاسم الامير،" ملاحظات حول الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة اقليم كردستان والسياسة النفطية للإقليم "، دار الغد للطباعة والنشـــر، بغداد، ط1، 2013، ص 39

[2]) احمد عمر الراوي، " التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية في العراق "، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد (17)، العـــدد(64)، 2011، ص 217

[3]) عبد الجبار عبود الحلفي، نبيل جعفر عبد الرضا ،" نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيـص " البصائر للطباعة والنشـــر ، بيـــروت ، الطبعة الاولى ، 2013، ص120

[4]) نبيل جعفر عبد الرضا ،" اسواق النفط العالمية " الغـديـر للطبـاعة والنشـر، العراق، ط1، 2016، ص 201-202

ب.الموقع الجغرافي:إنّ تكاليف الشحن تؤدي دوراً جوهرياً في تحديد الأسعار،إذ غالباً ما تشهد أسعار تأجير الناقلات تحولات مفاجئة قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على مشتري النفط الخام، ومن أجل الحفاظ على استقرار الأسعار فقد لجأ العراق مع بعض البلدان المصدرة ومنها إيران والسعودية والكويت إلى أسلوب تعويض النقل(Freight Compensation) من أجل معالجة التقلبات التي تحصل بصورة مفاجئة والتي تطرأ على أسعار تأجير الناقلات.

ت.فروقات النوعية بين نفط الإشارة والنفط المراد تسعيره:حيث تمثل هذه الفروقات درجة الكثافة(API) والمحتوى الكبريتي، إذ يرتفع السعر النفطي كلما كانت درجة الكثافة مرتفعة والعكس من ذلك ينخفض كلما انخفضت درجة الكثافة نتيجة طبيعة العلاقة المباشرة بينهما على خلاف طبيعة العلاقة بين السعر النفطي والمحتوى الكبريتي والعلاقة العكسية بينهما.

ث.التأمين:إذ إنّ التأمين هو من مسؤولية المشتري وترتفع كلفة التأمين كلما تدهورت الأوضاع السياسية والأمنية ومثلما نُلاحظ أَنّ منطقة الخليج العربي هي الأكثر تدهوراً لما تمر به من أحداث سياسية تعصف باقتصاداتها ولهذا فإنّ أسعار التأمين تكون فيها مُرتفعة.

ج.التسديد المقدم: في السوق الأمريكية يقوم مشترو النفط الخام بسداد ثمن الشحنة خلال مدة(30) يوماً من تاريخ التحميل في حين تستغرق الرحلة من(40– 45) يوماً،أي أنّ المشتري يدفع قيمة الشحنة قبل وصولِها إلى المُصفاة.

ح.كلفة الاعتماد:من أجل فتح الاعتماد المستندي أو عمل أي تعديل عليه في وقت لاحق، يتحمل المشتري كُلفاً تتحدد قيمتُها من قبل البنوك التي يتم التعامل معها إذ تصل قيمتُها إلى(**50**) ألف دولار أحياناً،حيث طالب المُشترون ولعدة مرات قبول عملية الدفع بالإشعار البرقي إلا إنَّ شركة (**سومو**) قامت بالرفض من أجل التحقق من تأمين السداد.

خ. التفريغ بواسطة المناقلة: يستخدم هذا النمط في حالة عدم ملائمة حجم الناقلة لمواصفات الميناء، حيت توجد في الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من المراسي صغيرة الحجم لا تتناسب مع الناقلات المشحونة من ميناء البصرة ولذلك يتم تأجير ناقلات صغيرة الحجم مع تجزئة الشُحنة وهذا الأمر يؤدي إلى إضافة تكاليف إضافية يتحملها المشتري.

د. تسعيرة النفط السعودي: نظراً لكبر حجم الصادرات السعودية، فضلاً عن كونِها دولة مجاورة، فإنّ تسعيرتها تعد مؤشراً مؤثراً على اتجاه الأسعار والذي لا يمكن تجاهله عند تسعير النفط العراقي.

ذ. اتجـاهات فـروق الأسعـار بين النفط الثقيل(Fuel Oil)، والمنتجات الخفيفة(Cas Oil) لنفس فترة إعداد تسعـيرة النفط الخام العراقي المصدر للشرق الاقصى والســوق الأوربيـة[1].

2-2-1-2: آليات بيع النفط الخام العراقي(معايير التخصيص)

أولاً.آليات البيع: تقوم شركة التسويق العراقية SOMO ببيع النفط الخام العراقي على أساس مطروح في ميناء التحميل وعلى النحو الآتي[2]:

1.**التعاقد وفق الطلبات المباشرة:** تقوم شركة التسويق العراقية *SOMO* باستلام الطلبات للعديد من الشركات من أجل شراء كميات من نفطي خام كركوك وخام البصرة وعلى مدار السنة. حيث تتولى هيأة (التسويق الخام) تقييم تلك الطلبات مع دراسة كاملة لنشاط كل مُؤسسة أو شركة ومدى توافقها مع المتطلبات والمعايير المعتمدة ثم ترسل طلبات الشركات المؤهلة إلى لجنة التخصيص والجهات العليا من أجل أتخاذ القرار بشأن تلك الطلبات والموافقة عليها،أما الشركات غير المؤهلة فتتم مخاطبتِهم ببيان من أجل توضيح الأسباب التي حالت دون تحديد كميات من النفط الخام العراقي لها. تقوم شركة SOMO بمفاتحة الشركات التي لديها عقود نافذة قبل مدة معينه لمعرفة حاجتها من الكميات التي ترغب بشرائها لمصافيها من نفطي خام كركوك والبصرة للمرحلة المقبلة.

2.**الدعوة المباشرة للشركات المتعاقدة:** تقوم شركةSOMO وانطلاقاً من سياسة التجارة العالمية النفطية وكلما دعت الضرورة بمفاتحة عدد من الشركات الكبرى العالمية غير المتعاقد معها مُسبقاً لشِراء الكميات المُتاحة من النفوط العراقية، إنّ لهذه الدعوة المباشرة مبررات يمكن الإشارة إليها وكما يأتــي:

- إنّ النفط الخام العراقي تعد كبَقية النفوط لا يباع على أساس سعر ثابت أو بخصم أو بقسط معين وإنما ضمن آلية تسعير موحدة والتي تعرف بأسعار البيع الرسمية بحيث تطبق على جميع المشترين ولكل سوق من الأسواق العالمية .
- إنّ تصدير النفط الخام العراقي لا يندرج تحت إطار تنفيذ العقود الحكومية رقم(1) لسنة 2009 وماسبقها كونهُ لا يعتبر ضمن المشاريع والاعمال المشار اليها في الخطة الاستثمارية.

3.**البيع على أساس الإعلان:** يتم العمل بهذا الأسلوب في حالات محدودة مثلاً تواجد كميات فائضة متوفرة للتصدير عبر مراحل زمنية غير ثابتة.

ثانياً. الأسس المعتمدة في التخصيص وأسلوب التنفيذ

هنالك العديد من الأسس الأساسية المُهمة والتي تؤخذ بنظر الاعتبار عند تخصيص الكميات التعاقدية على الشركات المؤهلة سواءً كانت المتعاقدة سابقاً أو الجديدة وكما يأتي[1]:

---

[1]) نفس المصدر السابق، ص 203

[2]) فلاح جاسم العامري ، " سياسة تسويق النفط الخام العراقي ودورها في تحقيق الموارد المالية "، شركة تسويق النفط العراقية (سومو) ،2016 ، ص 9-10-11

1. ضمان تسويق النفط الخام العراقي إلى الأسواق الدولية الرئيسة الآسيوية والأوربية والأمريكية في ظّل نظام توزيع سليم وقابل للتعديل والذي يمكن من زيادة الصـــادرات مع الطـلب الدولـــــي.
2. تقديم الأولوية في تخصيص الكميات للشركات المالكة التي لديها قدرات كبيرة على التكرير،كون هذه الشركات قادرة على التعامل مع التقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام هذا من جانب، ولأن طلبها على النفط الخام العراقي يتسم بالاستمرارية إلى الأجل الطويل من جـــــــانب أخـر.

أما **<u>أسلوب التنفيذ</u>** فيكون باتخاذ الإجراءات الآتية :

- يبدأ تطبيق العقد عند إبلاغ هيأة شحن النفط الخام والهيأة المالية التجارية بتفاصيل العقد التنفيذي
- تقوم شركة **(سومو)** بتحديد وقت تحميل الشحنة.
- تقوم الشركة المشترية قبل مدة لا تقل عن(7) يوم من تاريخ قبول الناقلة بفتح اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء.
- عنـد تحـميـل الشـحنـة بالـكامـل إلى النـاقـلـة يـقـوم المـيـنـاء بإصـدار وثائـق الإبـحـار.
- يتم إبـلاغ الشركة المشترية من قبل شركة **(سومو)** بالسعر النهائي للبرميل الواحد من تلك الشحنة وحسب الأسعار الرسمية التي تقوم بالإعلان عنها شركة التسويق النفطية العراقية على أساس شهري وباستخدام نفوط الإشارة للأسواق العالمية المُعتمدة في تسعير النفوط العراقية.

ثالثاً: معايير التخصيص للتعاقد مع الشركات المؤهلة

تتضمن أهم معايير التَعاقد مع الشركات العالمية المُؤهلة من خلال قيام شركة (SOMO) بتخصيص الكميات المتاحة لتصدير النفط الخام العراقي لمستهلكي النفط، مثل مصافي التكرير، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي[2]:

المعيار الأول: ويتضمن الشركات النفطية العالمية الكبيرة والمتوسطة المستقلة والحكومية المتكاملة عمودياً(متكاملة الأنشطة في الصناعة من الاستكشاف والإنتاج إلى النقل والتوزيع) والمصنفة عالمياً ضمن أكبر الشركات العالمية والتي لديها طاقات تصفية كبيرة وشبكات توزيع في الكثير من البلدان.

<u>المعيار الثاني</u>: شـركات التـصفية المخـتصة بصناعة وتوزيع المـشتقات النفطية.

---

[1]) وزارة النـفـط العـراقيـة ،مكـتـب المفتش العام، مبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق IEITI،"مطابقة التدفقات النـقـديـة النـاتجـة عـن الصنـاعة النفـطيـة في العـراق خـلال عـــــام 2009"، بغـــداد ، 2011 ، ص 14

[2]) فلاح جاسم العامري،" المعاييـر والأسـس والآليات وأسـلوب تنـفيذ العقود والتعـاقد لتصديـر النـفـط الخـام "، شـركة تسـويق النـفـط العـراقيـة(سـومـو) ،2013 متاح على الرابط الالكتروني :http://somooil.gov.iq/index.php

المعيار الثالث: الشركات الوطنية التي تخولها بلدانها للتعاقد لشراء النفط الخام لحساب المصافي الوطنية كما في الصين،اليابان،ايطاليا،الهند.إنّ النفط العراقي لا يخصص أي كمية منه للشركات التي تقدم طلباتها من خلال الوسطاء سواءً كانت هذه الشركات كفؤة أم غير كفؤة.

2-2-1-3: كيفية حساب الأسعار للنفط الخام العراقي

أولاً. أسس التسعير للنفط الخام [1]:

تقوم شركة التسويق العراقية(Somo) بوضع آلية تسعير خاصة لكل سوق من الأسواق الدولية وحسب أسعار البيع الرسمية Official Selling Price (OSP) والتي على أثرها تقوم SOMO بإعلان الأسعار الرسمية شهرياً والتي تختلف من سوق لآخر وحسب وجهة شحنة النفط الخام المصدر إلى مناطق الاستهلاك الرئيسة الثلاثة(السوق الآسيوي،السوق الأوربي،السوق الأمريكية)،إنّ الغاية الأساسية من وضع هذه الآلية هو من أجل: الوضوح في التعامل مع المشترين، وتوحيد الأسعار ولجميع الزبائن في كل الأسواق الدولية، الابتعاد عن الدخول في مفاوضات، اعتماد نفط الإشارة في السوق المعني (Marker Crude) والذي يتحدد سعره في سوق التداول Nymex ،ICE وDME على أساس التغير في اتجاهات العرض والطلب في كل سوق. بالتالي تحديد نفط الإشارة الذي يستخدم في معادلة التسعير لغرض اشتقاق السعر النهائي للنفط الخام المباع.

ثانياً. معادلات تسعير النفط الخام العراقي

بدايةً تُعبر المُعادلات السعرية بشكل عام عن الطريقة التي يتم فيها ربط سعر نفط مصدر بسعر نفط أخر باعتباره نفط مرجعي أو إشارة، إذ تكون المعادلة السعرية بأبسط صيغتها كالآتي[2]:

$$P_X = P_R \pm D$$

حيث إنّ: (P_X) عبارة عن سعر نوعية محددة من نفط التصدير، (P_R) معدل سعر نفط إشارة معين، (D)عبارة عن فروقات سعرية. هذا يعني أَنّ سعر النفط المراد تسعيره = سعر نفوط الإشارة (الفوري و المستقبلي) ± عامل تعديل (الفروقات السعرية) ، ولا يشترط أنّ يكون نفط الإشارة مطابقاً من حيث النوعية للنفط الخام المراد تسعيره، فأسعار الإشارة المعتمدة قد تكون خام غرب تكساس (WTI) أو خام برنت(BRENT) أو خام دبي، كما في الجدول (8) الذي يوضح الفروقات بين الاسعار الفورية لمرجعيات التسعير التي يعتمد عليها عالمياً في تسعير النفط الخام خلال مدة الدراسة، ولكي تكتمل صيغة المعادلة يجب أخذ بعض العناصر الأخرى المكملة التي تؤثر في قيمة المعادلة والتي منها: نقطة البيع على أساس(**FOB**) ميناء التحميل أو تسليم (Delivered) ميناء

[1]) فلاح جام العامري ،" سياسة تسويق النفط الخام العراقي ودورها في تحقيق الموارد المالية "، شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، مصدر سابق ،ص 22

[2]) علي رجب ،" تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية " مجلة النفط والتعاون العربي ، (38)، العدد(141) ، 2012، ص 40

التفريغ والذي يبين طبيعة مسؤولية كل طرف من أطراف العقد، فضلاً عن آلية التوقيت في احتساب قيمة المعادلة، إذ تختلف من بلد مصدر لآخر نتيجة احتمالات أنّ يكون هنالك تَغير يَطرأ في ظروف السوق خلال رحلة الناقلة من ميناء التحميل إلى ميناء التفريغ التي قد تصل أحياناً من(40 – 50) يوم، فضلاً عن الكثير من العناصر الأخرى التي منها فرق الكثافة (API).

جدول – 8 –

فروقات الأسعار الفورية بين نفط خام دبي ونفط خام غرب تكساس ونفط (Brent) للمدة (2003–2015) حسب المعدلات السنوية للأسعار (دولار/ برميل)

السنة	نفط خام دبي (1)	نفط خام (WTI) (2)	نفط (Brent) (3)	الفرق بين خام دبي و (WTI) (4)	الفرق بين خام دبي و (Brent) (5)
2003	26.77	33.09	28.81	6.32	2.04
2004	33.66	41.44	38.23	7.78	4.57
2005	49.36	56.51	54.44	7.15	5.08
2006	61.5	66	65.2	4.5	3.7
2007	68.4	72.3	72.6	3.9	4.2
2008	93.8	100	97.4	6.2	3.6
2009	61.8	61.9	61.7	0.1	-0.1
2010	78.1	79.4	79.6	1.3	1.5
2011	106.2	94.9	111.3	-11.3	5.1
2012	109.1	94.1	111.6	-15	2.5
2013	105.5	98	108.6	-7.5	3.1
2014	96.6	93.2	99	-3.4	2.4
2015	51	48.7	48.7	-2.3	-2.3

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك) ، تقرير الأمين العام السنوي، أعداد مختلفة

– العمود (4) و(5) من عمل الباحث

ومن خلال الجدول وباستخدام المعادلة السعرية بالإمكان احتساب سعر النفط الخام المراد تسعيره كالآتي:

PX = PR ± D

عام **2003** **26.77** =(WTI) 33.04 - 6.32 = Dubai

26.77 = (Brent) 28.81 - 2.04 = Dubai

عام **2015** **51.0** = (Brent) 48.7 - (-2.3) = Dubai

51.0 = (WTI) 48.7- (-2.3) = Dubai

أما عن كيفية احتساب سعر النفوط الخام العراقية العامة وفقاً لنظام التسعير الحالي فيتم احتسابها من خلال الصيغة الآتية[1]:

س= م(متغير)± ف(ثابت فقط لشهر التحميل) ± ح (متغير في كل حمولة) ± ن

[1]) رحيم حسوني زيارة، محمد حازم عباس،" آليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة 2003-2014" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد السابع والتسعون ، المجلد الثالث والعشرون ،ص 322

حيث إنّ:

- س = السعر الصافي للنفوط الخام العراقية.
- م = معدل سعر نفط الإشارة ولكل سوق مثل ما هو موجود في نشرات الأسعار الدولية.
- ف = الفروقات التي تُحددها اللجنة للأسعار الشهرية للنفط الخام.
- ح = حيد الكثافة(API Gravity) للشحنة الفعلية عن المواصفات التعاقدية =**(مقدار الحيد × 40 سنت)**
- ن = نسبة من أجور التامين والنقل(**Freieht Rate**) والمخاطر من أجل تسليمهُ إلى السوق المعنية.

ثالثاً : المعادلات السعرية للنفط الخام العراقي (موزعة حسب الأسواق)

1. <u>نفط خام البصرة</u>

أ- السوق الأوربي : يتم تسعير نفط خام البصرة إلى السوق الأوربي على وفق المعادلة الاتية:

السعر النهائي { برميل، دولار}= معدل (5) نشرات لسعر خام { Brent Dated } بعد (15) يوم من تاريخ تحميل الناقلة ± الفرق السعري لتذبذب الكثافة النوعية (API) ± الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً ± فرق أجور النقل.

ب- السوق الأمريكي : يتم تسعير نفط خام البصرة إلى السوق الأمريكي وفق المعادلة التالية:

السعر النهائي{ برميل، دولار}= معدل(5) نشرات لسعر خام{WTI} بعد (15) يوم من تاريخ تحميل الناقلة ± الفرق السعري لتذبذب الكثافة النوعية (API) ± الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً ± فرق أجور النقل.

ت- السوق الآسيوي : يتم التسعير وفق الصيغة الاتية:

السعر النهائي { برميل، دولار}=المعدل الشهري لمعدل خامي عمان ودبي { لشهر قبول التحميل}± الفرق السعري لتذبذب الكثافة النوعية { API } ± الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً.

شكل -6-

أسعار شحنات نفط خام البصرة المصدرة للأسواق الرئيسية للمدة(2004- 2010) دولار أمريكي

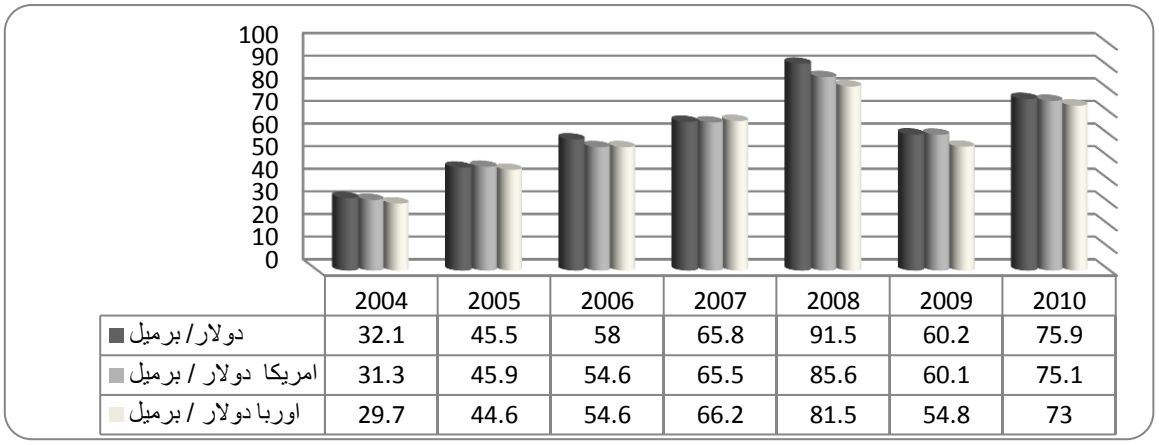

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
دولار/ برميل	32.1	45.5	58	65.8	91.5	60.2	75.9
امريكا دولار / برميل	31.3	45.9	54.6	65.5	85.6	60.1	75.1
اوربا دولار / برميل	29.7	44.6	54.6	66.2	81.5	54.8	73

المصدر: من عمل

الباحث بالاعتماد على: بيانات شركة التسويق العراقية (سومو) " تصدير النفط العراقي ،اليات التعاقد ، كميات التسعير ، المعوقات "2011 ، ص 19

2. **<u>نفط خام كركوك</u>**: السوق الأوربي: يتم التسعير وفق الصيغة التالية:

السعر النهائي { برميل، دولار}= معدل (5) نشرات لسعر خام{ **Brent Dated** } من تاريخ تحميل الناقلة ± الفرق السعري لتذبذب الكثافة النوعية (API) ± الفروقات السعرية التي تحدد شهرياً ± فرق أجور النقل.

شكل -7-

أسعار شحنات نفط خام كركوك حسب الأسواق العالمية للمدة(2004-2010) دولار أمريكي

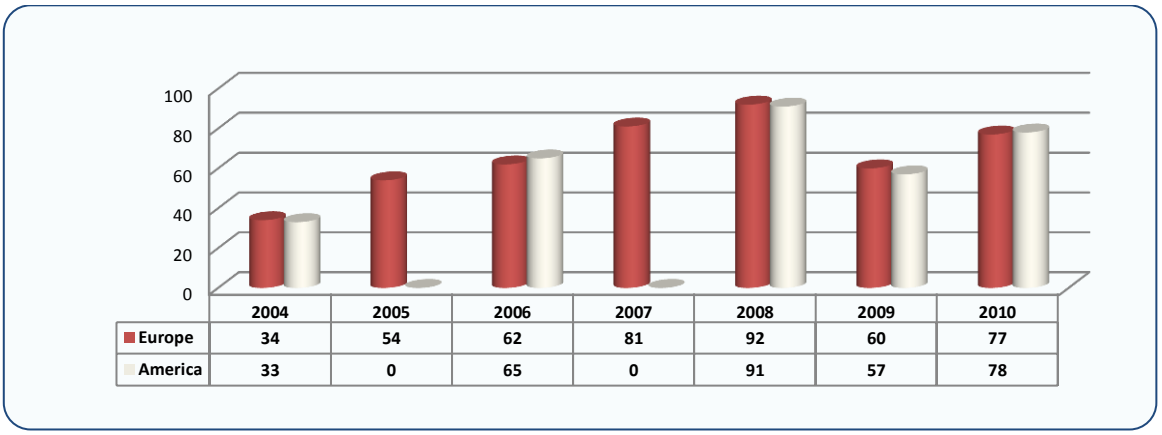

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Europe	34	54	62	81	92	60	77
America	33	0	65	0	91	57	78

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على: بيانات شركة التسويق العراقية (سومو) " تصدير النفط العراقي ،اليات التعاقد ، كميات التسعير ، المعوقات "2011 ، ص 20

وعلى سبيل المثال، ولتقديم نموذج عن كيفية استخراج السعر الصافي للنفط الخام العراقي وسعر الاشارة (WTI) وحسب المعادلات السعرية للأسواق الرئيسة الثلاثة أنظر الجدول (9) أدنـــاه.

النفط المسعر للسوق الآسيوي لسنة (**2003**) الشهر السادس = 27.32-0.25-0-0.31 = **26.76** النفط

المسعر للسوق الأمريكي = 30.75-5.13-0.35 -0.25 = **25.02** النفط المسعر

للسوق الأوربـــي =29.31 -2.99 – 0.36 – 0.24 = **25.72**.....

النفط المسعر للسوق الآسيوي لسنة(**2015**) الشهر الحادي عشر = 49.25 – 2.15 −0−1.3 = **45.77** النفط

المسعر للسوق الأمريـكي = 58.28 −9.44 – 1.45 – 1.41 **45.98** النفط المسعر

للسـوق الأوربـــي = 55.1 −7.8 −1.25 −1.3 **44.75**

جدول -9- معدل السعر الصافي للنفط الخام العراقي المصدر إلى الأسواق العالمية وسعر نفط الإشارة (**WTI**) وتفاصيل الخصومات وتعويض النقل وفرق الكثافة للمدة (**2003-2015**) (دولار/ برميل)

السنة	الشهر	السوق	معدل تعويض فرق الكثافة	معدل تعويض النقل	ثابت شهر التحميل	سعر نفط الاشارة	معدل السعر الصافي
2003	6	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	0.31	0	0.25	27.32	26.76
		الأمريكي/ خام (WTI)	0.25	0.35	5.13	30.75	25.02
		الاوربي/ خام (Brent)	0.24	0.36	2.99	29.31	25.72
2004	12	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	0.46	0	1.39	33.81	31.96
		الامريكي/ خام (WTI)	0.47	2.26	7.62	41.67	31.32
		الاوربي/ خام (Brent)	0.39	1.47	5.62	38.96	31.48
2005	12	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	1.33	0	2.15	49.25	45.77
		الامريكي/ خام (WTI)	1.39	1.46	9.42	58.28	46.01
		الاوربي/ خام (Brent)	1.3	1.25	7.8	55.1	44.75
2006	6	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	1.36	0	2.28	61	57.36
		الامريكي/ خام (WTI)	1.41	1.69	10.14	68.71	55.47
		الاوربي/ خام (Brent)	1.46	1.6	7.75	66.13	55.32
2008	8	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	1.714	0	2.992	124.83	120.124
		الامريكي/ خام (WTI)	1.042	3.575	9.334	138.212	124.261
		الاوربي/ خام (Brent)	1.022	1.586	7.794	134.666	124.264
2010	12	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	1.27	0	0.975	86.413	84.168
		الامريكي/ خام (WTI)	1.425	0.535	0.375	85.746	83.411
		الاوربي/ خام (Brent)	1.395	0.183	1.699	92.599	89.322
2012	5	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	1.419	0	-1.333	108.214	108.128
		الامريكي/ خام (WTI)	1.394	1.12	0.864	109.771	106.393
		الاوربي/ خام (Brent)	1.368	0.364	4.513	103.931	97.686
2013	11	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	1.778	0	-0.879	106.103	105.204
		الامريكي/ خام (WTI)	1.68	0.476	0.142	93.281	90.983
		الاوربي/ خام (Brent)	2.115	0.239	3.357	109.014	103.303
2015	11	الآسيوي / خام (عمان+ دبي)	1.33	0	2.15	49.25	45.77
		الامريكي/ خام (WTI)	1.41	1.45	9.44	58.28	45.98
		الاوربي/ خام (Brent)	1.3	1.25	7.8	55.1	44.75

المصدر: الهيئة المالية التجارية لشركة (SOMO) لسنوات متفرقة.

2-2-2: المنافذ التصديرية والأسواق الرئيسة لتسويق النفط الخام العراقي

2-2-2-1: المنافذ التصديرية للنفط الخام العراقي

إنَّ تعدد منافذ التصدير للنفط الخام العراقي وتوفر شبكة من الأنابيب والموانئ يجعل بالإمكان نقل النفط الخام إلى جميع الأسواق العالمية وبكلف معقولة، كونهُ يمتلك أكثر من طريقة لنقل النفط ومنها:

أولاً. خطوط الأنابيب الرئيسة لنقل النفط الخام العراقي: يمتلك العراق الكثير من خطوط الأنابيب الداخلية والخارجية، والتي يمكن إيجازها بما يأتي[1]:

1.الخط الاستراتيجي: الذي أنشئ عام1975 حيث يقوم بضخ النفط الخام من الحقول الشمالية باتجاه الجنوب،ومن الحقول الجنوبية باتجاه الشمال،يبلغ طول الخط(810)كم، تبلغ طاقتهُ التصميمية نحو(800)ألف برميل يومياً باتجاه الشمال، و(900) ألف برميل يومياً باتجاه الجنوب، تُساعد منظومة الشمال– الجنوب على تصدير نفط خام كركوك الشمالي إلى الجنوب عبر الخليج العربي، وكذلك تسمح بشحن خامات الرميلة عبر تركيا، أستخدم هذا الخط بعد عام 2003 نتيجةً لأعمال التخريب التي تعرض إليها لنقل النفط لأغراض محلية بصورة رئيسة من شركة نفط الجنوب إلى مصفاة الدورة في بغداد.

2. الخط العراقي–السوري: أنشئ هذا الخط عام 1952 لتصدير النفط الخام العراقي من حقول كركوك إلى ميناء بانياس السوري على البحر المتوسط وطرابلس في لبنان، والذي يبلغ طوله(800)كم وبطاقة تصميمية(700) ألف برميل يومياً، وبقطر(32 أنج) واستخدم بين عامي(2001 – 2003) لنقل(200) ألف برميل يومياً من النفط الخام العراقي القادم من المحافظات الجنوبية العراقية إلى مصافي سوريا في بانياس وحمص، إلا أَنهُ توقف الضخ في هذا الخط منذ الاجتياح الأمريكي للعراق في اذار/ مارس 2003،جرت عدة محاولات حول إعادة تشغيل هذا الخط مرةً أخرى غير إنَّ الظروف التي يمر بها البلد حالت دون تنفيذ ذلك.

3. الخط العراقي– السعودي: أنشئ هذا الخط في الثمانينات من القرن المنصرم، حيث يعتبر هذا الخط من أهم منافذ التصدير المعطلة حالياً،تم إنشاء هذا المشروع على مرحلتين،الأولى مد الأنبوب من البصرة جنوباً إلى ميناء ينبع على البحر الاحمر عام1986 وبطاقة قصوى بلغت نحو(750) ألف برميل يومياً، أما المرحلة الثانية فهي إكمال بقية مكونات المشروع بما في ذلك مد الأنبوب غرباً إلى البحر الأحمر مع محطات الضخ ورفع طاقتهُ التصديرية إلى(1.650) مليون برميل يومياً، إلا أنه أغلق هذا الخط عقب اجتياح العراق للكويت في13 أب عام1990، وفي حزيران عام2001 صادرت الحكومة السعودية هذا الخط وعملت على تحويله إلى نقل الغاز الطبيعي إلى مدينة ينبع واستخدامه للأغراض الداخلية[2].

[1]) اركان ريسان عباس،" الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000-2014"مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد(22)، العدد(94)،2016، ص405

[2]) ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيرج" الصناعة النفطية في العراق" مجموعة العدالة للطباعة ،بغداد، ط1 ،2009، ص 87

4.خط البصرة: أنشئ هذا الخط لنقل صادرات البصرة النفطية إلى موانئ التصدير الجنوبية، بقطر(46) بوصة وبطاقة تبلغ نحو(500) ألف برميل يومياً.

5.الخط العراقي – التركي: يمتد من كركوك إلى مدينة جيهان التركية، يتكون من أنبوبين طول كل واحد منهما(970)كم يبلغ قطر الأنبوب الأول بنحو(40)أنج وبطاقة تصديرية قصوى تبلغ(1.1) مليون برميل يومياً، أما الخط الثاني فيبلغ قطرهُ(46)انج وبطاقة تصديرية قصوى تُقدر بنحو(500) الف برميل يومياً،إلا إنهُ تعرض للكثير من الأعمال التخريبية لاسيما في منطقة بيجي– الفتحة بعد نيسان2003 ولايزال يحتاج المزيد من الإصلاح بعد تحرير محافظة نينوى[1].

ثانياً: النقل البحري أو(موانئ التصدير): يعد النقل البحري من المراحل المهمة من أجل تصدير النفط الخام العراقي للأسواق العالمية، حيث يمتلك العراق(3) محطـات لتحمـيل النـفط وهـي كالآتي:

1.ميناء البصرة(البكر سابقاً): أنشى عام1975 من قبل شركة(براون أندر روت الأمريكية) بعقد مع شركة النفط الوطنية،إذ يعد أحد أهم الموانئ النفطية على مياه الخليج العربي، يضم(4)أرصفة للتحميل ذات سعة(400) الف برميل باليوم وبغاطس(عمق مياه الميناء عند أرصفة التحميل)الإرساء (27 – 30) متر،وبطاقة تحميليه مقدره نحو(2) مليون برميل يومياً،حيث صدر منه عام2004 ما يقارب (1.6) مليون برميل يومياً من إجمالي الطاقة التحميلة المقدرة[2].

2.ميناء خور العمية:هو عباره عن مشروع عملاق تزامن مع مشروع الخط الاستراتيجي، يبلغ طوله (390) متر، يحتوي على(4) أرصفة ومنصتين ويستقبل الناقلات الضخمة التي تصل حمولتها بين (65 – 120) ألف طن، وتبلغ الطاقة التصديـرية نحو(80 – 120) مليون طن/ سنة.

3. ميناء الفاو: يقع هذا الميناء في أقصى الجنوب من الضفة الغربية لنهر شط العرب و يقوم بمهمتين أساسيتين:الأولى شحن النفط بالناقلات من أجل تصديره و الثانية ضخ النفط الخام إلى ميناء خور العمية لشحنهُ هناك، يبلغ عدد الأرصفة فيه(4) أرصفه تكون مُعدة لاستقبال الناقلات التي لا تزيد حمولتها عن(35000) طن، إلا أنّ هذا المشروع توقف بعد إنشاء ميناء خور العمية عام1961 ثم بعد ذلك أعيد استخدامهُ خلال فترة السبعينات وتوقف استخدامه نهائياً بعد تشغيل ميناء العمية عام1975 وإلى يومنا هذا[3]. ويخطط العراق حالياً لأحياء مشاريع مد خطوط أنابيب لتصدير النفط الخام عبر كل من سوريا والاردن والسعودية وإيران من أجل استيعاب الطاقة التصديرية التي يخطط العراق لرفـعها إلـى أكثر من(8) مليون برميل يومياً، لكن الحرب ضد الإرهاب أوقفت العديد من المشاريع والتي منها مد خط أنابيب جديد عبر الأراضـي السورية والاردنية إلـى

[1]) اركان ريسان عباس، " الصـنـــاعـــة الـنـفـطـيـة فـي العـراق للمـدة 2000-2014" ، مصـــــــــــــــدر سـابـــــــق، ص 406
[2]) وزارة النفـط العـراقيـة ،مكتب المفتـش العـام ،" تصـدير النفط العراقي 1996-2006" تقرير الشفافية الثالث، بغداد،2007، ص 17
[3]) ميثم ربيع، علي راضي،" الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي" مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العدد(91) ،2012، ص 51

البحر المتوسط والاحمر، فضلاً عن مد خط ثاني عبر الأراضي التركية كما يخطط العراق لرفع الطاقة التصديرية لميناء العمية واستكمال بناء(5)عوامات للتصدير بطاقة(4.5)مليون برميل يومياً بعد إنّ تم بناء(3) عوامات منها[1].

2-2-2-2: الأسواق الرئيسة لتسويق النفط الخام العراقي

أولاً. السوق الآسيوية:تعتبر هذه السوق ذات مردود مجزي للنفط الخام العراقي(خام البصرة الخفيف) نتيجة قربه من الموانئ العراقية،وتعتبر كل من(اليابان، تايلاند، الصين، الهند) من أهم البلدان التي يتم تصدير النفط الخام العراقي إليها، إضافة إلى بعض الشركات العالمية منها (شركة شيفرون وشركة شل) التي تمتلك العديد من المصافي في تلك المنطقة، ونظراً لقابلية الموانئ المحدودة في تلك المنطقة لذا يتم النقل بواسطة ناقلات لا تزيد حمولتها على المليون برميل[2]. شغلت صادرات النفط العراقي النسبة الأكبر من مجموع الصادرات النفطية خلال المدة(2003-2013)التي بلغت نحو (3.020.049) مليار برميل وبنسبة تصدير بلغت(42.9%) من إجمالي صادرات العراق النفطية (انظر جدول(10)). إلا إنّ النفط العراقي يلاقي العديد من التحديات في تلك المنطقة خصوصاً المنافسة من النفوط الكويتية والسعودية والإيرانية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الكبريت في نفط البصرة الخفيف إذ إنّ بعض المصافي ومنها مصافي الصين تكون مصممة لتكرير النفوط الخفيفة والقليلة الكبريت.

ثانياً. السوق الأوربية: يتم تصدير(نفط خام البصرة، ونفط خام كركوك) إلى السوق الأوربية والتي تضم شركات(إسبانية، تركية، سويسرية، فرنسية، بريطانية، ايطالية، برتغالية) إلا إنّ معظم صادرات هذا السوق هي من نفط خام كركوك والذي يتم تصديره من ميناء جيهان التركي عبر البحر المتوسط وذلك من خلال قيام العراق بتحديد سعر رسمي واحد لهذه السوق والغاية من هذا التسعير الموحد هو منع بعض الشركات من اختيار السعر الذي تراهُ مناسباً لها فضلاً عن منع المتاجرة بنفطها كونها تبيع نفوطها إلى هذه السوق على أساس عقود طويلة الأجل، أما نفط خام البصرة فيتم تصديره من موانئ التصدير على الخليج العربي إلى السوق الأوربية من خلال اتجاهين[3]:

- قناة السويس الذي يتم عبور الناقلات الصغيرة الحجم من خلالها وفي حالة وجود حمولة كبيرة فيلجا عدد من المشترين إلى تفريغ جزء من الحمولة في منطقة(عين سخنة) المصرية المطلة على البحر الاحمر وينقل النفط عبر أنبوب النفط المصري إلى(سيدي كرير)على البحر المتوسط لإعادة الشحن.
- رأس الرجاء الصالح التي تكون حمولة الناقلة نحو(2) مليون برميل أو أكثر.

[1]) عادل عبد المهدي، وزير النفط الاسبق ،" العراق يبحث عن منافذ جديدة لتصدير النفط " ، 2015 متاح على الرابط الالكتروني : http://www.alarab.co.uk

[2]) عبد الجبار عبود الحلفي، نبيل جعفر عبد الرضا ،" نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص " مصدر سابق، ص 127

[3]) نبيل جعفر عبد الرضا، "عقود التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي" ، الغدير للطباعة والنشر، البصرة ،العراق، الطبعة الأولى ، 2016،ص21

حيث بلغت الكمية المصدرة إلى هذا السوق نحو(28.312) مليون برميل عام2003 وبنسبة تصدير (14.2%) ثم شهدت هذه السوق زيادة في الكميات المصدرة حتى بلغت عام2012 نحو(200.099) مليون برميل وبنسبة تصدير (22.6%) من إجمالي الكميات المصدرة.

ثالثاً. السوق الأمريكية : تتضمن هذه السوق ثلاث أسواق نفطية هي دول أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، حيث بلغت صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات النفطية العراقية خلال المدة(2003–2013) بنحو (33%) من مجموع الاستهلاك العالمي نتيجة ارتفاع حجم الاستهلاك فيها كما أنّ السوق تستورد ما يقارب نحو – 12) (10 مليون برميل يومياً من النفط الخام، إذ يتم تصدير النفط الخام العراقي(البصرة الخفيف، نفط خام كركوك) إلى هذه السوق التي تضم شركات(امريكية، كندية، برازيلية) إلا أنّ الجزء الأكبر من صادراته هي من(نفط خام البصرة الخفيف) والذي يتم تصديره إلى هذه الأسواق بناقلات حمولة تصل إلى(2) مليون برميل و يباع إلى الشركات صاحبة مصافي التكرير في تلك الأسواق[1]، حيث تستغرق الرحلة من موانئ الخليج العربي وصولاً إلى خليج المكسيك حوالي(45) يوم ويكون التفريغ عادة بواسطة المناقلة، لأنه لا توجد موانئ تتمكن من استقبال الناقلات الكبيرة الحجم باستثناء ميناء(Louisiana Offshore Oil Port) في ولاية (لويزيانا) على خليج المكسيك، لذا يلجا مشتري النفط الخام إلى تفريغ الحمولات(500)الف برميل لكل مرة عند التفريغ في الموانئ الرئيسة الأخرى.بلغت الكمية المصدرة إلى هذا السوق عام2003 ما يقارب نحو(123.828) مليون برميل وبنسبة تصدير بلغت(62.2%)من إجمالي الصادرات العراقية، ثم شهدت ارتفاعا كبيراً بلغ أعلى مستوى لتصدير النفط الخام العراقي إلى هذه السوق ما يقارب نحو(285.503) مليون برميل عام2004 في حين وصلت الكميات المصدرة إلى السوق الأمريكية من النفط الخام وخلال المدة(2003 – 2013) إلى ما يقارب نحو(2.363.001) مليار برميل، وبنسبة تصدير بلغت(33.6%) من إجمالي الكميات المصدرة.

[1]) وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام ،" تصدير النفط الخام العراقي 1996-2006" تقرير الشفافية الأول، بغداد ، 2005 ، ص 30

جدول (10) اتجاه الصادرات النفطية للنفط الخام إلى الأسواق الدولية الثلاث للمدة(2003 – 2013)

السنة	السوق الاسيوية (مليون برميل)	نسبة التصدير %	السوق الاوربية (مليون برميل)	نسبة التصدير %	السوق الأمريكية (مليون برميل)	نسبة التصدير %	السوق الأفريقية (مليون برميل)	نسبة التصدير %
2003	46. 847	23.6	28.312	14.2	123.828	62.2	~	~
2004	164.989	29.3	112.342	20	285.503	50.7	~	~
2005	168.837	32.9	112.969	22	229.24	44.7	1.909	0.4
2006	164.829	30	136.688	24.9	245.816	44.7	2.062	0.4
2007	224.099	37.4	158.061	26.3	217.439	36.3	~	~
2008	216.911	32	181.255	26.8	276.984	40.9	1.983	0.3
2009	306.423	44.1	184.947	26.6	200.319	28.8	3.855	0.5
2010	350.563	50.8	159.883	23.2	179.565	26	~	~
2011	413.591	52.3	173.018	21.9	203.86	25.8	~	~
2012	443.655	50	200.099	22.6	243.191	27.4	~	~
2013	519.305	59.6	194.826	22.3	157.256	18	0.997	0.1
المجموع	3.020.049	42.9	1.642.4	23.3	2,363.001	33.6	10.805	0.2

المصدر: نبيل جعفر عبد الرضا، مصطفى عبد الله،" المسارات العكسية للنفط العراقي" الغدير للطباعة والنشر، العراق ، ط1 ، 2016، ص4

فمن خلال بيانات الجدول(10) نُلاحظ أنّ الكمية المصدرة للسوق الأمريكية خلال المدة (2006 – 2003)هي الأعلى نسبةً ويعود ذلك إلى أنّ الكمية المصدرة إليه هي من نفط خام البصرة الخفيف التي تعاني من مشكلات أقل نسبياً،إلا أنّ حصة صادرات العراق النفطية قد تراجعت إلى هذه السوق نتيجةً لتزايد حجم الطلب على النفط الخام من قبل البلدان الآسيوية مما زاد من حصة صادرات العراق النفطية إلى سوق الشرق الأوسط بنحو(59.6%)عام2013، تليها السوق الأوربية التي يصدر اليها نفط خام كركوك، كون نفط خام البصرة غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لارتفاع تكاليف نقلهِ، حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية العراقية إلى هذه السوق بنحو(22.3%)،أما السوق الأمريكية فقد بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات العراقية بنحو(18%) خلال العام نفسه. أما الجدول(11) فنلاحظ من خلالهِ أهم المستوردين للنفط الخام العراقي حسب البلدان للأعوام (2015,2014) .

جدول-11- أهم المستوردين للنفط الخام العراقي للأعوام(2015, 2014)

المستوردين	الكمية في عام 2014 (الف برميل يوميا)	الكمية في عام 2015 (الف برميل يوميا)
الولايات المتحدة الامريكية	368.9	229.6
الصين	574	644.9
الهند	464.2	644.2
اليابان	38.9	54.1
كوريا	194.3	346.9
المانيا	18.4	48
ايطاليا	128	233.1
اسبانيا	37.5	43.4
هولندا	30.9	63.4
فرنسا	24.3	55.4
تايوان	94.5	73.7
تايلاند	0.7	0
بلجيكا	7.4	8.8
سنغافورة	64.2	51.8
اليونان	157.8	200.1
بولندا	5.1	36.3
تركيا	110	229.2

المصدر: فاضل علي البدران،" نظرة مستقبلية في تسويق النفط العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2017، على الرابط: http://iraqieconomists.net/ar

المبحث الثالث

تقلبات العوائد النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

2-3-1: العوامل المحددة للعوائد النفطية في العراق

تشغل العائدات النفطية أهمية بالغة بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية والمتقدمة على حدٍ سواء وكذلك بالنسبة للبلدان المنتجة والمستهلكة للنفط الخام، إذ تشكل الإيرادات النفطية لاسيما في اقتصادات الدول العربية أهمية كبرى كونها تمثل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية ومصدر مهم من مصادر الناتج المحلي الإجمالي. وبشكل عام يمكن تعريف العائدات النفطية على أنها الإيرادات التي تحصل عليها البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام، أي هي مردودات نقدية تحصل عليها هذه البلدان مقابل تصديرها للنفط الخام كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد[1].إلا أنّ هذه العائدات تتأثر بمجموعة من العوامل والتي يمكن إيضاح أهمها بما يأتي :

أولاً. أسعار النفط الخام(Crude Oil Prices)

تخضع أسعار النفط الخام إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجةً لأجمالي العوامل المؤثرة في سوق النفط والتي تسهم بشكل أو بأخر في تغير أسعارها، وبالنظر لاقتصادات البلدان النامية لاسيما البلدان العربية المنتجة للنفط الخام ومنها العراق فهي قائمة على تصدير سلعة وحيدة هي النفط الخام، نجد إنّ تغيرات الأسعار تنعكس سلباً أو إيجاباً على المدى المتوسط والبعيد لهذه البلدان نظراً لكون النفط وإيراداته المالية يشكلان المصدر الرئيس لدعم النمو الاقتصادي وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية. ومن أجل مراقبة تأثير أسعار النفط على حجم العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي يمكن معرفة ذلك من خلال الشكل (8) الذي نشاهد من خلاله أهم الارتفاعات والانخفاضات التي حصلت خلال مدة الدراسة،إذ نلاحظ خلال المدة مـن(2003 – 2008) أنّ أسعار النفط الخام قد شهدت منحنى تصاعدياً من مستوى (28.2) دولار للبرميل عام2003 إلى مستوى (94.4) دولار للبرميل خلال عام2008 أي بمعدل نمو سنوي قدرهُ (36.61%) بالرغم من التقلبات التي حصلت عام 2008، حيث ترتب على هذا التصاعد في أسعار النفط الخام أثر كبير في حجم العوائد النفطية إذ ارتفعت من(8.876)مليار دولار عام2003 إلى(63.422)مليار دولار عام 2008، أما المدة(2009 – 2015) فقد شهدت تذبذباً في الأسعار حيث بلغت عام2009(61) دولار للبرميل وبنمو سنوي سالب قدرهُ(35.38%)عن السنة السابقة نتيجةً لتأثيرات الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي أصاب معظم الاقتصادات الدولية،حيث انخفضت العوائد النفطية خلال العام نفسه بمقدار(20.96) مليار دولار عن عام2008، بدأت بعد ذلك أسعار النفط الخام خلال الأعوام اللاحقة بالارتفاع لتصل عام2011 إلى(107.5) دولار للبرميل، فقد ترتب على هذا الارتفاع أثر كبير على حجم العوائد

[1]) سمير صارم، "انه النفط .....الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق " دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2003 ، ص 31

النفطية إذ ارتفعت من(53.62) مليار دولار عام2010 إلى(86.172)مليار دولار عام2011[1]، أي ارتفعت بمقدار(32.552)مليار دولار، وواصلت الأسعار ارتفاعها محققةً ارتفاعاً قياسياً لها نتيجةً لتزايد الطلب على النفط الخام.أما عام2015 فقد شهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً كبيراً لتصل إلى أقل من مستوياتها منذ عام2005، إذ بلغ سعر البرميل النفطي نحو(49.5)دولار للبرميل، حيث انعكس هذا الانخفاض على حجم العوائد النفطية العام نفسه مقارنةً بعام 2014 إذ انخفضت إلى(43.288) مليار دولار، أي بفرق مقدارهُ (38.56)مليار دولار عن العام السابق وبنسبة انخفاض بلغت نحو(40.1 %) [2].

شكل – 8 –

تطور أسعار النفط الخام للمدة (2003-2015)

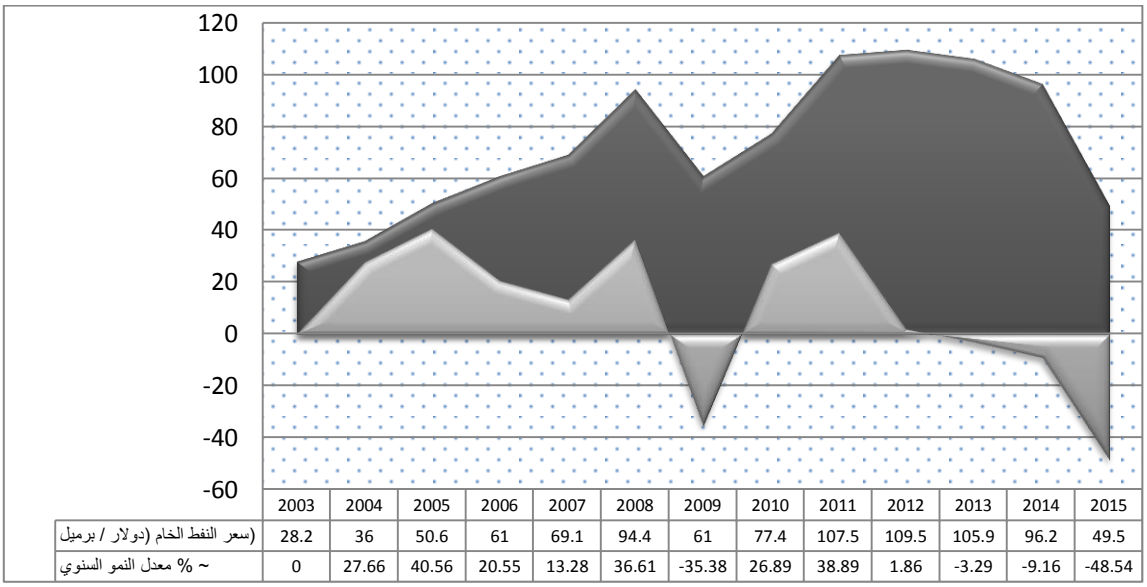

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(سعر النفط الخام (دولار / برميل	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4	61	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	49.5
~ % معدل النمو السنوي	0	27.66	40.56	20.55	13.28	36.61	-35.38	26.89	38.89	1.86	-3.29	-9.16	-48.54

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات :

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الامـيــن العام السنوي (42)، الكويت، 2015،ص 81

– تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث بالاعتماد على الصيغة التالية [3] : السعر في سنة المقارنة – السعر في سنة الاساس / السعر في سنة الاساس * 100

ثانياً. الاحتياطيات النفطية (Oil reserves)

[1])OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria ,2012 , P 17

[2])OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria ,2016 , OP Cit, p P16

[3]) مدحت كاظم القريشي ، " الاقتصاد الصـــناعي" دار وائل للنشر ، عمـــــــــان ، الاردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 236

يُعّد حجم الاحتياطي النفطي من العوامل المهمة والأساسية المؤثرة في حجم العوائد النفطية، حيث الاكتشافات النفطية الجديدة التي يمكن استخراجها بكلف اقتصادية تتلاءم مع مستوى أسعار النفط الخام فضلاً عن التوسعات في الحفر وتطوير الحقول التي تم اكتشافها مسبقاً إلا إنه لم تُستغل كاملاً،إضافة لذلك التطورات التكنولوجية التي يمكن أنّ تضيف احتياطيات نفطية جديدة كل هذا من شانهُ أنّ يؤدي إلى ارتفاع حجم العوائد النفطية، حيث يتمتع العراق باحتياطات نفطية مؤكدة بلغت(142.5) مليار برميل عام2015، ويحتل المرتبة الرابعة بعد كل من فنزويلا، السعودية، إيران. إذ نلاحظ من خلال البيانات المعتمدة في الجدول(12) للمدة (2003 – 2009) أنّ تقديرات الاحتياطات من النفط الخام العراقي لم تشهد أي زيادة نتيجة القصور في عمليات البحث والتنقيب إذ بلغت(115) مليار برميل، ثم بعد ذلك ارتفعت هذه التقديرات من النفط الخام المؤكد إلى(143.1) مليار برميل عام2010 ليشكل نسبة(11.96%)من احتياطي أوبك و(9.82%)من احتياطي العالم، أي بزيادة مقدارهُا(28.1) مليار برميل عن عام2009، نتيجة قيام وزارة النفط العراقية بالتعاقد مع الشركات الأجنبية وضمن عقود جولات التراخيص بأجراء مسح شامل للحقول النفطية العراقية، فضلاً عن التوسع في الأنشطة الاستكشافية[1]، إذ دفع هذا الأمر إلى زيادة سقف الاحتياطي النفطي حيث بلغ أعلى معدل نمو للاحتياطي خلال المدة(2003 – 2015) في عام2010 إذ بلغ (24.43%)، ثم بعد ذلك في عام2013 تم اكتشاف(1) مليار برميل من النفط الخام[2]، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاحتياطي إلى(144.2) مليار برميل ليشكل نسبة بلغت (11.92%) من احتياطي أوبك و(9.68%) من الاحتياطي العالمي.

جدول (12) الاحتياطي المؤكد من النفط الخام العراقي للمدة (2003 – 2015) (مليار برميل)

السنوات	احتياطي النفط العراقي المؤكد(1)	احتياطي الأوبك(2)	احتياطي العالم (3)	نسبة الاحتياطي من أوبك % (4)	نسبة الاحتياطي من العالم %(5)	معدل نمو الاحتياطي العراقي % (6)
2003	115	915.45	1184.82	12.56	9.71	~
2004	115	921.16	1190.34	12.48	9.66	0
2005	115	928.45	1198.95	12.39	9.59	0
2006	115	940.2	1209.54	12.23	9.51	0
2007	115	948.05	1213.008	12.13	9.48	0
2008	115	1023.39	1292.28	11.24	8.90	0
2009	115	1064.28	1332.77	10.81	8.63	0
2010	143.1	1196.72	1457.19	11.96	9.82	24.43
2011	141.3	1200.97	1465.81	11.77	9.64	-1.26
2012	140.3	1204.12	1478.75	11.65	9.49	-0.71
2013	144.2	1209.47	1489.35	11.92	9.68	2.78
2014	143.06	1209.68	1490.46	11.83	9.60	-0.79
2015	142.5	1211.43	1492.67	11.76	9.55	-0.39

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna 'Austria 2009, 2016 ,p22 -- الأعمدة (4 – 5 – 6) احتسبت من قبل الباحث

يتوزع معظم الاحتياطي النفطي العراقي على ما يقارب من(79) حقلاً نفطياً كما مبين في الجدول (13)،أغلب هذه الحقول تتوزع على المحافظات الجنوبية (البصرة، ميسان، ذي قار) التي تختزن ما يقارب(76.26%) من

[1]) ج، هورس،س،سيربوتوفيير، س، سيلفا، ج، مسونية،" الاستثمار في عمليات الانتاج الاستكشاف والتكرير لعام 2013" مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد(40)، العدد(148)،2014،ص 21
[2]) نبيل جعفـــر عبد الرضا ، خالد مطر مشـــاري ، " مستقـبل الدولـة الريعية في العراق " الغدير للطباعة والنـشر ، البصـــرة ، العراق ، الطبعة الاولى ،2016، ص 87,86

الاحتياطي المؤكد، في حين تختزن المحافظات الشمالية (كركوك، الموصل، أربيل، صلاح الدين) نحو(15.52%)من الاحتياطي العراقي، أما النسبة المتبقية والتي تشكل (8.22%) فتتوزع على المناطق الموجودة في وسط العراق. تختزن محافظة البصرة لوحدها حوالي(93.389) مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المثبتة وبأهمية نسبية بلغت(65.26%)من حقولها المطورة للعام2010 والتي بلغت(14)حقلاً، تليها محافظة كركوك باحتياطات نفطية مثبتة بلغت(13.858)مليار برميل وبأهمية نسبية(9.69%)،أما المحافظات الجنوبية (ميسان، ذي قار) بلغت(15.747)مليار برميل وبأهمية نسبية (11.01%)، فيما بلغت الاحتياطات النفطية المثبتة لمحافظة بغداد(8.232)مليار برميل، وبأهمية نسبية(5.75%)، فيما كانت الاحتياطات المثبتة في المنطقة الوسطى (نينوى، صلاح الدين،، ديالى)(8.2) مليار برميل،وبأهمية نسبية(5.6%).

جدول -13- الحقول العراقية المنتجة وغير المنتجة للنفط الخام حسب المحافظات العراقية والاحتياطي المؤكد لعام(2010)

المحافظة	عدد الحقول	أسماء الحقول	الاحتياطي المؤكد (مليار برميل)	النسبة المؤية%
البصرة	14	الرميلة الشمالية، الرميلة الجنوبية، الزبير ، نهران عمر، ارطاوي، مجنون، غرب القرنة 1/، غرب القرنة 2/، طوبة، أبو خيمة ، اللحيس، راجي، صبة، جريشان.	93.389	65.26
ميسان	13	أبو غراب ، البزركان، الحلفاوية ، الفكة، العمارة ، رفاعي، كميت ، النور، الحويزة ، دجيل ، جبل فوقي، الصحين، الرافدين (ابو عمود الشرقي)	9.840	6.88
ذي قار	3	ناصرية، الغراف، غرب الرافدين(أبو عمود الغربي)	5.907	4.13
بغداد	2	نهروان ، شرقي بغداد	8.232	5.75
واسط	3	احدب، بدرة، ظفريه	1.858	1.3
صلاح الدين	5	بلد، عجيل، مكحول ، تكريت، بلخانة	2.994	2.09
ديالى	10	خشم الاحمر، نفط خانة، أنجانه، ناو دومان، جياسورخ، قمر ، تل غزل، جديدة ، جلابات، جريا بيكة	0.637	0.44
النجف	1	غرب الكفل	0.603	0.42
المثنى	1	السماوة	0.03	0.02
كربلاء	2	شرق الكفل، مرجان	0.398	0.28
كركوك	8	كركوك ، جمبور، باي حسن، خباز، حمرين، كور مور، خانوقه، قرة جوق	13.858	9.69
نينوى	14	عين زاله، مرجانة، بطمة ، صفية، جوان، الآن، إبراهيم، نجمة، قصاب، جبل كندا، أسماعيل، ساسان(سرجون)، عطشان، قصير	4.389	3.07
أربيل	3	مخمور، طقطق، ديمرداغ	0.964	0.67
المجموع	79		143.1	100

المصدر: ضحى لعيبي كاظم السدخان، "الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي للمدة (1970-2010)" أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة، قسم الجغرافية، 2013، ص27

ثالثاً.الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط العراقي

تعد الطاقة الإنتاجية من العوامل الرئيسة في التأثير على حجم الإيرادات النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام العراقي، إذ ما يحدث من ارتفاعات أو انخفاضات في القدرة الإنتاجية سوف ينعكس سلباً أو إيجاباً على حجم العوائد النفطية. يعتبر العراق من البلدان المهمة المنتجة للنفط الخام سوآءا كان ذلك على الصعيد العالمي أو الأوبك، إذ كان العراق يصنف كثاني مركز لمصدري النفط الخام للأوبك خلال سبعينات وثمانينات القرن المنصرم عندما بلغت ذروة إنتاجهِ النفطي ما يقارب(4) مليون برميل يومياً عام1979[1] إذ يعتبر العصر الذهبي للقطاع النفطي،إلا أنّ سقوف الإنتاج بدأت بالانخفاض بعد تلك المدة نتيجة الصعوبات التي عانى منها الاقتصاد العراقي منها الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي ومنها القطاع النفطي.

[1]) عبد الجبار عبود الحلفي،" تصورات لتطوير حقول نفط الجنوب "،مجلة الاقتـــــصاد الخليـــجي ، العدد(16)،2009،ص46

ومن أجل مراقبة أهم التطورات في الطاقة الإنتاجية للنفط الخام العراقي يمكن الاستعانة ببيانات الجدول(14)الذي من خلاله يتوضح لنا أهم الارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية. إذ نلاحظ من خلال البيانات المعروضة إنّ الطاقة الإنتاجية في العراق قد ارتفعت من(1.377) مليون برميل يومياً عام2003 إلى(2.035) مليون برميل يومياً عام2007 وبأهمية نسبية شكلت(6.38%) من إنتاج أوبك و(2.85%) من إنتاج العالم، واستمر معدل الإنتاج بالارتفاع التدريجي حتى بلغ(2.552) مليون برميل يومياً عام2011 بأهمية نسبية بلغت(8.8%) و(3.38%)من إنتاج أوبك والعالم،فيما ارتفعت صادرات النفط العراقية إلى(2.165) مليون برميل يومياً عقب العام ذاته نتيجة لتطبيق جولات التراخيص النفطية من جانب وتحسن الوضع الأمني من جانب أخر.في عام2013 بلغ معدل الإنتاج(2.979) مليون برميل يومياً بسبب قيام الشركات الأجنبية في التوسع في الإنتاج نتيجة العقود الاستثمارية في مجال النفط، وأخذ معدل الإنتاج بالارتفاع حتى بلغ (3.459) و(3.504) مليون برميل يومياً للأعوام2015/2014، وبذلك فإنَّ الإنتاج النفطي قد شكل(10.84%) و(4.66%) من إجمالي إنتاج أوبك والعالم للعام2015 وبمعدل نمو سنوي مقداره(1.30%)عن عام2014،الأمر الذي جعل من الصادرات النفطية العراقية ترتفع إلى(3.004) مليون برميل يومياً وبمعدل نمو سنوي(19.44%)عقب العام ذاته مقارنةً بعام 2014.

جدول(14) إنتاج النفط الخام العراقي وتصديره وأهميته النسبية بالنسبة لإنتاج أوبك والعالم للمدة (2003-2015)

السنوات	الانتاج النفطي العراقي (مليون برميل يومياً)(1)	صادرات النفط الخام (مليون برميل يومياً)(2)	نسبة الانتاج العراقي الى الأوبك %(3)	نسبة الانتاج العراقي الى العالم % (4)	معدل نمو انتاج النفط في العراق% (5)	معدل نمو صادرات النفط الخام السنوي% (6)
2003	1.377	0.866	5.13	2.05	~	~
2004	1.995	1.369	6.73	2.69	44.88	58.08
2005	1.835	1.287	5.73	2.59	-8.02	-5.99
2006	1.932	1.377	6.12	2.69	5.29	6.99
2007	2.035	1.625	6.38	2.85	5.33	18.01
2008	2.281	1.755	6.89	3.17	12.09	8.00
2009	2.336	1.905	8.07	3.39	2.41	8.55
2010	2.358	1.845	8.06	3.37	0.94	-3.15
2011	2.552	2.165	8.8	3.38	8.23	17.34
2012	2.942	2.423	9.08	4.04	15.28	11.92
2013	2.979	2.389	9.34	4.09	1.26	-1.40
2014	3.459	2.515	10.70	4.60	16.11	5.27
2015	3.504	3.004	10.84	4.66	1.30	19.44

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna 'Austria ,2007, 2016,p 54,88, 28,5

_ الاعمدة (6, 5, 4, 3) تم احتسابها من قبل الباحث

أما بيانات الجدول(15) فمن خلالِها نُلاحظ أنّ الأهمية الكبرى لإنتاج النفط الخام العراقي تتمركز في الحقول النفطية الجنوبية، إذ بلغ واقع إنتاج حقل الرميلة في محافظة البصرة نحو (1.200) مليون برميل يومياً، ثم بعد ذلك تليها في الأهمية الحقول الشمالية، في حين جاءت محافظة نينوى في المرتبة الأخيرة حيث بلغ واقع إنتاجها ومن جميع حقولها النفطية بنحو (18) ألف برميل يومياً نتيجة تدهور الوضع الأمني في تلك المحافظة.

جدول -15-

إنتاج الحقول النفطية العراقية للعام 2014 (ألف / برميل يومياً)

الحقول النفطية المنتجة في العراق(1)		تاريخ الاكتشاف(2)	جهة الاكتشاف (3)	كثافة النفط% (4)	كمية الانتاج الف/ برميل يومياً(5)
الحقول الجنوبية	البصرة	1951	شركة نفط البصرة	35 درجة	1.200
		1973	شركة النفط الوطنية	-	350
		1973	شركة النفط الوطنية	-	250
		1929	شركة نفط البصرة	36	300
		1975	شركة بترو براس البرازيلية	42	200
		1961	شركة نفط البصرة	32	70
		1948	شركة نفط البصرة	43-22	20
		1959	شركة نفط البصرة	28	25
		1950	شركة نفط البصرة	21	15
	ذي قار	1979	-	-	40
		1984	-	-	70
	ميسان	1969	شركة أيراب الفرنسية	-	60
		1971	شركة أيراب الفرنسية	23	30
		1979	شركة أيراب الفرنسية	-	20
		-	شركة نفط الجنوب		6
		1975	شركة نفط الجنوب	-	7
		1975	شركة أيراب الفرنسية	27	150
حقول بغداد / نفط الوسط		1976		23	10
		1923		42.5	3
		1979		24	130
		1979		31.5	15
الشمال /الحقول الشمالية		1927	شركة نفط العراق	44-34	200
		1953	شركة نفط العراق	34	175
		1954	شركة نفط العراق	37	45
		1978			20
		1976	جيولوجيين عراقيين	36	30
حقول نينوى		1974,1953,1939	نفط الموصل، نفط الموصل، جيولوجيين العراق	32, 31 , 32	9
		1927			4
حمرين		1973	شركة النفط الوطنية	32	5
المجموع					3.459

المصادر: العمود (5,1) : مصطفى عبدالله محمد" التأثيرات السلبية للنفط والغاز في العراق للمدة من (2003-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2015، ص 28

العمود(2) : عبد الرزاق خلف محمد الطائي،" الصناعة النفطية في العراق:الواقع والطموح" مركز الدراسات الاقليمية، العدد(26)،2012، ص321-324.

العمود(4,3) : ناجـــي مزهـــر عبد الرحمن، هادي عبد الازيرج،" الصناعة النفطية في العراق" ، بغداد، ط1، 2009، صفحات متفرقـــــــة

رابعاً.القدرات التكريرية للمصافي العراقية

إنَّ وجود الاحتياطيات النفطية الضخمة قد لا تكون ذات جدوى اقتصادية إنَّ لم يرافق ذلك قدرات إنتاجية للنفط الخام وقدرات تصديرية وقدرات تكريرية، بهدف تعظيم الإيرادات المتأتية من إنتاج وتصدير برميل النفط المنتج. يمتلك العراق العديد من المصافي النفطية المنتشرة في مختلف المحافظات العراقية بمجمل طاقة انتاجية(تصميمية) تقدر بـ(900) الف برميل يومياً عام2015، موزعة على(15)مصفى باستثناء(اقليم كردستان)، تتصف هذه المصافي العراقية بصغر طاقاتها الإنتاجية باستثناء مجمع(بيجي) في صلاح الدين البالغة طاقته

الإنتاجية(310)الف برميل يومياً، إلا انه متوقف عن العمل حالياً بفعل الإرهاب، ومصفى البصرة بنحو(210)الف برميل يومياً، ومصفى الدورة بطاقة إنتاجية(140) ألف برميل يومياً. ينظر جدول(16).

جدول- 16 -

توزيع الطاقة الإنتاجية لمصافي تكرير النفط العراقي عام 2015

المصفى	المحافظة	الطاقة التكريرية (الف برميل يومياً)	النسبة المئوية
مصفى بيجي(متوقف حاليا)	صلاح الدين	310	34.44
البصرة	البصرة	210	23.33
الدورة	بغداد	140	15.56
كركوك	كركوك	30	3.33
الصينية(متوقف)	صلاح الدين	30	3.33
النجف	النجف	30	3.33
السماوة	السماوة	30	3.33
الناصرية	ذي قار	30	3.33
ميسان	ميسان	30	3.33
الديوانية	القادسية	20	2.22
حديثة(متوقف)	الانبار	16	1.78
القيارة(متوقف)	نينوى	14	1.56
الكسك(متوقف)	نينوى	10	1.11
الاجمالي		900	100.00

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria ,2016 , Table(4-1),P32

لقد كان هناك العديد من المحاولات من قبل الحكومة العراقية وبالاتفاق مع عدد من الشركات الأجنبية الهدف منها العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية(التصميمية) لمصافي التكرير العراقية وبناء مصافي أخرى ذات حجوم كبيرة تحل محل المصافي ذات الطاقات الإنتاجية الصغيرة، إلا انه بالرغم من ذلك نجد أنّ الطاقة التكريرية للمصافي العراقية لم تشهد الزيادة الكبيرة خلال مدة الدراسة، فمن خلال بيانات الجدول(17) نلاحظ إنه خلال المدة(2003 – 2005) لم تشهد أي زيادة ملحوظة والتي بلغت(598) ألف برميل يومياً، ثم أخذت بالارتفاع حتى بلغت(658) ألف برميل يومياً عام2008، ثم أخذت الطاقة التكريرية بالزيادة وعلى فترات متباعدة حتى بلغت(900) ألف برميل يومياً عام2015. لكن في الوقت الذي يمتلك فيه العراق(15)مصفى وبطاقة إنتاجية منخفضة تمتلك السعودية(9) مصاف وبطاقة انتاجية(2.907) ألف برميل يومياً، كما تمتلك الامارات(4) مصاف وبطاقة إنتاجية (1.124) ألف برميل يومياً خلال الأمد الزمني نفسه[1] وبذلك يخسر العراق الوفورات التي يمكن أنّ تحققها اقتصادات وفورات الحجم. كما إنّ إنتاج المصافي لا يتناسب مع الطاقات التكريرية الموجودة في المصافي العراقية، حيث يرى بعض خبراء النفط أنّ المصافي العراقية تعمل بطاقة إنتاجية تتراوح – 75%) (50% وهذا ما يؤكدها الجدول(17)الأمر الذي أدى إلى حدوث نقص في عرض المنتجات النفطية مقارنةً بحجم الطلب عليها، أدى هذا الأمر إلى استيراد تلك المنتجات من البلدان المجاورة بتكاليف مرتفعة بلغت(22) مليون دولار شهرياً[2]، لاسيما خلال الأعوام الأخيرة 2015/2014 والتي قدرت نسبة استغلال الطاقة

[1]) OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria ,2016, OP Cit, p32

[2])مايح شبيب الشمري، زمن راوي،" الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(8)، العدد(23)، 2012، ص211

بنحو(58.09% , 49.41%)على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى الحرب التي يخوضها العراق ضد عصابات(داعش) الإرهابية وما تمخض عنها من تدمير البنى التحتية في محافظات المنطقة الشمالية(نينوى، الانبار، صلاح الدين)، فضلاً عن توقف عملية تصدير النفط العراقي عبر أنبوب الخط الاستراتيجي(العراقي-التركي) واقتصار التصدير على الحقول الجنوبية وبكميات أقل عن طريق كردستان، والاعتماد على مصافي المنطقة الوسطى والجنوبية ومصفى كركوك في تعويض النقص الحاصل في الإنتاج ولتلافي نشوء أزمة في المشـتقات النفطية[1].

جدول -17-

الطاقة التكريرية وإجمالي إنتاج المصافي العراقية للمدة(2003-2015)(الف برميل يومياً)

السنوات	الطاقة التكريرية (1)	اجمالي الانتاج(2)	نسبة الانتاج الى الطاقة التكريرية % (3)
2003	598	463.9	77.58
2004	598	424.7	71.02
2005	598	455.4	76.15
2006	638	450.3	70.58
2007	638	309.6	48.53
2008	658	453.2	68.88
2009	818	456.6	55.82
2010	810	513.2	63.36
2011	810	613.2	75.70
2012	820	580.4	70.78
2013	830	601.3	72.45
2014	900	522.8	58.09
2015	900	444.7	49.41

Source: 1) OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria,2008,p25,27

2) OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria,2014, p42,38

3) OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria,2016,p35,39

- العمود(3) من عمل الباحث

خامساً.تدهور الوضع الأمني

من العوامل الأخرى التي أثرت بشكل كبير على حجم العوائد النفطية العراقية هو تدهور الوضع الأمني في العراق الذي انعكس بصورة كبيرة على عمل المنشآت النفطية كالإنتاج والتصدير والتكرير. فبعد نيسان2003 تعرضت المنشآت النفطية العراقية إلى هجمات إرهابية نجمت عن تدهور الوضع الأمني في البلد، ويوضح الجدول(18) عدد تلك الهجمات من 2003 ولغاية 2015.

جدول- 18-

عدد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها المنشآت النفطية العراقية للمدة(2003-2015)

[1]) اركان ريسان عباس،" الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000-2014"، مصدر سابق، ص 396

السنوات	عدد العمليات الارهابية	السنوات	عدد العمليات الارهابية
2004-2003	264	2010	126
2005	186	2011	96
2006	159	2012	81
2007	161	2013	53
2008	132	2014	غير متوفر
2009	117	2015	غير متوفر

المصدر: وزارة النفط العراقية، قسم الدراسات، شعبة البحوث، تقرير عن عدد الهجمات الارهابية على المنشآت النفطية للمدة(2003-2013)

إنّ أكثر هذه الهجمات كانت موجهه نحو أنابيب نقل النفط الخام،حيث قدرت وزارة النفط العراقية الحوادث التي استهدفت خطوط أنابيب النفط الخام والمنشآت النفطية الأخرى خلال الأعوام (2003 – 2004) بحدود(264) حادثاً، نتج عنها حرق أكثر من(63000) م^3 من النفط الخام و(205) مليون وحدة من الغاز وأكثر من(82000) م3 من المنتجات النفطية الأخرى[1]. واستمرت عمليات تفجير شبكات الأنابيب خلال الأعوام التالية فقد بلغت(186)عام2005، أما في عام2010 فقد بلغ عدد العمليات الإرهابية(126) حادثٍ، أما في عام2013 فقد بلغ عدد الحوادث بنحو(53) حادثٍ، لقد نجم عن هذه العمليات التخريبية لأنابيب النفط الخام العراقي انخفاض في حجم صادرات النفط الخام العراقية من جانب، فضلاً عن انخفاض كميات النفط الداخلة للمصافي العراقية من جانب أخر، مما انعكس ذلك على نقص في كمية المعروض من المنتجات النفطية داخل البلد وبالتالي زيادة اعتماد البلد على المنتجات المستوردة التي تكلف الدولة ما يقارب(6) مليار دولار سنوياً[2]، كما نجم عن هذه العمليات الإرهابية توقف الصادرات النفطية عبر الحقول الشمالية التي كانت أشد ضرراً من الحقول الجنوبية نتيجةً لانعدام الأمن في تلك المنطقة. وبالعودة إلى عام2004 ومن أجل توفير الحماية للمنشآت النفطية فقد قامت الحكومة العراقية بتوقيع عقد مع شركة(أرينيز الدولية)من جنوب أفريقيا بنحو(40) مليون دولار من أجل تدريب(6500) شخص مسلح لحماية أبار النفط العراقية والمصافي ومصانع الطاقة الكهربائية، كما وقعت وزارة النفط العراقية عقداً مع قوة الواجب الأمريكية بقيمة(100) مليون دولار لتوفير(1400) حارس أمني كما وفرت شركة المسح الجوي (أيرسكان)التي مقرها في ولاية فلوريدا استطلاعات جوية لخطوط الأنابيب دعما لشركة(أرينيز)[3]. بالتالي نُلاحظ أنّ البلد قد تكبد خسائر مالية كبيرة نجمت نتيجة عدم استقرار الوضع الأمني في العراق حيث لم تشمل الخسائر في البنية التحتية للقطاع النفطي وإنما نجم عنها ايقاف الصادرات النفطية فضلاً عن استيراد المنتجات النفطية .

سادساً. الفساد الاقتصادي(Economic Of Corruption)

[1]) علي حسين حنوش ،" البيئة العراقية المشكلات والافاق "، دار الاعرجي للنشر، بغداد، ط1، 2004، ص70
[2]) عصام محمد عبد الرضا الجبوري ،" الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي 2014-2016 "،مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد(8) المجلد (24) ،2016، ص 2124
[3]) زمن راوي سلطان الجبوري،" واقع السياسة النفطية وسبل اصلاحها في العراق"،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة،2015، ص 98

يعتبر الفساد الاقتصادي من أهم التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النفطية في الوقت الراهن والتي تصاعدت بصورة كبيرة مع زيادة حجم الإيرادات النفطية في هذه البلدان، إذ لا يمكن إحراز تقدم في عملية التنمية الاقتصادية وبمختلف أصعدتها حيثما يوجد فساداً قد انتشر وتفاقمت وتائره في مختلف القطاعات الاقتصادية، فمن خلاله يتم هدر وإسراف العوائد النفطية الأمر الذي يزعزع عملية الاستقرار السياسي في البلد، حيث يظهر وبدرجة كبيرة عندما تكون الدولة في حالة ضعف وعدم استقرار، بالتالي يكون صفة ملازمة للمجتمع والدولة. يعاني الاقتصاد العراقي العديد من التحديات والتي من بينها الفساد الاقتصادي الذي أخذ يتعاظم في مفاصل الدولة العراقية، حيث قدر حجم الخسائر التي منيت بها وزارة النفط العراقية لعام2005 من جراء عمليات تهريب المشتقات النفطية من(10-15%) من إجمالي الاستيرادات البالغ (4.5)مليار دولار الذي يتم الاستحواذ عليها بطرق غير مشروعة[1]،إذ شهدت المدة (2003-2007)عمليات تهريب للنفط العراقي تقدر بحوالي(100 – 300)ألف برميل يومياً وإذا اعتبرنا أنّ سعر برميل النفط هو(50) دولار فإنَّ القيمة النقدية لهذه الكمية هي ما بين(5 – 15) مليون دولار يومياً[2]. ولتقديم فكرة حقيقية عن أحد نماذج عمليات تهريب النفط الخام العراقي، أنه في 2004/9/1 أرسلت(1551) شاحنة تحمل(56) مليون لتر من منتجات(البنزين، زيت الغاز، النفط الأبيض) المستوردة من مستودعات البصرة إلى محافظات الوسط والجنوب والتي بلغت الكلفة الاستيرادية لتلك المنتجات نحو(28) مليون دولار، إلا أنّ الشركة الناقلة لتلك المنتجات لم تقم بإيصالها للجهات المقررة لها، والغريب في الأمر تم تثبيت غرامات على الشركة الناقلة لتلك الكميات غير الواصلة بقيمة(4) مليون دولار وهي لا تمثل سوى(16%) من قيمة تلك المنتجات أي إنّ الخسارة بلغت نحو(24) مليون دولار، وتم التعامل مع حالة الاستحواذ على تلك المنتجات باعتبارها قضية نقص في الكميات المنقولة في حين إنها تمثل سرقة وتهريب واضرار كبيرة في المال العام[3]. وحسب تقرير الشفافية الثالث الذي صدر من قبل وزارة النفط العراقية مكتب المفتش العام أنّ مجموع ما أضاعه العراق منذ بداية عام 2004 إلى نهاية عام 2006 بلغ (24) مليار دولار[4]، والذي تَمثلَ أيضاً في مشاركة مسؤولين كبار في الدولة بعمليات الفساد التي تحصل، ففي عام2014 بلغ عدد أوامر القبض(1459) أمراً منها (24)أمراً صدر بحق (9) وزراء أو بدرجتهم (6) و(24) أمراً صدر بحق(31) مديراً عاماً أو بدرجتهم ، إذ توزعت أهم جرائم القبض بين جرائم الاختلاس المالي حوالي(286) أمراً بنسبة (19%)[5]. إضافة إلى ذلك فإنَّ عمليات التهريب الحاصلة لا تشمل فقط النفط ومشتقاته النفطية وإنما شملت العديد من السلع إذ قدرت مبالغ الكميات المهربة من العراق ومن مختلف السلع والتي منها الذهب عام2003 بحوالي (1125) مليون دولار[6]، وامتد أيضا

[1]) وزارة النفط العراقية،مكتب المفتش العام،" تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية" تقرير الشفافية الثاني، بغداد، 2006،ص1
[2]) نبيل جعفر عبد الرضا ،حازم سامي جمعة" نفط العراق الشفافية في مواجهة الفساد" الغدير للطباعة والنشر، البصرة ، ط1، 2016، ص78
[3]) وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام" تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية" تقرير الشفافية الثاني، مصدر سابق، ص16
[4]) نبيل جعفر عبد الرضا، خالد مطر مشاري، " مستقبل الدولة الريعية في العراق " مصدر سابق، ص 150
[5]) هيئة النزاهة العراقية ،" التقرير السنوي لسنة 2014"، بغداد، العراق ، 2014 ، ص 22
[6]) نبيل جعفر عبد الرضا ،" الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط " ، مصدر سابق ص 74

ليشمل جميع وزارات الدولة حيث قدرت هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد المالي و الإداري المستشري في الوزارات العراقية للمدة (2003 – 2012) بحدود (7.5) مليار دولار كما يبينها الجدول رقم(19).

جدول- 19 -

نسبة الفساد المالي والاداري لاهم وزارات الدولة العراقية وباقي الدوائر التابعة لها للمدة(2003 – 2012)

ت	الوزارة	مقدار الاموال المهدورة	نسبة الفساد %	الوزارة	مقدار الاموال المهدورة	نسبة الفساد%
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	53.33 %	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	70 %
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	13.33 %	وزارة الصحة	50 مليون دولار	70%
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	7.16 %	وزارة العدل	40 مليون دولار	56 %
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	2.95 %	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	42 %
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	2.81 %	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	42 %
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	2.11 %	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	28 %
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	2.11 %	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	14 %
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	1,69 %	هيئة السياحة	10 مليون دولار	14 %
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	98 %	وزارة التربية	5 مليون دولار	7 %
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	77 %	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	7 %
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	70%			

المصدر:

جعفر طالب جنديل،" دراسة تحليلية لدور الايرادات النفطية في الموازنة العامة للعراق للمدة 1990–2012" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(21) ، 2016، ص33

فمنذ عام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار تقرير سنوي لملاحظة الفساد والذي يرمز له بالرمز (CPI) يقوم بترتيب الدول حسب درجة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين، والذي بين هذا التقرير إنّ العراق في ذيل قائمة الدول لمؤشرات الفساد في العالم، حيث شارك العراق ومنذ عام 2003 لقياس مستوى الفساد إذ حصل على علامة(22) وبتسلسل 113 وبمشاركة(133) دولة حيث تعتبر هذه العلامة هي أعلى ما حصل عليه خلال فترة الدراسة من(2003–2015) ثم بعد ذلك انحدر إلى أدنى قائمة الفساد في العالم حيث حصل على علامة(16) وبتسلسل 161 وبمشاركة (167) دولة عام 2015، ثم تليه كل من الصومال وكوريا الشمالية التي أحرزت كل منهما على (8) نقاط فقط، في حين احتلت الدنمارك وللعام الثاني على التوالي مركز الصدارة بحصولها على(91) نقطة والتي تعتبر من أكثر البلدان نزاهة، في حين تعتبر الامارات العربية وفق تقرير 2015 من أكثر البلدان الخليجية نزاهة إذ بلغ تسلسلها(23) من بين دول العالم وبدرجة(71) تليها قطر بتسلسل(22) من بين دول العالم وبدرجة(71) [1]، أنظر جدول(20).

[1]) Transparency International (TI)) , corruption perception (CPI), 2015

جدول – 20–

مؤشر مدركات الفساد في العراق مقارنة مع دول العالم للمدة (2003 – 2015)

السنة	عدد البلدان المشاركة	تسلسل العراق على المستوى العالمي	تسلسل العراق على المستوى العربي	عدد البلدان العربية المشتركة	مؤشر درجة الفساد الحاصل عليها العراق
2003	133	113	16	17	22
2004	146	129	17	17	21
2005	159	114	17	17	22
2006	163	160	17	17	19
2007	180	178	16	17	15
2008	180	178	15	17	13
2009	180	176	18	19	15
2010	178	175	15	17	15
2011	183	175	16	17	18
2012	176	169	16	17	18
2013	177	171	15	17	16
2014	175	170	15	17	16
2015	167	161	15	17	16

Source:Transparency International, corruption perception Index, 2003 – 2015

2-3-2: العوائد النفطية وانعكاساتها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق

2-3-2-1:النمو الاقتصادي(Economic growth)

يعد الناتج المحلي الإجمالي واحد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية المعبرة عن مستوى النمو الاقتصادي للبلد، وإنّ تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكله القطاعي من النقاط المهمة والرئيسة لمعرفة مناطق الخلل ومعالجتها. لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) تذبذباً واضحاً خلال المدة(2003 – 2015) نتيجةً لمتراكمات المرحلة التي سبقتها التي تعرض لها البلد من حروب وعقوبات اقتصادية واحتلال أمريكي، إنّ هذا التذبذب الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي محكوم عليه بالتقلبات الحاصلة في العوائد النفطية التي تعتمد على الكثير من المتغيرات الخارجية والتي لا يمكن السيطرة عليها. إذ نلاحظ بوضوح من خلال بيانات الجدول (21) شدة العلاقة القوية التي ترتبط بين تطورات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطورات نمو العوائد النفطية، حيث يلاحظ أنّ المدة (2004 – 2008) قد شهدت ارتفاعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع المكاسب النفطية المتحققة فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو(81.42%) عام2004، فيما بلغ معدل نمو العوائد النفطية(107.64%) حيث شكلت نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين(GDP) بنحو(60.71%)، فيما شَهِد عام2009 معدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي بلغ(16.69%) والسبب في ذلك

يعود لتأثيرات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسعار النفط الخام وبالتالي العوائد النفطية التي شهدت هي الأخرى معدل نمو سالب بلغ(34.21%) خلال نفس العام، فيما شكلت نسبة مساهمتها في تكوين(GDP) بنحو(38.38%)، أما المدة(2010 – 2013) فقد شهدت معدلات نمو موجبة نتيجة ارتفاع إجمالي ناتج القطاع النفطي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام الذي قارب سعر البرميل النفطي على(110) دولار عام2012، أما الأعوام(2015/2014)فقد شهدت معدلات نمو سالبة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت(5.75%) و(25.96%)على التوالي، نتيجة انخفاض العوائد المتأتية من النفط الخام التي شهدت معدلات نمو سالبة بلغت(8.14%) و(47.17%)على التوالي خلال الأمد الزمني نفسه،حيث انخفضت نسبة إسهام العوائد النفطية في تكوين(GDP)بنسبة(10.74%) عن العام السابق وشكلت نسبة(26.76%) بالأسعار الجارية. بالتالي يتضح لنا مما سبق أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي كان معززاً بارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي والعوائد المتأتية منه والتي كانت طاغية على باقي الأنشطة وبأكثر من(40%) باستثناء بعض الأعوام، حيث إنَّ هيكل الناتج المحلي الإجمالي يهيمن عليه القطاع النفطي بالدرجة الأولى مما يدل على إنّ هذا القطاع هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في حين لم تأخذ باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية دورها في عملية التنمية الاقتصادية وعليه لابد من التركيز عليها من أجل تأمين التوازن الاقتصادي.

جدول-21-

الأهمية النسبية للعوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2003 – 2015) بالأسعار الجارية(تريليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (1)	العوائد النفطية (2)	مساهمة العوائد النفطية في تكوين(GDP) % (3)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي % (4)	معدل نمو العوائد النفطية % (5)
2003	29.6	15.7	53.04%	~	~
2004	53.7	32.6	60.71%	81.42	107.64
2005	73.6	39.4	53.53%	37.06	20.86
2006	95.8	46.9	48.96%	30.16	19.04
2007	111.5	52.0	46.64%	16.39	10.87
2008	157	76.3	48.60%	40.81	46.73
2009	130.8	50.2	38.38%	-16.69	-34.21
2010	167.1	63.6	38.06%	27.75	26.69
2011	223.7	103.1	46.09%	33.87	62.11
2012	245.2	111.3	45.39%	9.61	7.95
2013	274.7	105.7	38.48%	12.03	-5.03
2014	258.9	97.1	37.50%	-5.75	-8.14
2015	191.7	51.3	26.76%	-25.96	-47.17

المصـــدر: - العمود(1) وزارة التخـــطيـــط، الجـــهاز الـــمركزي للإحصاء، المجموعة الاحـصائية، سـنوات مخـتلفة ، صفحات مخـتلفة.

- العمود(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد، سنوات مختلفة ، صفحات متفرقة
- العمود (3 – 4 – 5) احتسب من قبل الباحث.

2-3-3-2: التضخم (Inflation)

لقد شهد الاقتصاد العراقي تطورات مهمة تعود جذورِها الى مدة السبعينات من القرن المنصرم، التي تمثلت بقرار تأميم النفط الخام العراقي عام1972 الأمر الذي نتج عن هذا القرار خلق فوائض مالية كبيرة من العوائد النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام خلال تلك المدة وما تَبِعتها، إذ قدرت العوائد المالية النفطية خلال المدة– 1980) (1973بـ(93)مليار دولار[1]، الأمر الذي نتج عن ارتفاع متوسط دخل الفرد العراقي من(0.527) دينار عام1971 الى(127.5) دينار عام1979[2]، ونتيجةً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات فقد تعمقت ظاهرة الاختلالات الهيكلية بل اتسع أثرها لاسيما بعد مخلفات الحروب الأخيرة والعقوبات الدولية وصولا إلى نيسان عام2003 حيث تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاداً ريعياً يعتمد اعتماداً مطلقاً على عوائد بيع النفط الخام،إذ بينت اتجاهات الأسعار وعلى مر الأزمنة وجود عنصر التضخم المتزامن مع سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي، حيث مازال النفط يعد المصدر الرئيس في تمويل الانفاق العام خصوصاً بعد فشل الكثير من مشاريعه الصناعية نتيجة سوء التخطيط وعدم استحضار الافاق المستقبلية للصناعة، فقد أخذ العراق يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية بعد إنّ كان في السابق هو من يقوم بتصديرها فضلاً عن استيراد المنتجات السلعية بمختلف أصنافها[3]. لقد أصبح التوسع في الانفاق الحكومي يعتمد بنحو(95%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة العراقية على العوائد النفطية، ونتيجةً لاستحواذ بنود الانفاق الجاري على مجمل إيرادات الموازنة بالتالي فقد قام هذا النوع من التمويل على ظاهرة الإصدار النقدي الذي أسهم في تفاقم ظاهرة التضخم نتيجة وجود كتلة نقدية لا يقابلها إنتاج حقيقي في كمية المعروض السلعي الأمر الذي أدى رفع المستوى العام للأسعار.فمن خلال بيانات الجدول(22) نلاحظ أنّ حجم العرض النقدي في حالة تنامي بفعل المضاعف النقدي، حيث بلغت العملة خارج البنوك(4629) مليار دينار عام2003 وأخذت هذه العملة بالزيادة حتى بلغت(34855)مليار دينار عام2015 وهذا ناتج بفعل توسع الدولة في الانفاق الحكومي الممول بالعوائد النفطية مما انعكس على زيادة حجم الكتلة النقدية خارج البنوك، فقد شكلت العملة خارج البنوك ما نسبته(53.27%) فيما شكلت الودائع الجارية (46.73%) من إجمالي عرض النقد، هذا يبين مدى الضعف الحاصل في الأسواق المالية والنقدية وضعف دور الاستثمار. بالتالي فإنَّ أثر الانفاق الحكومي الذي يمول من خلال الإيرادات المتأتية من النفط الخام أدت إلى زيادة حجم الكتلة النقدية من أجل تمويل الموازنة العراقية وتغطية النفقات الحكومية العامة خصوصاً الجارية منها التي شهدت زيادة على حساب الانفاق الاستثماري طيلة مدة الدراسة، حيث بلغت(18) ترليون دينار عراقي عام2003 من إجمالي النفقات الحكومية البالغة(20) ترليون دينار في حين بلغت النفقات الاستثمارية(2) ترليون دينار،أما في عام2015 فقد بلغت(51.8) ترليون دينار من إجمالي النفقات الحكومية البالغة(70.4) ترليون دينار فيما بلغت النفقات الاستثمارية(18.6) ترليون دينار[4].

[1])عبد المنعم السيد علي" الاقتصاد العراقي الى أين تأملات وتطلعات" مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(2)، 1998،ص70

[2]) سهام داود سمير، " أثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية للاقتصاد العراقي " جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (19) ، العدد(71) ،2013، ص 276

[3]) احمد حسين الهيتي، واخرون " التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990-2007 الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجتها "، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (2)، العدد(3) ، 2010، ص 8

[4]) وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الموازنات الحكوميــة للمدة(2003 – 2015)

جدول – 22– العملة خارج البنوك وعرض النقد ($m1$) للمدة ($2003 - 2015$) (مليار دينار)

السنوات	العملة خارج البنوك (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقد (3)=(2+1)	نسبة العملة الى عرض النقد (4)	نسبة الودائع الى عرض النقد(5)
2003	4629	1143	5773	%80.18	%19.80
2004	7163	2985	10148	%70.59	%29.41
2005	9112	2286	11399	%79.94	%20.05
2006	10968	4491	15460	%70.94	%29.05
2007	14231	7,489	21721	%65.52	%34.48
2008	18492	9697	28189	%65.60	%34.40
2009	21775	15524	37300	%58.38	%41.62
2010	24342	27401	51743	%47.04	%52.96
2011	28287	34186	62473	%45.28	%54.72
2012	30593	33142	63735	%48.00	%52.00
2013	34995	38835	73830	%47.40	%52.60
2014	36071	36620	72692	%49.62	%50.38
2015	34855	30580	65435	%53.27	%46.73

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة – العمود(4) و (5) من عمل الباحث

وبهذا وفي ظّل سيادة الإيرادات النفطية باتت ظاهرة التضخم حقيقة يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ لوحظ ومن خلال الشكل البياني (9) أنّ معدل التضخم قد بلغ (33.6%) عام 2003، أما بعد توقيع العراق مع صندوق النقد الدولي اتفاقية (التسوية) عام 2004 التي كانت تنص في أحد شروطها رفع أسعار الدعم عن جميع أنواع السلع، فضلاً عن الارتفاع الذي حصل في أسعار المشتقات النفطية خلال تلك المدة، فقد ارتفع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ليبلغ (37%) و(53.2%)خلال عامي(2006,2005)ثم عاد بعد ذلك للانخفاض ليصل(30.8%)عام2007 نتيجة ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، إلا انه بعد ذلك أخذ بالانخفاض في السنوات التي تلت عام2007 ليصل إلى(3.1 %)عام 2010 نتيجة مجموعة من الأسباب منها [1]:

1. تحسن سعر صرف العملة المحلية.
2. توفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها.
3. عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة من الخارج.

ثم بعد ذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على أسعار النفط الخام ارتفعت معدلات التضخم لكن بشكل طفيف للسنوات 2012/2011 إلا إنها عاودت الانخفاض وشهِدت استقراراً نسبياً عام2015 إذ بلغت (1.7%) نتيجة الانخفاض الذي حصل في أسعار الطاقة وانخفاض العوائد النفطية.

شكل-9-

معدل التضخم السنوي الأساس للمدة (2003-2015)%

[1]) اسماء خضير ياس،" تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة من 2000-2010 " جامعة بغداد، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد36 ، 2013، ص 55

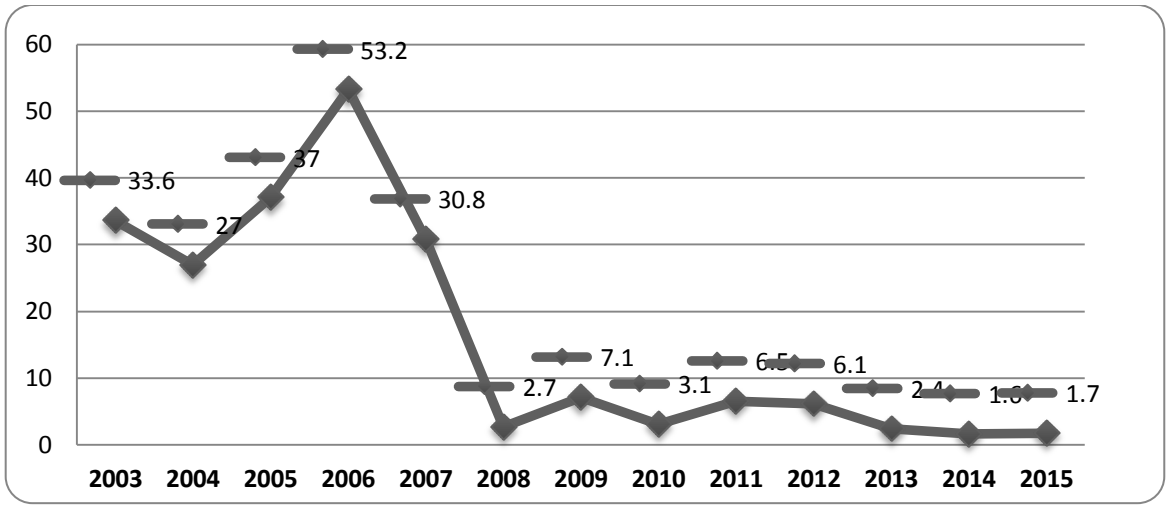

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متفرقة

2-3-3-3:البطالة(The Unemployment)

تعتبر البطالة أحد المشكلات الخطيرة والمستعصية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة السياسات غير المدروسة في مجال التنمية فضلاً عن دخول العراق في الكثير من الحروب والصراعات الخارجية والداخلية التي جعلت من الاقتصاد العراقي هشاً ومتداعٍ وغير مولد لفرص العمل واعتماده على مصدر وحيد في تمويل إيراداته وهو(العوائد النفطية)،حيث تفاقمت هذه المشكلة خصوصاً بعد عام2003، فقد شكلت العوائد النفطية اكثر من نصف ناتجهِ المحلي الإجمالي وأكثر من(95%)من صادراته وأصبحت المورد الرئيس في تمويل الموازنة العامة العراقية، فعلى الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين(GDP) إلا انهُ لم يستوعب غير(3%) من إجمالي القوة العاملة، فضلاً على أن القطاع النفطي لا يؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية في البلد من دون باقي القطاعات الأخرى والتي من أهمها القطاع الزراعي والصناعي والتي يجب ان تنمو(3) اضعاف نمو القطاع النفطي من أجل تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة كون طبيعة اقتصادات البلدان الريعية تكون غير مولدة لفرص العمل الأمر الذي جعل من هذه الظاهرة تتفاقم في الاقتصاد العراقي[1]، كما أنّ الثروة النفطية هي ثروة ناضبة إيراداتها المالية عرضة لتذبذبات أسعار النفط الخام(متغير خارجي) مما يؤثر سلباً في العوائد المالية للدولة وقدرتها على اعالة السكان ومعالجة أزماتها المزمنة.

شكل -10-

معدل البطالة السنوي في العراق للمدة(2003-2015) %

[1]) كامل علاوي كاظم،" البطالة في العراق الواقع ،الاثار، اليات التوليد وسبل المعالجة" جامعة الكوفة،2011،ص10

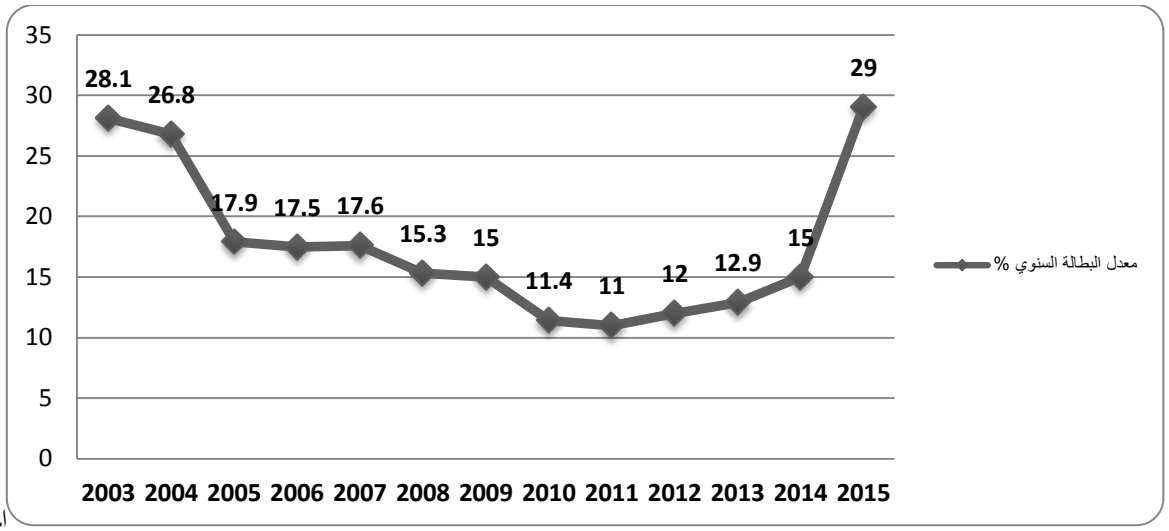

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتاحة من احصائيات وزارة التخطيط وتقاريرها السنوية والفصلية

إذ لوحظ من خلال الشكل(10) أنّ معدل البطالة بين السكان بعمر (15 – 65) سنة في العراق بلغ (28.1%) لكلا الجنسين عام2003، كانت بين الذكور (30.2%) و(16.0%) بين الإناث[1]، إذ تعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً وخطيرة نتيجة ما تعرض له العراق من احتلال امريكي وما نتج عنها من اعمال تخريب ونهب لكافة ممتلكات الدولة وايقاف الكثير من مؤسساتها الأمر الذي جعل استمرار النشاط الاقتصادي يواجه صعوبة كبيرة،ثم بعد ذلك أخذت معدلات البطالة بالانخفاض التدريجي حتى بلغت (11.4%)عام 2010 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى اهتمام الدولة بتدني معدلات البطالة من خلال توظيف أعداد كبيرة في مؤسسات القطاع العام وفي سلك الشرطة والجيش، فضلاً عن تصاعد أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج البلد[2]، إلا أنّ هذه النسب ما لبثت إنّ عاودت بالارتفاع نتيجة هبوط أسعار النفط الخام من جانب والذي حرم البلاد من العائدات النفطية التي هو بأمس الحاجة اليها، والحرب التي يخوضها العراق ضد عصابات(داعش) الإجرامية والتي تسببت في عمليات نزوح جماعي من أبناء المحافظات(صلاح الدين، الأنبار، نينوى) فضلاً عن عدم تمرير موازنة عام2014، وتراجع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص بسبب غياب بيئة الاستثمار المؤاتية، كل هذه الأسباب أدت إلى تفاقم معدلات البطالة حيث بلغت(29%) من السكان النشيطين ولمختلف الجنسين عام2015، أي أكثر من(14%)عن العام السابق.بالتالي فإنّ هذا التصاعد في معدلات البطالة ليس أمراً مفاجئا في ظّل الأسباب التي ذكرت من جهة، فضلاً عن وجود طبقة سياسية غير حازمة في اصلاحات جادة كونها اعتادت على الوضع الراهن الذي يعيشه العراق وعلى المنافع التي تجنيها منه بغض النظر عما مر به العراق وما سيمر به.

2-3-3: تأثير تذبذب العوائد النفطية في إعداد الموازنة العامة للدولة العراقية

[1]) علي فريد عبد الكريم،" سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق" منشورات البنك المركزي العراقي، (بدون ذكر سنة)، ص 4

[2]) بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي،" دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)" مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد السادس عشر، العدد(1)،2014، ص195

يعتبر النفط المورد الأساس في عملية أعداد الموازنة العامة العراقية كونهُ يمثل مصدر مهم ورئيس في تحقيق الموارد المالية من العملة الأجنبية،إذ شكل نسبة مئوية بلغت أكثر من(95%) من الإيرادات العامة للموازنة العراقية للمدة(2003 – 2015) بالتالي فإنَّ هذا يعني إنَّ الموازنة العامة العراقية شأنها شأن بقية البلدان النامية التي تعتمد على المتغيرات الآتـية[1]:

- الطاقة الإنتاجية والكميات المصدرة من النفط الخام.
- أسعار النفط الخام والتقلبات الخارجية التي تتعرض لها باستمرار.
- العوائد النفطية والتي تساوي(عدد البراميل المصدرة × سعرها).
- الموازنة العامة تساوي الإيرادات العامة =(حجم النفط المصدر × سعر النفط الخام).

ونظراً لكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً(أحادي الجانب) يعتمد إعتماداً كلياً على العوائد النفطية في تمويل إيراداته الأمر الذي يجعل من الموازنة العامة تتأثر بالمتغيرات التي ذُكرت أعلاه. فمن خلال الجدول (23) نُلاحظ أنّ الإيرادات النفطية أخذت حيزاً كبيراً في حجم الإيرادات العامة الأمر الذي نتج عن ذلك انخفاض في تنويع مصادر الدخل غير النفطية العراقية،فضلاً عن تقلب الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة واعتمادها شبه التام على العوائد النفطية،إذ أصبحت هذه الإيرادات وخصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003 هي المغذي الرئيس لتمويل الموازنة العراقية بشكل كلي بدلا عن البحث عن مصادر بديلة للدخل تقوي خزينة الدولة وموارداها،حيث بلغت الإيرادات العامة(16) ترليون دينار عراقي عام2003، ثم أخذت بالارتفاع إلى(33) ترليون دينار عام 2004،إذ بلغت الأهمية النسبية للعوائد النفطية (98.8%) من إجمالي الإيرادات العامة، وواصلت ارتفاعها إلى(80.6) ترليون دينار عام2008 وهو العام التي بلغت الأسعار ذروتها حيث بلغ سعر البرميل النفطي ما يقارب نحو (147.27) دولار للبرميل الواحد،إذ بلغت الأهمية النسبية للعوائد النفطية(94.7%) من إجمالي الإيرادات العامة إلا إنهُ خلال المنتصف من هذا العام بدأت الأسعار بالانحدار نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حتى بلغ سعر البرميل النفطي في بداية عام2009 نحو(32) دولار للبرميل ولهذا فإنَّ ميزانية عام2009 قد انخفضت مواردها نتيجة انخفاض عوائد النفط الخام من(76.3) ترليون دينار عام2008 إلى(50.2) ترليون دينار عام2009 أي انخفضت بمقدار (26.1) ترليون دينار عراقي،أما إجمالي الإيرادات العامة لعام2015 ونتيجة تكرار سيناريو انخفاض أسعار النفط فقد تراجعت مواردها بمقدار (39.1) ترليون دينار عن عام2014.

جدول –23–

الاهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة في العراق للمدة (2003– 2015) (تريليون دينار)

السنوات	اجمالي الايرادات الحكومية(1)	الايرادات النفطية (2)	نسبة الايرادات النفطية الى الايراد العام % (3)	الايرادات الغير نفطية (4)	نسبة الايرادات الغير نفطية الى الايراد العام % (5)

[1]) سهام حسين البصام، " مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط الخام في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية " جامعة تكريت ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد السادس والثلاثون ، 2013، ص 12

1.9	0.3	98.1	15.7	16	2003
0.6	0.2	98.8	32.6	33	2004
2.5	1	97.5	39.4	40.4	2005
4.5	2.2	95.5	46.9	49.1	2006
5.5	3	94.5	52	55	2007
5.3	4.3	94.7	76.3	80.6	2008
9.1	5	90.9	50.2	55.2	2009
9.4	6.6	90.6	63.6	70.2	2010
0.9	0.9	99.1	103.1	104	2011
7.1	8.5	92.9	111.3	119.8	2012
7.1	8.1	92.9	105.7	113.8	2013
8.0	8.5	92.0	97.1	105.6	2014
22.9	15.2	77.1	51.3	66.5	2015

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد ، سنوات مختلفة ، صفحات متفرقة

وما يستوجب الإشارة إليه في هذا الشأن إنَّ ارتفاع الأهمية النسبية للعوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة يعني تخلف الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية والمتمثلة بالقطاع الزراعي والصناعي وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد كافية للموازنة العامة،إذ بلغت الأهمية النسبية لحجم هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات العامة نسبة(1.9%) عام2003.أما في موازنة عام2015 فقد كانت حصتها من إجمالي الإيرادات العامة(15.2) ترليون دينار عراقي،بأهمية نسبية بلغت(22.9%) من إجمالي الإيرادات العامة،إذ بلغت الأهمية النسبية للضرائب على الدخول والثروات(2.4%)،ونسبة (0.6%) للضرائب السلعية ورسوم الإنتاج ونسبة(0.9%) للرسوم،فيما شكلت بقية بنود إيرادات الموازنة نسبة مساهمة بلغت(18.8%) من إجمالي إيرادات الموازنة[1].

شكل-11- الأهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة العراقية للمدة (2003-2015) %

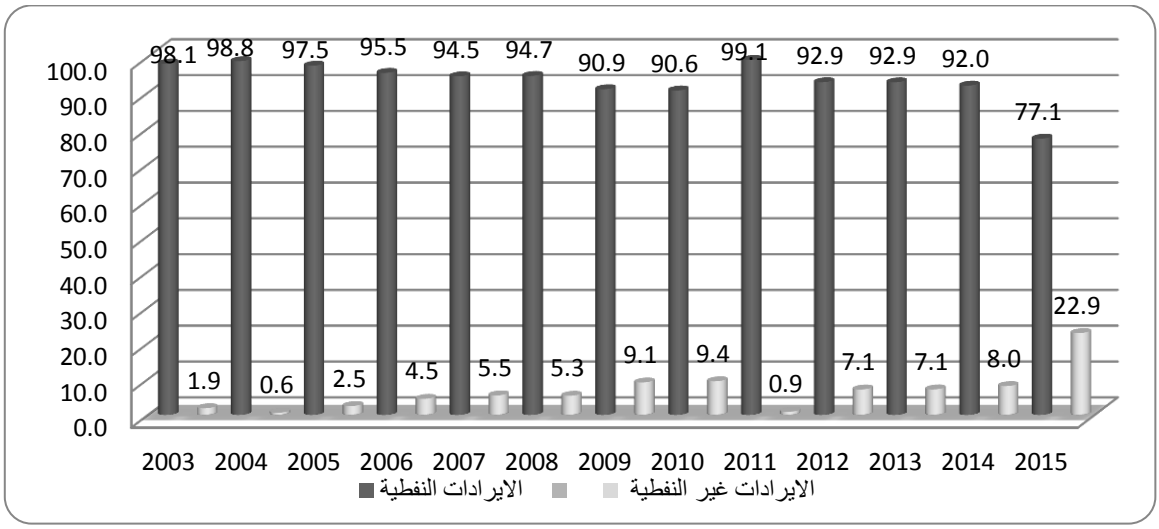

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (23) العمود (5,3)

أما الجدول(24) فإنهُ يعكس لنا مدى تبعية الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري إلى العوائد النفطية، حيث سجلت النفقات العامة عام2015 انخفاض مقدارهُ نحو(43.1) ترليون دينار مقارنة مع عام2014 ليبلغ (70.4) ترليون دينار، ويعود هذا الانخفاض في النفقات العامة نتيجةً انخفاض النفقات بشقيها الجاري والاستثماري نتيجةً للانخفاض الذي حصل في الإيرادات النفطية بمقدار(45.8) ترليون دينار عن عام2014، من جراء هبوط أسعار

[1]) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي2015 ، جدول رقم 18 ، ص 71

النفط في الأسواق الدولية إلى ما دون(50) دولار للبرميل منذ حزيران2014 إلى جانب التحديات الأخرى التي شهدها الاقتصاد العراقي،حيث سجلت الموازنة العامة العراقية عجزاً مقدارهُ(– 3.9) ترليون دينار مشكلاً بذلك نسبة(2%)[1] من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. فضلاً عن ذلك نُلاحظ أيضاً أنّ نسبة الانفاق الاستثماري من الموازنة العامة لاتزال محدودة مقارنةً بحجم النفقات التشغيلية التي تلتهم أكثر من($\frac{3}{4}$)من النفقات العامة، وهذا يدل على اهمال الدولة لتكوين رأس المال الثابت وعدم اهتمامها بالبنى التحتية التي استهلكت خلال الحروب التي تعرض لها البلد وضعف الخدمات العامة، بالتالي فإنَّ سعة الفجوة بين جانبي الانفاق لصالح الانفاق الجاري(الاستهلاكي) لا يمكن أنّ تلوح بإمكانية تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي. يتضح مما سبق أنّ العوائد النفطية قد شكلت المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة العراقية ويعكس ذلك مدى الريعية للاقتصاد العراقي وضعف مصادرها من الإيرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم وبذلك فإنَّ الموازنة العامة تعاني من مخاطر تذبذب حصيلة الإيرادات العامة نتيجةً لتذبذب العوائد النفطية وسيتفاقم عجز الموازنة العامة عند انخفاض هذه العوائد بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض الصادرات النفطية لأي سبب كان لذا يستوجب ايجاد مصادر دخل أخرى غير نفطية تساهم بشكل رئيس في تمويل الموازنة العامة.

جدول–24–

إجمالي الانفاق الحكومي للمدة (2003 – 2015) (ترليون دينار)

السنة	اجمالي النفقات الحكومية (1)	النفقات الجارية (2)	النفقات الاستثمارية (3)	نسبة النفقات الجارية الى الموازنة% (4)	نسبة النفقات الاستثمارية الى الموازنة%(5)
2003	20	18	2	90.00	10.00
2004	32.1	27.3	4.8	85.05	14.95
2005	26.3	20.8	5.5	79.09	20.91
2006	38	31.2	6.8	82.11	17.89
2007	39.1	29.7	9.4	75.96	24.04
2008	59.4	42.2	17.2	71.04	28.96
2009	52.6	41	11.6	77.95	22.05
2010	70.1	54.6	15.5	77.89	22.11
2011	78.7	60.9	17.8	77.38	22.62
2012	105.1	75.8	29.3	72.12	27.88
2013	119.1	78.7	40.4	66.08	33.92
2014	113.5	78	35.5	68.72	31.28
2015	70.4	51.8	18.6	73.58	26.42

المصدر: – وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الموازنات الحكومية للمدة(2003 – 2015) – العمود(4 , 5) من احتساب الباحث

[1]) نفس المصدر السابق ، ص 69

الفصل الثالث

تنويع الاقتصاد العراقي: الفرص، التحديات و الحلول

تمهيد

من خلال ما توصلنا إليه في الفصل السابق عن وضع الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي سواءً من حيث إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي أو الأيدي العاملة، أو من حيث التقلبات التي تتعرض لها العوائد النفطية والتي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في عملية التنمية الاقتصادية، لذا يعد موضوع تنويع الاقتصاد العراقي من المواضيع المهمة نظراً لارتباطه بمواجهة حالة الانحراف في الهيكل والبنيان الاقتصادي الذي يعاني منه العراق، لذا تبرز الحاجة إلى إجراء تعديلات على الهيكل الإنتاجي للقطاعات الرئيسة و تحديد أهم الاستراتيجيات المُقترحة كآليات إصلاح للاقتصاد العراقي. ولذلك سيتناول الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: متطلبات إصلاح الهيكل الإنتاجي وفق استراتيجية التنمية المطلوبة للاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: تفعيل دور صناعة السياحة في تنمية وتطوير الاقتصـــــــاد الوطـــني.

المبحث الثالث: المناطق الحرة العراقية وتاثيراتها الممكنة في تنويع الاقـــتصاد القـــومي.

المبحث الرابع: تفعيـــل دور القطاع الخاص في ظـل ســـياسة الخصخـــــصـــــــة.

المبحث الأول

متطلبات إصلاح الهيكل الانتاجي وفق استراتيجية التنمية المطلوبة للاقتصاد العراقي

3-1-1:استراتيجية تطوير القطاع النفطي لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى

يعد القطاع النفطي وكما تَوصلنا إليه في الفصل السابق العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ يشكل أكثر من(40%) في تكوين(GDP)، و(95%)من الإيرادات الحكومية للمدة من(2003 – 2015) ومن ثم فإنّ ازدهار وتطور الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة رئيسة على انتعاش إنتاج النفط والاستخدام الرشيد للثروة،ومن أجل تحديد رؤية مستقبلية لقطاع الطاقة في العراق كونهُ الرافد الأساسي في تمويل القطاعات الأخرى لابد من تحديد أهم متطلبات الإصلاح في القطـاع النفـطي وكالآتـــــي:

أ.إنَّ الحديث عن تطور الصناعة النفطية يعني بالضرورة توجه الأنظار نحو جولات التراخيص النفطية والغازية التي شكلت خيبة أمل للعراقيين نتيجة تكاليف عملياتها الإنتاجية المرتفعة الثمن فضلاً عن الزيادة الكبيرة للأيدي العاملة الأجنبية في الحقول النفطية العراقية، حيث كان الهدف منها زيادة الإنتاج للحقول العراقية المنتجة، فضلاً عن الحقول المكتشفة غير المتطورة مقابل مبلغ لا يتجاوز (1.5 – 2) دولار للبرميل الواحد، إلا أنَّ ما أعلنته وزارة النفط العراقية بتاريخ 2015/3/2من بيانات خطيرة بشأن تراكم المستحقات المالية للشـركات الأجنبية التي تقدر بـ(9)مليار دولار لعام2014 و(18) مليار دولار للعام2015 وهو ما يقارب($\frac{1}{2}$) العوائد النفطية للـعام2015 التي بلغت(43.288) مليار دولار، أي إنَّ مجموع المستحقات المالية للشركات الأجنبية قدر بنحو(27) مليار دولار وإنَّ ما رصد في موازنة 2015 بالكاد يغطي مستحقـات عام2014 نتيجةً التراجع الذي حصل في أسعار النفط الخام والذي انعكس على تراجع العوائد المالية للموازنة العامة للدولة لعام 2015[1]، بالتالي فإنَّ هذا التضخم في مستحقات الشركات الأجنبية النفطية هو نتيجة غياب الرقابة على هذه الشركات وتخفيض حصة الشـريك الحـكومي من(25%) إلى(5%)،فضلاً عن عدم وجود نظام محدد وموصـوف لأجور ورواتب ومخصـصات العمالة الأجنبـية وكوادر الشركات المقاولة مما أدى إلى المـُغالاة في منح أجور ورواتب هذه الكوادر التي تصل في بعض الأحيان إلى(60) ألف دولار شهرياً[2] وغيرها من الثغرات التي أدت إلى تضخيم الكلف النفطية، كما في الجدول(25)،لهذا ينبغي أولاً تحديد طبيعة العلاقة الرابطة بين الشركة الوطنية وهذه الشركات الأجنبية العاملة في العراق هل هي عقود خدمة أو مشاركة، ودراسة إيجابيات وسلبيات كل نـوع منها ثم اختيار العقود التـي تضمن للعراق تحقيق الآتـي:

- السيطرة الوطنية المباشرة على الثروة الوطنية و زيادة نسبة العمالة العراقية في الحـقـول النفطـية .

[1]) نبيل جعفر عبد الرضا،" تكاليف استخراج النفط قبل جولات التراخيص وبعدها" ،الحوار المتمدن ،العدد(5268)، 2016، متاح على شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت، www. ohewar. org

[2]) وزارة النفط العراقية،مكتب المفتش العام"جولات العقود والتراخيص البترولية (الواقع والتحديات)" تقرير الشفافية السادس،2013، ص 55

- تعظيم الإيراد المناسب للاستثمار، فضلاً عن تدني التكاليف قدر المستطاع ومنع الشركات الأجنبية من المبالغة فيها.

جدول – 25– تكلفة إنتاج البرميل النفطي للشركات النفطية الأجنبية للمدة (**2011 – 2013**)

الحقل	السنة	التكاليف البترولية (مليون دولار)	الانتاج السنوي (مليون برميل)	تكلفة انتاج البرميل (دولار)
حقل الرميلة	2011	2151.399	51.205	42
	2012	2010.209	145.338	14
	2013	2508.25	127.698	20
حقل الزبير	2011	601.799	32.981	18
	2012	632.074	33.677	19
	2013	1714.568	45.352	20
حقل غرب القرنة/1	2011	895.159	24.677	36
	2012	959.159	85.353	11
	2013	1019.837	82.606	12

المصدر: مصطفى عبدالله محمد" التأثيرات السلبية للنفط والغاز في العراق للمدة من (2003–2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2015، ص 127

ب. إصدار قانون خاص بصناعة النفط والغاز بدلاً من زيادة استخراج النفط فقط ، لتحديد سياسة حكومية واضحة لاستغلال هذه الثروة ووضع تدابير حازمة تحد من ظاهرة حرق الغاز التي أخذت تتفاقم لاسيما بعد عام2005 حيث بلغت كميات الغاز المحروق(14606) مليون متر^3 لعام2015 في حين بلغت كمية الإنتاج خلال العام نفسه نحو(23458) مليون متر^3، هذا يبين أنَّ نسبة الحرق إلى الإنتاج بلغت(62.26%)، في حين بلغت الخسائر المالية التقديرية من جراء حرق هذا الغاز ما يقارب(4769.109)مليون دولار،(أنظر الجدول(26))والسبب في ذلك يعود إلى ضعف السياسات الحكومية نتيجة التركيز على تصدير النفط الخام واهمال موضوع التكرير واستثمار الغاز في الصناعة وإنتاج الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تعرض منشات معالجة وتصنيع الغاز الطبيعي الموجود في الوقت الراهن إلى الاهمال وتراجع اعمال الصيانة، حيث تعمل المنشآت الخاصة بالمعالجة و المنشآت الخاصة باستهلاك الغاز في الصناعة بطاقة تشغيلية متدنية مقارنة بالطاقة التصميمية، وضعف التشريعات القانونية التي تمنع حرق الغاز التي منها قانون(229) لسنة1970 الذي صدر قبل تأميم النفط العراقي من أجل الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية، وقانون(84) لسنة 1985 الذي صدر بعد(12)سنة من التأميم[1]الذي كان مخيباً بخصوص هذه المشكلة، وبهذا فإنَّ أي قانون يصدر مستقبلاً يجب أنَّ يضم مادة تمنع حرق الغاز وهدره.

[1]) فؤاد قاسم الامير، " النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العراقية العامة" دار بارق للنشر، بغداد، ط1، 2015، ص 235

جدول-26-

كميات الغاز المحروقة والخسائر المالية المقدرة الناجمة عنها ومعدل نسب الحرق للغاز للمدة (2003 – 2015)

السنة	كمية الانتاج (مليون متر مكعب) (1)	كمية الغاز المحروقة (مليون متر مكعب) (2)	ما يعادله برميل نفط مكافئ (مليون برميل)(3)	سعر البرميل النفطي $ (4)	الخسائر المالية المترتبة من حرق الغاز (مليون دولار) (5)	نسبة الحرق إلى الانتاج % (6)
2003	9550	7140	47.10	28.2	1328.153	74.76
2004	10500	8000	52.77	36	1899.736	76.19
2005	11350	7900	52.11	50.6	2636.807	69.60
2006	11900	6600	43.54	61	2655.673	55.46
2007	13596	6621	43.67	69.1	3017.883	48.70
2008	14781	6005	39.61	94.4	3739.261	40.63
2009	16578	6984	46.07	61	2810.185	42.13
2010	16885	7575	49.97	77.4	3867.447	44.86
2011	18691	9612	63.40	107.5	6815.897	51.43
2012	20496	11975	78.99	109.5	8649.489	58.43
2013	21390	12432	82.01	105.9	8684.359	58.12
2014	21853	12871	84.90	96.2	8167.482	58.90
2015	23458	14606	96.35	49.5	4769.109	62.26

المصدر:

- العمود(1) و(2) سنوات متفرقة وصفحات متفرقة من OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria
- الاعمدة (3, 4, 5 , 6) من عمل الباحث
- تم تحويل الوحدات من متر ^{3} إلى برميل نفط مكافئ حيث إن:(1) برميل من النفط الخام يكافئ(151.6) متر^3 من الغاز الطبيعي

ت.العمل على اكتشاف احتياطات نفطية وغازية جديدة من أجل تعويض النفط والغاز المنتج، إذ إنَّ احتياطيات العراق من الغاز الطبيعي المؤكد لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال المدة(2003 – 2015) وهو ما يوضحه الجدول(27)، إذ بلغ احتياطي العراق المؤكد من الغاز الطبيعي(3.170)مليارات متر مكعب عام2003، ثم انخفض الاحتياطي إلى(3.158) مليارات متر مكعب عام2010 وبمعدل نمو سالب بلغ (0.38) واستمر تقدير احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد بهذا المقدار(3.158) مليارات متر مكعب حتى عام2015، والسبب في ذلك يعود إلى احتلال العراق عام2003 وما أعقبها من تدهور سياسي وأمني، على الرغم من امتلاكهِ احتياطات غازية غير مؤكدة تقدر بأضعاف الاحتياطي المؤكد والتي تقدر بنحو(275 – 300) ترليون قدم مكعب[1].

[1]) رحيم حسوني زيارة، ثائر محي الدين عزت،" الغاز الطبيعي في العراق بين الحرق وجولات التراخيص "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد(17)،العدد(62)، 2011، ص 203

جدول-27-

احتياطي الغاز الطبيعي في العراق للمدة من (2003 – 2015) (مليار متر مكعب)

السنوات	احتياطي الغاز الطبيعي (1)	احتياطي الأوبك (2)	احتياطي العالم(3)	نسبة العراق الى الأوبك %(4)	نسبة العراق الى العالم %(5)	معدل النمو السنوي(6)
2003	3.170	86.497	174.974	3.66	1.81	~
2004	3.170	86.75	175.256	3.65	1.81	0
2005	3.170	86.659	176.156	3.66	1.80	0
2006	3.170	86.747	176.333	3.65	1.80	0
2007	3.170	88.499	179.446	3.58	1.77	0
2008	3.170	90.29	182.112	3.51	1.74	0
2009	3.170	90.634	189.082	3.50	1.68	0
2010	3.158	94.275	193.385	3.35	1.63	-0.38
2011	3.158	94.928	196.657	3.33	1.61	0
2012	3.158	95.132	201.079	3.32	1.57	0
2013	3.158	95.034	200.363	3.32	1.58	0
2014	3.158	98.181	202.610	3.22	1.56	0
2015	3.158	97.509	201.966	3.24	1.56	0

المصدر : - OPEC Annul statistical Bulletin, 2016, p100 - احتسبت الأعمدة (6,5,4) من قبل الباحث

ث. إعادة صياغة استراتيجية الطاقة الوطنية المتكاملة(2012 – 2030) التي انطلقت في حزيران 2013، ووضع خطة خمسية تُلائم إمكانية العراق والطلب العالمي على النفط، والتي كان الهدف الرئيس للعراق في ضوء هذه الاستراتيجية هو ضمان تطوير الحقول النفطية وفق ثلاثة سيناريوهات لإنتاج النفط الخام، الأول هو رفع الإنتاج نحو(13) مليون برميل يومياً بحلول عام2017 ويستمر حتى عام2023، والثاني هو الإنتاج المتوسط بحدود(9) مليون برميل يومياً عام2020 ويستمر حتى عام 2030، والثالث الإنتاج المنخفض بحدود(6) مليون برميل يومياً عام2025 ويستمر حتى عام2035، بالتالي فإنَّ رفع الإنتاج بحدود هذه السيناريوهات الثلاث التي أعدت هو أمراً في غاية الصعوبة في ضوء الكثير من عوائق الإنتاج الحالية التي يمكنها أنَّ تقيد التصدير من الحقول الجنوبية الأساسية ومن ثم الإنتاج والمتمثلة بتحديات البنية التحتية المتقادمة والمعدات التي مازالت لغاية يومنا هذا تعاني من قلة الصيانة وعدم ملائمة بعضها للسعة والتي يفتقر بعضها إلى روابط لاستيعاب الإنتاج من الحقول الجديدة، فضلاً عن مرافق التخزين ومحطات الضخ التي تعتبر حلقة الوصل بين الحقول ومستودعات التصدير الرئيسة في الفاو وطاقة الضخ ومرافق التصدير البحرية لتحميل ناقلات النفط[1]، بالإضافة لذلك إنّ إنتاج هكذا كميات كبيرة من النفط الخام هي هدر لهذا المورد الناضب والتجاوز على حقوق الأجيال اللاحقة من هذا المورد وكما في الجدول رقم(28).

[1]) ثامر العكيلي،" الاستراتيجية الوطنية للطاقة للأعوام 2010-2030 تحليل مفصل لملخص الاستراتيجية" شبكة الاقتصادين العراقيين، 2013، ص 2، متاح على الرابط :http://iraqieconomists.net

جدول-28-

نضوب النفط الخام العراقي في ظل الاحتياطيات المؤكدة على أساس الإنتاج الحالي والإنتاج المتوقع وفق السيناريوهات الثلاث لاستراتيجية الطاقة ابتدأ من عام 2015

السنوات	الانتاج الحالي (3.5) م. ب. ي 12.600.000.000	انتاج (6) م. ب. ي 21.600.000.000	انتاج (9) م. ب. ي 32.400.000.000	انتاج(13) م ب، ي 46.800.000.000
2015	142.500.000.000	142.500.000.000	142.500.000.001	142.500.000.002
2025	129.900.000.000	120.900.000.000	110.100.000.000	95.700.000.000
2035	117.300.000.000	99.300.000.000	77.700.000.000	48.900.000.000
2045	104.700.000.000	77.700.000.000	45.300.000.000	21.000.000.000
2055	92.100.000.000	56.100.000.000	12.900.000.000	(44.700.000.000)
2065	79.500.000.000	34.500.000.000	(19.50.000.000)	
2075	66.900.000.000	12.900.000.000		
2085	54.300.000.000	(8.700.000.000)		
2095	41.700.000.000			
2105	29.100.000.000			
2115	16.500.000.000			
2125	3.900.000.000			
2135	(8.700.000.000)			

الجدول من اعداد الباحث من خلال احتساب الناتج السنوي(3.7* 30يوم* 12شهر*10 سنة) وبعدها تم طرح الناتج من الاحتياطي النفطي المؤكد المذكور لكل 10 سنة

- الاقواس ( ) تعني اشارة سالبة اي سنوات نضوب النفط الخام العراقي.

ج.إنشاء صندوق الاستقرار (Stabilization Funds) [1] لإيداع جزء من العوائد النفطية فيه، يتم إدارة امواله من قبل هيئة مستقلة غير خاضعة لتأثيرات السلطة التنفيذية تستعمل امواله عند حصول تدني حاد في أسعار النفط الخام المسبب لانخفاض الإيرادات الحكومية العامة للدولة فضلاً عن استخدامه في التأثير في أسعار النفط الخام في السوق الدولية من خلال تخفيض كميات النفط الخام المصدرة عند انخفاض الأسعار فإنَّ تصدير كمية(2.165) مليون برميل يومياً وبسعر (107.5) دولار للبرميل تعطي إيراد قدره(83.785) مليار دولار، افضل من تصدير (3.004) مليون برميل يومياً وبسعر (49.5) دولار للبرميل والتي تعطي عائداً مقدارهُ(53.531)مليار دولار، حيث يتم دعم هذه الإيرادات العامة من احتياطيات الصندوق والاحتفاظ بالنفط الخام في المكمن الجوفي للأجيال اللاحقة أفضل من بيعه بأسعار متدنية جداً كمورد قابل للنضوب وهذا طبقا لنظرية(Harold Hotelling) هذا لا يعني خفض إنتاج النفط الخام، ولكن زيادة إسهام العوائد غير النفطية في تكوين(GDP) وفي الموازنة العامة للدولة من خلال الضرائب ومصادر الإيرادات الأخرى.

ح.التركيز على ضرورة الحد من التلوث البيئي الذي يمثل أكبر مشكلة تواجه الحياة في المدن النفطية، إذ يلاحظ من الجدول(29)أن سبعة مصافي من مجموع المصافي العراقية البالغة(15) مصفاة هي غير مطابقة للشروط

[1]) مظهر محمد صالح قاسم، " صناديق الثروة السيادية" ، منشورات البنك المركزي العراقي، 2007، ص 4

البيئية، بالتالي ينبغي السيطرة على المياه الملوثة المتأتية من العمليات النفطية ومصافي التكرير وعدم السماح لها بالوصول إلى المياه العذبة وذلك بإدخال التقنيات الحديثة.

جدول -29 -أهم المصافي العراقية وجهة التصريف لمياه الصرف الصناعي

اسم المصفى	التصريف إلى مصدر مائي	التصريف الى حفر أو برك	المطابقة للمواصفات البيئية	التصريف الى اراضٍ مجاورة
مصافي بيجي(صلاح الدين2,1 ، الشمال، الدهون)	نهر دجلة	~	~	بعضها تصرف الى قرية البو جواري
مصفى الدورة	نهر دجلة	~	مطابق	~
مصفى الكسك	~	يتم التصريف الى برك نظامية خارج المصفى	مطابق	~
مصفى الشعيبة	خور الزبير	~	~	~
مصفى القيارة	نهر دجلة بعد مروره في أراض زراعية	~	غير مطابق	~
مصفى حديثة	~	يتم تصريف الى حفر خارج المصفى وأحياناً يتم تدويرها	غير مطابق	~
مصفى كركوك	~	يتم التصريف الى وادي النفط خارج المصفى	غير مطابق	~
مصفى الديوانية	~	يتم التصريف الى برك غير نظامية خارج المصفى	غير مطابق	~
مصفى ميسان	~	يتم التصريف الى برك غير نظامية خارج المصفى	غير مطابق	~
مصفى السماوة	~	يتم التصريف الى برك غير نظامية خارج المصفى	غير مطابق	~
مصفى الناصرية	~	يتم التصريف الى برك غير نظامية خارج المصفى	غير مطابق	~

المصدر: احسان عبد الأمير جاسم وأخرون،" تقرير حالة البيئة في العراق 2012"، وزارة البيئة، العراق، 2012، ص(205-206)

خ. الاعتماد على الكفاءات العراقية في إدارة الإنتاج والثروة النفطية لما تمتلك من الخبرة العالية في شؤون الحفر والإنتاج والنقل وحساب إنتاجية البئر النفطي وتقدير حجم الاحتياطي والعمل على توفير الأجهزة المتطورة تكنولوجيا، فضلاً عن إرسال الكوادر الفنية العراقية بدورات تدريبية من أجل التعامل مع الصعوبات التكنولوجية[1].

د. محاربة الفساد الإداري والهدر المالي المستشري في القطاع النفطي الذي تديرهُ المافيات المرتبطة ببعض الشخصيات الحكومية، حيث ما أعلنتهُ وزارة النفط العراقية عن الخسائر الناجمة من الإهمال والهدر وسوء الإدارة في عمليات النفط والتي قدرت بـ(14.5) مليار دولار للمدة(2011 – 2014)[2].

ذ. إعادة إعمار شاملة للمصافي العراقية من خلال إعادة النظر بمنظومة وحدات التصفية الصغيرة الحجم المنتشرة في العراق، فضلاً عن إقامة المصافي ذات طاقة إنتاجية كبيرة أسوةً بما معمول به في البلدان المجاورة لزيادة القيمة المضافة في الثروة النفطية وتقليل الهدر في العوائد المالية.

3-1-2: استراتيجية تطوير القطاع الزراعي

[1]) امجد صباح عبد العالي، " عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (*PSA*) لتطوير القطاع النفطي في العراق " مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية ، العدد(21)، المجلد(5)، 2008، ص18

[2]) فؤاد قاسم الامير،" ملاحظات حول دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة"، 2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط: http://iraqieconomists.net/ar

إنَّ وضع خطة عصرية شاملة مع أساس تنظيمي سليم لمعالجة المشكلات الرئيسة التي تخص الاقتصاد الزراعي في العراق سوف يخلق الظروف الموضوعية لأن يمارس هذا القطاع دوراً رئيساً في عملية التنمية للاقتصاد العراقي، فبدون وجود أساس تنظيمي صائب يدير مشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بصورة خاصة سوف تصبح المشروعات الاقتصادية غير قادرة على استيعاب أهداف السياسة الزراعية،إذ إنَّ تدني كفاءة الإنتاج فضلاً عن التفاوت بين الانفاق وبين التخصيصات ينعكس سلباً على عدم تحقيق أهداف الخطة الوطنية التنموية وتفاقم الفجوة بين الأهداف المخططة وبين ما يتم تحقيقه على أرض الواقع،إذ شكلت نسبة الاستثمارات المخصصة في القطاع الزراعي في الموازنة العامة للدولة لعام2013 بنحو(2.4%)من الاستثمارات الإجمالية[1] وهو مخالف لما هو محدد في البرنامج الاستثماري للخطة الوطنية(2010 – 2014)الذي خصص مبلغ (11.115.000) مليار دينار أي ما يعادل(9.5%)من الاستثمارات الكلية خلال سنوات الخطة وكما في الجـــدول(30).

جدول– 30 –

البرنامج الاستثماري للخطة الوطنية(2010 – 2014) حسب القطاعات الاقتصادية (المبالغ بملايين الدنانير)

القطاعات	التخصيصات السنوية					اجمالي التخصيصات	الاهمية النسبية
	2010	2011	2012	2013	2014		
القطاع الزراعي	1238071	2283993	2719838.6	2341909.9	2531186.9	11115000	9.50%
القطاع الصناعي	7508687	6509815	6614803	6394231	8072464	35100000	30%
قطاع النقل والاتصالات	1271215	1950880	2126400	2326240	2855265	10530000	9%
قطاع التشييد والاسكان والخدمات	6119361	5963810.6	3846433	2145210	1815185	19890000	17%
قطاع التربية والتعليم	877235	1372859	1304749	1212897	1082260	5850000	5%
مجموع القطاعات	17014569	18081358	16612223.6	14420488	16356360.9	82485000	70.5
برنامج تنمية الاقاليم	2500000	3031250	3031250	3031250	3031250	14625000	12.50%
اقليم كردستان	~	~	~	~	~	19890000	17%
المجموع الكلي	19514569	21112608	19643473.6	17451738	19387610.9	117000000	100%

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الخـــطة الوطنية القومية(2010–2014)، عرض موجـــــز، ص73

بالتالي لم تكن وتائر التنمية متناسبة مع الإمكانات التي توافرت للقطاع الزراعي. ومن أجل معالجة هذا الوضع الذي يعاني منهُ هذا القطاع الزراعي يتطلب إعادة النظر وبشكل جذري في مختلف أنشطة هذا القطاع وتطبيق السياسات والإجراءات التي تغير توجهاته بالشكل الذي يستطيع من خلاله زيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من جانب وتنويع الهيكل الاقتصادي من جانب أخر، فضلاً عن إيجاد مصادر بديلة لتمويل الموازنة

[1]) حيدر عبد حسن الجبوري ،" تحليل موازنة عام 2013 وبيان مدى اتساقها مع متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق " ، مجلة جـامعـة بـابـل ، العلـوم الصـرفـة والتطـبـيـقـيـة ، العـدد(3) ، المجـلد الثـالث والعشـــرون ، 2015، ص 1276

العامة للدولة، وهنا ينبغي أنَّ نتطرق إلى بعض أهم المتطلبات للتنمية الزراعية والتي يمكن أنّ تُساعد في صياغة خطة للتنمية الزراعية المطلوبة:

أ.العمل على استغلال مساحات من الأراضي الزراعية نظراً لمحدودية الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً والتي لا تتجاوز (27%)[1]من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الاستثمار المشترك والتعاقد بين الشركات العراقية والعربية أو الشركات العالمية من خلال استغلال النسبة الأكبر من مناطق الأهوار المجففة لزراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كـ(الحنطة، الشعير، الشلب)،التي شَهدت في بعض سنوات الدراسة انخفاض جوهري في المساحة المزروعة وكمية الإنتاج والإنتاجية لاسيما في العقد الأخير(أنظر جدول(31))، و بالرغم من إنتاج العراق للحنطة إلا إنهُ لا يشكل ثلث كميات العرض من هذا المحصول في العام ولهذا يتطلب انتهاج سياسة زراعية تتلاءم والمعطيات المؤثرة في الإنتاج.

جدول-31-

تقديرات المساحة والإنتاج والغلة لمحاصيل الحنطة والشعير والشلب والإنتاجية للمدة (2003 - 2015) /ألف طن

السنة	الحنطة			الشعير			الشلب		
	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية	المساحة	الانتاج	الانتاجية
2003	6854	2329	340	4252	860	202	122	81	630
2004	6159	1832	297	3829	805	210	351	250	685
2005	6410	2228	347	4253	754	177	428	308	720
2006	6054	2286	377	4103	919	244	502	363	723
2007	6279	2202	350	4374	748	177	497	392	789
2008	5741	1254	218	5395	403	74	339	248	731
2009	5049	1700	336	2817	501	178	219	173	787
2010	5543	2748	495	4026	1137	282	191	155	812
2011	5832	2808	429	4320	861	224	163	173	891
2012	6100	3117	442	3905	832	292	170	165	1133
2013	7376	4178	566	3363	1003	298	na	na	1001
2014	8528	5055	592	4632	1277	275	317	403	1270
2015	4066	2645	337	1003	329	328	110	109	988

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية، سنوات متفرقة، صفحات متفرقة

ب. تطوير المشاريع التي تهدف إلى النهوض بواقع زراعة النخيل وإنتاج التمور، نتيجة التذبذب الحاصل بواقع هذه الزراعة خلال مدة الدراسة فبعد إنّ كان إنتاج التمور قد بلغ(86.839) ألف طن عام 2003 شهد تراجعاً كبيراً خلال الأعوام اللاحقة لاسيما عام2005 إذ بلغ(40.403)ألف طن وكما في الجدول(32) وهذا ناتج لأسباب عديدة منها: اهمال بساتين النخيل نتيجة ارتفاع تكاليف الخدمة فيها، عدم إجراء عمليات المكافحة للآفات التي تصيب النخيل، فضلاً عن الآثار السلبية للحروب والزحف العمراني، بالتالي يتطلب الاهتمام بهذه الزراعة من خلال

[1]) احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، "سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ..رؤية مستقبلية" مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، 2009، ص8

الإدارة الصحيحة للتربة والمياه واستخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة التي تسهم في زيادة إنتاج وإنتاجية النخيل في البلد[1]، حيث يمكن للزراعة أنَّ تكون قاطرة النمو للاقتصاد الوطني في العراق.

جدول-32-

إنتاج التمور (10طن) خلال المدة (2003 – 2015)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج التمور	86839	44838	40403	43236	43086	47632	50700	56683	61918	65545	67611	66245	60253

الجدول: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء،المجاميع الاحصائية السنوية((2010–2011,2016))

ت. زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي من حيث حجم التخصيصات الاستثمارية من أجل رفع طاقته الإنتاجية بشقيه النباتي والحيواني،إذ نلاحظ محدودية هذه التخصيصات،حيث بلغت نحو(1.059) مليار دينار عام2008 وبنسبة بلغت(3,4%)من التخصيصات الاستثمارية و(1.2%)من الموازنة العامة للدولة، في حين أنها ارتفعت إلى(1.683)مليار دينار عام2011 وبنسبة بلغت(5,6%)من التخصيصات الاستثمارية و(1,7%) من الموازنة العامة، لكنها بعد ذلك انخفضت إلى(4,1%) من التخصيصات الاستثمارية و(1,2%)من الموازنة العامة عام2015[2]. بالتالي فمن الواضح إنَّ هذه النسب منخفضة في مجال الاستصلاح الزراعي، لذا يتعين إعادة النظر في حجم هذه التخصيصات الاستثمارية من أجل بلوغ الأهداف المرسومة في خطط التنمية الوطنية.

ث.العمل على تطوير الإنتاج الزراعي باستخدام مستلزمات الإنتاج الحديثة المواكبة للتطورات التي تحصل في العالم من مكائن والآلات وبذور محسنة وأسمدة كيمياوية،إذ توجد فجوة كبيرة بين العراق وبين البلدان المتطورة في هذا المجال، فعندما نقارن العراق مع البلدان المتقدمة في مجال استخدام الجرارات نجد العراق يستخدم جرار واحد لكل(151) دونم من الأراضي لعام2010مثلاً بينما في البلدان المتقدمة يستخدم جرار واحد لكل(50) دونماً،أما في مجال الحاصدات يستخدم العراق حاصدة واحدة لكل(2090) دونماً،بينما في البلدان المتقدمة يستخدم حاصدة واحدة لكل(500) دونماً[3]،أما فيما يتعلق باستخدام الأسمدة الكيمياوية فإنَّ العراق يعاني فجوة في إنتاج هذه الأسمدة واستهلاكها،حيث إنّ احتياج العراق لهذه الأسمدة هو(1.5)**مليون طن** سنوياً،بينما الإنتاج الداخلي لا يغطي إلا نسبة(5.5%)[4].

[1]) عبد الباسط عوده ابراهيم،" زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق " 2011، دراسة متاحة على الموقع :www.iraqi-datepalms.net

[2]) ميثم لعيبي، " مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق" مركز حوكمة للسياسات العامة ، 2016، ص 9

[3]) محمد عبد الكريم العقيدي، سعد عبدالله ، سامي غني، " التقديرات العشوائية والعلمية والحاجة المتوقعة من الساحبات والحاصدات الزراعية في العراق للسنوات 2007-2010"،مجلة الزراعة العراقية البحثية، المجلد(14) ، العدد(9)و2009، ص9

[4]) جواد كاظم حميد،" قراءة في مشكلات الزراعة العراقية" ، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(26)،2015، ص87

ج. إتباع سياسة تمويلية تهدف إلى إقراض المنتجين الزراعيين لإقامة المشاريع ذات الجدوى والمردود السريع بوصفها بدائل للنفط الخام ويتم ذلك من خلال إقامة المصارف الزراعية في المناطق الريفية من أجل تحفيز المزارعين وتسهيل حصولهم على قروض بشرط أنّ تستغل هذه القروض نحو تطوير الإنتاج الزراعي مع إلزام الفلاحين بتقديم الضمانات بشروط قانونية ملزمة، وأنّ يتسم النظام المصرفي بالمرونة ليتلاءم مع متطلبات المستثمرين، شراء المحاصيل الزراعية من المزارعين تشجيعاً لهم ودعماً للإنتاج الزراعي،بيع البذور المحسنة ودعمها،دعم أسعار المنتج الزراعي، بيع الأسمدة بأسعار منخفضة.على الرغم من إنّ سياسة الدعم تُعّد تدخلاً في قوى السوق لكن يتطلب الأمر أنّ يكون هناك تدخل حكومي نتيجةً لضعف الإمكانات المادية والمالية للمزارع العراقي، بالإضافة إلى أنّ متطلبات النهوض بواقع هذا القطاع تفوق إمكانات المزارع، فضلاً عن نقص الخبرات الفنية والإدارية نتيجةً لما مر به البلد من تتابع الحروب وعمليات العنف السياسي والإرهاب، وللعلم أنّ اليابان تتبنى مسالة الدعم للقطاع الزراعي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ح. الاهتمام بقطاع الري، وذلك من خلال تفعيل الجهود الدبلوماسية مع البلدان المجاورة كإيران وتركيا كون معظم مصادر العراق المائية تأتي من خارج حدوده الاقليمية من نهر دجلة وروافده والفرات (ينظر في الشكل(12)) من خلال المطالبة بتطبيق اتفاقات دولية لتقاسم المياه للحفاظ على حقوق العراق المكتسبة في مياه الانهار وتثبيت هذه الحقوق وفق القوانين والاتفاقات الدولية،إذ لدينا(90)رافداً ومنبعاً ونهراً ووادياً ينبع من الجارة ايران التي حولت جميع هذه المنابع الى داخل اراضيها، أما تركيا فلديها مشروع الكاب الذي يتكون من(23) سداً عملاقاً شيدت بدعم من الاتحاد الأوربي(النمسا، المانيا) والذي سوف ينتهي العمل منهُ عام2022، وهناك مشروع كبير بناء سد يبنى على نهر دجلة ويبعد عن الحدود العراقية السورية بأكثر من(100) كم وهو سد(اليسو) المدعوم من الاتحاد الأوربي وان انجاز هذا السد سيحول نهر دجلة الى مبزل نفايات للدولة التركية[1]، لذلك يتطلب اتباع أسلوب علمي من خلال إدخال التقانات الحديثة بالري كالري بالرش والتنقيط من أجل التقليل من الاستهلاك المائي الزراعي كونهُ واحد من الأسباب الاقتصادية والفنية الداخلية لما هو موجود من أزمة مياه هو نظم الري التقليدية[2](Sur Face Irrigation) أي غمر الأرض بالمياه بكميات كبيرة لبلل القطاع الأرضي الذي يشغله المجموع الجذري الذي تصل فيه الضائعات المائية بنحو(23.172) مليون م3 سنوياً، بالتالي فإنَّ المساحات المروية بهذا النظام تفوق المساحات المروية بنظم أخرى، اضافةً إلى ذلك يجب الاهتمام بموضوع اقامة السدود لتنظيم انسيابية المياه في الأنهار والاستمرار في صيانة السدود المقامة.

شكل – 12 –

نسب ايرادات المياه من داخل وخارج العراق

[1]) كريم حنا وردوني،"دور القطاع الزراعي للنهوض بالاقتصاد الوطني"، الحوار المتمدن ،العدد(3901)، 2012، متاح على شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت، www. ohewar. org

[2]) صلاح ياركة،" تقانات الحديثة في محافظة القادسية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد(1)، العدد(2)، 2005، ص 204

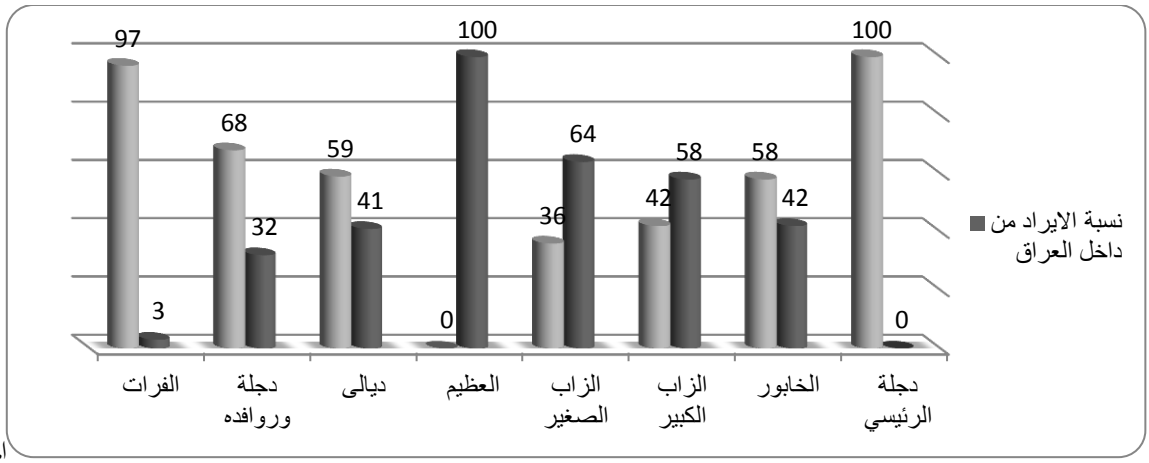

المصدر: من

عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الخطة الوطنية(2013-2017)،ص 60

خ. تفعيل دور السياسة التجارية الزراعية من خلال وضع سياسة تجارية ثابتة لحماية المنتجات الوطنية الزراعية من المنافسة الأجنبية والسماح بنسبة استيراد تفي بتغطية عجز الإنتاج المحلي كما هو معمول به في بعض الدول المجاورة. فضلاً عن فرض شروط ومواصفات صحية على المنافذ الحدودية ووضع رسوم كمركية مدروسة أو رسوم إغراق على المادة المستوردة.

د. مكافحة ظاهرة التصحر،التي انعكست بصورة سلبية على واقع البيئة العراقية وأثرت بصورة مباشرة على حياة المواطن العراقي وكذلك على جميع النواحي الطبيعية والبيئية نتيجةً لمجموعة من الأسباب منها الطبيعية فضلاً عن الأنشطة البشرية،بالتالي فإنَّ ارتفاع مساحات الأراضي المتأثرة بالتصحر والتملح (كما في الجدول(33)) بحاجة إلى رسم السياسات الكفيلة بإيقاف هذه الظاهرة من خلال نشر الأحزمة الخضراء في المناطق المتصحرة المحيطة بالمدن واستغلالها بزراعة أصناف النباتات المثمرة التي تتحمل الظروف المناخية واستغلال المياه الجوفية والمياه المعالجة في هذا المجال.

جدول -33- مساحات الأراضي المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي (دونم) حسب المحافظة لعام 2010

المحافظة	الاراضي الصحراوية والمتصحرة	الاراضي المهددة والمتعرضة للتصحر	الكثبان الرملية	التملح
البصرة	1666555	~	7905610	~
ميسان	67000	2010100	131000	901439
ذي قار	750000	1000000	1728000	4000
المثنى	187800	1560325	103000	1924800
القادسية	53400	56250	29500	4453138
النجف	10160000	360000	5000	80000
صلاح الدين	350000	520000	2320	850
واسط	من مساحة المحافظة 10%	~	416	896684
كربلاء	1039	~	10020	~
بابل	131678	~		394742
بغداد	~	~	~	33200
الرمادي	اغلب الاراضي صحراوية	~	عموم الصحراء الغربية	13125

ديالى	~	~	كثبان رملية المقدادية	6000
كركوك	تدهور نتيجة الجفاف والرعي الجائر والقطع	~	~	تملح الاراضي في العباسي والدبس والرياض
نينوى	247795	1385843	~	~

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء البيئة، مؤشرات التنمية والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، 2011، ص 52

3-1-3: إستراتيجية التنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي

لقد واجه القطاع الصناعي في العراق ظروفاً غير طبيعية نتيجة الاحتلال الأمريكي وما ترتب عليه من أثار أدت إلى تشوه وتخلف قطاع الصناعة فضلاً عن التقادم التكنولوجي لوسائل الإنتاج عن التقنيات الحديثة التي أدت إلى تدني نسبة اسهامه في تكوين(GDP) ومساهمته في التوظيف والتشغيل، بالتالي لم يسهم بأي دور إيجابي في عملية التنمية الشاملة ومعالجة حالة الاختلالات الهيكلية والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. ومن أجل معالجة هذا التدهور الذي يعاني منه هذا القطاع الصناعي يتطلب إعادة النظر بشكل جذري في مختلف أنشطة هذا القطاع من خلال تطبيق السياسات والإجراءات التي تغير توجيهاته بالشكل الذي يمكنه من زيادة نسبة إسهامه في في(GDP) من جانب وتنويع الهيكل الاقتصادي من جانب أخر من خلال ما يأتي[1]:

أ. تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأمد القصير لما لها من دور لا يستهان به في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال جوانب عديده أهمها[2]: المساهمة في تكوين(GDP)، ذات طبيعة تنافسية لما لها من حرية الدخول والخروج من وإلى النشاط الاقتصادي، تسهم في تعبئة رؤوس الاموال التي كان من الممكن توجيهها نحو الاستهلاك وهذا ينعكس في زيادة حجم المدخرات نتيجة وجود العلاقة الطردية بين الاستثمار والادخار ،واستخدامها للمداخيل المحلية المتوفرة في البلد، وتتناسب مع إمكانات الأسواق المحلية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المنشودة مما يتطلب العمل على[3]:

- إعادة تأهيل وتشغيل المعامل والمؤسسات والخطوط الإنتاجية المتوقفة عن العمل.
- بناء محطات كهربائية بالقرب من المجمعات الصناعية لضمان استمرارية عملها.
- تطوير وتحديث النظام المصرفي من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال اقراض وتمويل مشاريع القطاع الخاص.
- تطوير القدرات البشرية والمهارات والافكار اللازمة للقياديين لإدارة عملية التصنيع والتحول باتجاه اقتصاد السوق.

[1]) عباس لفته كنيهر، شيماء حطاب عبيد،" تحليل واقع الصناعات التحويلية في العراق للمدة من 1970-2011 واستشراف افاقها المستقبلية " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد(19) ، 2015، ص 15,14

[2]) عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر،" دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي ،" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد الرابع والثلاثون، 2012، ص 21

[3]) عماد محمد علي ،" استراتيجية مقترحة لا عادة تأهيل المشروعات الصناعية العامة في العراق " المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، العراق(بدون تاريخ)، ص 2

- خلق تكامل ما بين الصناعات سواء الكبيرة أم المتوسطة أو الصغيرة من خلال رفد الصناعة بكل ما تحتاجه من مستلـــزمات الإنتـــاج الضـــروريـــة.

ب.إعفاء المواد الأولية والمكائن والآلات والمستلزمات المستوردة من الرسوم الكمركية، فضلاً عن توفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية، وإعطاء الأولوية في مشتريات الإدارة الحكومية لمنتجات الصناعة الوطنية.

ت.إصدار قانون لمكافحة الإغراق والتدابير الوقائية والتعويضية، لما لهذا القانون من ضرورة خاصة للصناعات التحويلية كونه الوسيلة التي سوف تحقق حماية الشركات الوطنية ضد الإغراق، لاسيما في ظّل توجهات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تهدف إلى الحد من الحماية التقليدية التي كانت تستخدمها في الدول في السابق[1].

ث.توسيع دور الغرف الصناعية والتجارية في توفير البيانات والإفصاح عن فرص الاستثمار الصناعي والترويج للمشـــاريع الصناعية.

ج.التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص والمشاركات مع الشركات العالمية مباشرةً ، من أجل نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، فضلاً عن زيادة(GDP) وسد حاجة جزء كبير من حاجة السوق المحلي، والبدء بتحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة من خلال إعادة هيكلة الشركات المملوكة من قبل القطاع العام وبما يؤدي إلى زيادة عمليات الاستثمار الأجنبي والمحلي في الصناعة الوطنية، والجدول (34) يبين الشراكات المتحققة في وزارة الصناعة والمعادن والتي مازالت لحد الأن مقتصرة على صناعـــات معينـــة دون الأخـرى والتـــي تشـمل(الإسمنت، الأدويـــة، الأسـمـدة ، الحـديد والصـــلـب).**جدول (34) الشراكة المتحققة مع الشركات الأجنبية**

المعمل/الشركة	الشراكة مع	تاريخ توقيع العقد	الشركة الساندة
سمنت القائم / السمنت العراقية	شركة الميسرة للتجارة الاردنية	2008	لا يوجد
سمنت كربلاء / السمنت الجنوبية	شركة كربلاء لصناعة الاسمنت المحدودة	2010	شركة لافارج الفرنسية
سمنت كبيسة/ السمنت العراقية	الشركة الرائدة	2009	شركة ماروبيني وكاواساكي اليابانيتين
سمنت الفلوجة / السمنت العراقية	شركة التيم	2009	لا يوجد
سمنت سنجار / السمنت الشمالية	شركة فاميلي التركية	2010	شركة فاميلي التركية
اسمدة بيجي / الاسمدة الشمالية	الشركة الاولى العالمية	2009	شركة ماروبيني KBR
معامل الحديد والصلب	شركة UB holding التركية	2012	شركة ماكينة التركية
معامل ادوية نينوى	شركة غياث مير سختيان القابضة	2012	شركة تبوك السعودية
سمنت بابل / السمنت الجنوبية	شركة انتا التركية بالتضامن مع شركة المدة العراقية	2013	شركة اوريين التركية
سمنت المثنى / السمنت الجنوبية	شركة اسك المصرية	2013	شركة اسك المصرية

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، خطة اصلاح الشركات العامة ، 2013، ص 24

[1]) ربيع خلف صالح، "حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الاغراق والسياسة التجارية " مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية" العدد(37)،2012، ص 26

ح. اعتماد الدراسات الاستشارية المعدة من قبل الشركات الدولية في إعداد سياسات الشركات العامة، وتطوير قدرات الشركات العامة الاستراتيجية التي تواجه صعوبات جمة في الأسواق المحلية والدولية من أجل تنمية وتطوير قدراتها التسويقية والتكنولوجية ومواردها البشرية في استقطاب شركات رصينة، وتحديد الأولويات للمشاريع المطلوبة وإعداد سياسات نموها واستدامة عملها المتوسط[1].

خ.تصفية الشركات والمعامل غير المجدية بأسلوب تدريجي بعد إجراء دراسة شاملة للإمكانات البشرية والمادية المتوفرة فيها.

د.إعادة النظر في نظام الحوافز والأجور والعمل على ربط نظام الأجر بالإنتاج نوعاً وكماً من أجل تشجيع العاملين على الاداء والاستخدام الجيد للموارد.

ذ.إعداد مسودات القوانين التي تساهم في تكوين بيئة استثمارية مناسبة سواءً كان المحلي منها أم الاستثمار الأجنبي وكذلك وضع قوانين حماية المنتج والمستهلك والمنافسة.

[1]) جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن، "خطة إصلاح الشركات العامة" مصدر سابق، ص25

المبحث الثاني

تفعيل دور صناعة السياحة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني

3-2-1: صناعة السياحة في العراق (الأهمية و المقومات)

3-2-1-1: أهمية صناعة السياحة في الاقتصاد العراقي

لقد تخطت السياحة بمفهومها المعاصر كونها سفر وفعاليات ترويجية إلى نوع من الصناعة (Industry) لها مقوماتها كباقي الصناعات من المادة الخام ورأس المال والسوق والعمل والنقل. حيث تمتاز صناعة السياحة في العراق بميزة تنافسية ديناميكية نظراً لما يمتلكهُ البلد من ثروات سياحية متنوعة، إلا إنَّ هذه الثروات لم تترجم بصورة صحيحة إلى الانجازات الممكنة فيما لو تم استغلالها ضمن برنامج عمل متكامل من خلال استراتيجية وطنية لتنمية وتطوير السياحة العراقية. إن السياحة تعد أحد مرتكزات الاقتصاد الوطني لما تحققه من موارد مالية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية،كما تسهم في رفع فرص العمل من خلال استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، فضلاً عن تحقيق حصيلة من النقد الأجنبي وتحسين الهيكل الاقتصادي، فضلاً عن أهميتها الاجتماعية و الثقافية النابعة من الاختلاط بشعوب البلدان الأخرى ومعرفة عاداتهم وتقاليدهم، ولكون العراق يعتبر بلداً سياحياً بالتالي يمكن أنَّ يؤدي هذا النشاط دوراً مؤثراً في دعم عملية التنمية الاقتصادية. ومن أجل معرفة هذا الدور حالياً ومستقبلاً لابد من معرفة دور وأهمية النشاط السياحي في الاقتصاد العراقي والتي تبرز من خلال الآتي [1]:

أولاً.تحسين ميزان المدفوعات: السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تسهم في تحسين ودعم ميزان المدفوعات في البلد،من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وزيادة موارد النقد الأجنبي، إضافةً لمنافع أخرى يمكن تحصيلها نتيجةً لخلق تشابكات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثانياً.السياحة وسيلة للقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل: حيث يعد النشاط السياحي من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل، وذلك نتيجة تفرع هذه الصناعة وتداخلها مع الكثير من الصناعات الأخرى، فإنَّ التوسع في إنشاء المشروعات السياحية فضلاً عن المشروعات الأخرى المرتبطة بها سوف يساعد في توليد الكثير من فرص العمل الجديدة مما يساهم في التخفيف من حدة البطالة في البلد.

[1]) يحيى السعيدي، سليم العمراوي،" مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية "، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(36)، 2013، ص 100

ثالثاً. الأسهام في تحقيق وتنمية التوازن بين محافظات البلاد:[1]حيث تسهم صناعة السياحة في تنمية وتطوير الاقاليم بشكل متوازن،من خلال توزيع وإنشاء مشروعات سياحية في كافة المناطق المختلفة من البلاد،بالتالي سوف تؤدي إلى تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة، فضلاً عن تحسين المستوى المعيشي لأبناء هذه المناطق واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الاقاليم وإعادة توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع.

رابعاً. تنمية السياحة الدينية: يُعّد هذا النوع من السياحة في العراق من الثروات السياحية المهمة بعد الثروة النفطية متمثلة بالأماكن والمواقع الدينية المنتشرة في عموم المحافظات العراقية ولكافة الأديان والمذاهب الموجودة فيه التي من الممكن أنّ تساهم هذه الاماكن الدينية في رفد الميزانية العامة للدولة وإنعاش دخول شرائح كثيرة في المجتمع العراقي لما تحققه من عملات أجنبية تساعد على استقرار العملة المحلية وزيادة قيمتها.

خامساً. تنشيط حركة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى: من خلال امتداد سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية نتيجة امتدادات الطلب السياحي إلى أكثر فروع وقطاعات الاقتصاد القومي، بالتالي سوف تسهم في قيام الكثير من الصناعات الثانوية والجانبية التي تتصل بعدد كبير من قطاعات الاقتصاد الوطني[2].

3-2-1-2: مقومات الجذب السياحي المتاحة في العراق

أولاً. المواقع الأثرية والتراثية والحضارية: يمتلك العراق العديد من المواقع الأثرية والتراثية والحضارية التي جعلت منهُ مهداً للحضارة الإنسانية، حيث تُعّد حضارة وادي الرافدين من أقدم الحضارات التي تصل إلى(6000) عام، بدءا من السومريين والاكديين وصولا إلى الدولة العثمانية وانتهاء بالحضارة العربية الإسلامية. حيث تقدر عدد المواقع الأثرية ما يقارب نحو(10000)[3] موقع أثري موزعة في مختلف مواقع العراق والتي تدل على مدى عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة فيه، وشكلت مقوماً أساسياً للسياحة في العراق.

[1]) فارس كريم بريهي ،" تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق" مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد(1) ، 2011، ص 23-24

[2]) جعفر طالب احمد، زينب علي داشور،" السياحة الدينية واثرها في الدخل القومي العراقي " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الجزء الأول، الاصدار عدد خاص بالمؤتمر العلمي ، 2012، ص 28

[3]) صلاح شاكر، " الإرث التراثي العراقي المحفوظ والمسروق " مجلة اوروك، هيئة السياحة ، العدد الثالث والعشرون ، 2012، ص 706

جدول- 35-

أهم المواقع الاثرية في العراق موزعة حسب المحافظات

المحافظة	القضاء	الاماكن الاثرية
بغداد	الكرخ والرصافة	خان مرجان – الباب الوسطاني – الحمام الشامي – منارة المستنصرية – القصرالعباسي – المدرسة المستنصرية – المدرسة النظامية – سلمان باك – عقرقوف – بغداد المدورة – قبر حمود الاصلي – ماذنة المقيطمية – قلعة مله عزيز
الانبار	الرمادي– حديثة– الفلوجة	قلعة سور جريبة – قصر الوزة – قصر عين ملواح – موقع سعدة – قلعة جزيرة –
		ماذنة عانه – مغارات مجول قلعة ارتاجي – قصر الخباز – جبل العرسي
ديالى	الخالص– خانقين– مندلي	قلعة خيط –كهوف سوجر –كوري يرادوز – فانكاوه – هرسل – جامع شهريان – قلعة كون– المردانيان– موقع سمنار
صلاح الدين	تكريت– سامراء	تل العليق – سور اشناس – سور عيسى – حصن القادسية – قصر الحويصلات – بقية الصليبية –
		جامع ابي دلف – الملوية – قصر العاشق–قطر الخليج
بابل	بابل	سور المدينة الداخلي والخارجي – بداية مردوغ – عشتارية الموكب القطر الشمالي –
		اسد بابل – حجر بالبازلت الاسود – القصر الجنوبي برج نمرود – مرقد الشمس –
		منارة الكفل – قبر بنات الحسن
كربلاء المقدسة	كربلاء المقدسة	قصر العطشان – قصر شمعون والامارة – اطلال كرخة القديمة – خان النخيلة – قلعة كربلة
		حصن الاخيضر
النجف	النجف	قصر الامارة– موقع اثلة
القادسية	الديوانية ابو خشير/ القادسية	قبر المنصورين– مقبرة ابو ضمير – قصر الابيض – قلعة الخزاعل –كحيط
ذي قار	الناصرية، الشطرة	يكوللارسا– اور–قبر الشيخ – قلعة عليوي
السماوة	السماوة–المثنى	اسوار اورنمو – الهيكل والزقورة – مسلة صيد الاسود
ميسان	ميسان	قلعة صالح – قبر السيد سلمان
البصرة	البصرة –الزبير	سوق البزازين في المربد – القصر الاحمر – القصر الابيض – جبل خرسان –
		النواهق – النعمان –كل النخيلة – الماذنة القديمة – البصرة القديمة .
نينوى	الموصل– عقرة– سنجار	المدرسة العمرية والنورية – قلعة باشطابيا – قبة البيادر – مأذنة الكوازين – الحضر
		القديمة – قلعة ازز – باب الراي . قلعة الحصينات – قصر كاكين –كاخائي
اربيل	اربيل	قلعة اربيل – خانزا وصلاح الدين الايوبي
السليمانية	السلمانية–حلبجة– رانيا	قلعة باحمدي – بردة بيستان – جاخان وزكره – دنيكه. قلعة سنفكيسيا –كاوران –
		قلعة رانية
كركوك	كركوك – الحويجة– كفري	قلعة رانية – جمجمال – جوم – غلام باوه – قلعة جنه– قادر كرم –كانور – قلعة
		شيروانه
الكوت	الكوت	قلعة الكادور– اسماعيل خان– عبدوي

المصدر: وزارة الثقافة، مديرية الاثار العامة، دليل المواقع الاثرية في العراق، بغداد

ثانياً. المقومات الدينية(The Religious Infrastructure): يمتلك العراق العديد من المواقع والأضرحة الدينية المتعددة ولكافة الأديان التي يؤمن بها السياح الزائرون من جميع بلدان العالم المختلفة والتي من أهمها: مقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والروضة الحسينية، والعباسية، والكاظمية ،والعسكرية وغيرها من المراقد والمعالم الدينية المقدسة.

جدول–36 –

توزيع الأماكن الدينية على المحافظات العراقية

المحافظة	نوع الديانة	الاماكن الدينية
بغداد	الاسلامية	الرصافة : مرقد سيد ادريس (ع) مرقد الست زبيدة – مرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني
		– مرقد الشيخ عمر السهروردي – الشيخ معروف – مرقد ابي حنيفة – جامع العاقولي
		– خان مرجان – مسجد احمد بن حنبل- مسجد الحاج افندي – السيدة زمردة – جامع
		الفضل- جامع الخفافين الكرخ : جامع براثا – فنية سلجوقية – الامام الكاظم (ع) مرقد
		جنيد البغدادي – الشيخ معروف وغيره.
	المسيحية	مرقد النبي يوشع (ع) كنائس سبعة في الرصافة وعشرون كنيسة في الكرخ.
بابل	الاسلامية	قدم الامام سيد موسى – مرقد السيد علي بن الحسين – مرقد الامام الحمزة الغربي –
		مرقد الامام القاسم – مرقد الامام زيد بن علي – مرقد الامام عبدالله بن زيد – اولاد
		مسلم – مرقد النبي ذي الكفل (ع)
الكوت	الاسلامية	مقام الخضر (ع) مرقد النبي ايوب (ع)
كربلاء	الاسلامية	مرقد الامام الحسين (ع) وابنائه- مرقد حبيب بن مظاهر الاسدي (رض) مرقد الامام
		العباس (ع) مرقد الحر بن يزيد الرياحي (ع) قبر عون بن عبدالله بن جعفر (رض)
		قبر احمد بن هاشم (ع)
النجف	الاسلامية	مرقد الامام علي (ع) مرقد مسلم بن عقيل (ع) مرقد هاني بن عروة وميثم التمار –
		مسجد النبي يونس (ع) في الكوفة .
القادسية	الاسلامية	قبر المنصور بن الحمزة – مقبرة ضمير – الامام زيد بن علي(ع)
ذي قار	الاسلامية	مقبرة الشيخ – مرقد منصور بن الحسن
ميسان	الاسلامية	مرقد الامام عبدالله بن علي بن ابي طالب (ع) قبر السيد سليمان (رض)
البصرة	الاسلامية	جامع الامام علي (ع)-مرقد الزبير بن العوام-مرقد الامام الحسن البصري-قبة
		الامام ابن سيرين-جامع انس بن مالك – مقام النبي سليمان (ع)-قبر طلحة بن عبد
		الله-مسجد الزبير بن العوام
الانبار	الاسلامية	جامع الفاروق ومئذنته – مرقد عبدالله بن المبارك مزار الخضر (ع) مسجد الوس –
		مرقد احمد حسن المثنى مرقد السيد نور الدين (ع)
نينوى	الاسلامية	جامع النبي يونس (ع) النبي جرجيس (ع) جامع النوري الحرم الاموي-الشيخ الشط
		الاتموات – ضمد القدو – خزام – اولاد الحسن مرقد الامام ابراهيم – حمزة عوف
		الدين – يحيى ابو القاسم
	المسيحية	دير مارينهام – مارتوما – مارشيا – ماركيرا نبيل – مارمالق – كنيسة الظاهرة (ع)حمود بني
اربيل	الاسلامية	مقبرة خورمال – مرقد منصور بن الحسن
كركوك	الاسلامية	جامع الامام القاسم (ع) النبي دانيال (ع) لكلية الشيخ عبد الرحمن مرقد الشيخ كمال –
		مقبرة شورجة قره حسن – مقبرة يراوجلي – الشيخ محمد
	المسيحية	دير اسماعيل
سامراء	الاسلامية	جامع الأربعون – جامع الملوية – مرقد الامام علي الهادي (ع) – مرقد الامام الحسن
		العسكري (ع) مرقد السيد محمد (ع)
	المسيحية	دير جلتاني – ضباعي – ماروثا – مريحنا
ديالى	الاسلامية	مرقد ابي ادريس – ابي ضيرج – مقبرة امام عمران المأذنة وجامع شهريان

المصدر: عباس، خضير عباس،" اثر النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العـــــدد(47)، 2016، ص255

ثالثاً. المقومات الطبيعية: يزخر العراق بالعديد من الموارد الطبيعية السياحية المتنوعة في مختلف مناطقهِ التي منها الجبال والمناخ المعتدل ووجود الشلالات في المناطق الشمالية، والبساتين على نهريِ دجلة والفرات والأهوار في المناطق الوسطى والجنوبية والتي تقدر مساحتها الكلية بنحو(9669) كم^2، حيث يعد هور الحويزة من أكبر الأهوار العراقية مساحةً تقدر بـ(2.86)ألف كم^2 الواقع بين محافظتي ميسان و البصرة، يليه هور الحمار بمساحة قدرها(2.44) ألف كم^2 الواقع بين محافظتي البصرة والناصرية،إضافةً لذلك يوجد العديد من الأهوار المتوسطة

الحجم الواقعة بين الناصرية وميسان البالغ عددها(13)هوراً والتي منها(المشرح،أم اللطيف،السعدية)،فضلاً عن مجموعة من الأهوار صغيرة الحجم المنتشرة في معظم محافظات الجنوب التي تمثل قـوة جـذب سـياحي في البلاد[1].

3-2-2: واقــع صـناعة السـياحة فــي العـراق

3-2-2-1: العرض السيــاحي

العرض السياحي بمفهومه المباشر يعبر عن المقومات المتوافرة في السوق السياحي سواءً كانت من المواد الخام أي ما يتوافر في البلد من عوامل جذب وبشكلها الطبيعي المتمثلة بالجبال، الغابات، الأماكن الأثرية والدينية أو بشكلها الاصطناعي والتي يمكن تقديمها للسائح من خلال المؤسسـات أو المنظمات السياحية المتنوعة. إنَّ من مقومات العرض السياحي المهمة والرئيسة هي مقومات الإقامة والمتمثلة بالفنادق بمختلف درجات تصنيفها لما لها من انطباع في ذهن السائح عن البلد المضيف ،حيث يوضح لنا الجدول (37) أعداد الفنادق حسـب درجـات تصنيفـها للأعوام(2010 – 2015).

جدول –37–

أعداد الفنادق في بغداد والمحافظات حسب درجات التصنيف للمدة (2010 – 2015)

السنوات	اعداد الفنادق حسب التصنيف السياحي						
	ممتازة*****	اولى ****	ثانية***	ثالثة **	رابعة*	خامسة (شعبي)	المجموع
2010	7	39	152	114	215	215	742
2011	9	30	198	201	175	303	916
2012	8	48	226	203	181	405	1071
2013	8	65	266	256	195	465	1255
2015	10	46	264	298	192	485	1295

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي للسنوات 2010–2015

اذ نُلاحظ بأنه عدم وجود توسع كبير في عدد الفنادق المصنفة سياحياً، تحديداً فنادق الدرجة الممتازة وفنادق الدرجة الأولى المصنفة بأربع نجمات فبعد إنّ كانت كل منها(7) و(39) فندقاً عام2010 ازدادت إلى(10) و(46) فندقاً عام2015، تركزت في محافظة بغداد بنحو(6) فنادق، البصرة(2)، كربلاء(1) فندق، واسط(1) فندق، في حين نجد بقية الفنادق وبمختلف درجات تصنيفها في حالة زيادة مستمرة نتيجة تزايد أعداد السياح الوافدين للعراق من أجل تأدية مراسم الزيارات الدينية، باستثناء فنادق الدرجة الرابعة قد شهدت تذبذب بين الزيادة والنقصان فبعد إنّ كانت(215) فندق عام2010، انخفضت إلى(175) فندق عام2011، إلا إنها بعد ذلك أخذت بالتزايد حتى وصلت نحو(192) فندق عام 2015. أما الجدول رقم(38) فإنه يوضح عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في العراق للمدة (2003 – 2015)حيث نلاحظ أنّ عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لعام2015 بلغ(1296) مرفق سياحي بنسبة زيادة مقدارها(1.1%)عن عام2013 حيث كان عدد الفنادق ومجمعات الإيواء

[1]) رحمن حسن علي، جميلة سركي عبود، "الأثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة المياه في العراق والحلول الممكنة لها" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(11)، 2013، ص 6

السياحي(1267)مرفق سياحي، نلاحظ أيضا أنّ عدد الفنادق والمرافق السياحية بين عام (2007 – 2003) في حالة نقصان مستمر، حيث وصلت إلى أقل عدد خلال مدة الدراسة عام2007 إذ بلغت نحو(492) مرفق، نتيجة الأوضاع غير المستقرة أمنياً التي شهدها البلد آنذاك والذي نتج عنها إغلاق الكثير من هذه الفنادق من قبل ملاكها، ثم بعد ذلك أخذت أعداد هذه الفنادق والمرافق السياحية بالزيادة حتى بلغت نحو(1296) مرفق عام2015، وبلغ عدد المشتغلين لنفس العام(8182) مشتغلٍ، وبلغ مجموع الأجور والمزايا نحو(37822) مليون دينار، بنسبة انخفاض مقدارها(13.3%) عن سنة 2013، حيث كان مجموع الأجور والمزايا المدفوعة نحو(50297) مليون دينار.

جدول –38–

المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ونسب التغير للمدة(2003 – 2015)

السنوات	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	معدل التغير %	عدد المشتغلين	معدل التغير %	مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	معدل التغيير السنوي
2003	894	~	5335	~	2817	~~
2004	838	-6.3	5659	6.1	4506	60
2005	715	-14.7	4789	-15.4	9885	119.4
2006	505	-29.4	3349	-30.1	5638	-43
2007	492	-2.6	4574	36.6	12163	115.7
2009	662	16	6065	15.2	22225	35.2
2010	751	13.4	6071	0.1	25438	14.5
2011	929	23.7	7109	17.1	25577	0.5 2
2012	1084	16.7	7491	5.4	32454	26.9
2013	1267	16.9	8830	17.9	50297	55
2015	1296	1.1	8182	-3.7	37822	-13.3

المصدر: وزارة التخطيـــط، الجهـــــاز المركـزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير مســح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لعام 2015، ص 5

أما بالنسبة لأعداد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي حسب المحافظات لعام2015 والذي يبينها الجدول(39) نلاحظ أنّ محافظـــــة كربلاء المقدسة تأتي بالمرتبة الأولى حيث بلغ عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي فيها بنحو(602) مرفق سياحي وبنسبة بلغت نحو(46.5%)، ثم تليها محافظة بغداد حيث بلغت عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي فيها نحو(299) مرفق سياحي وبنسبة بلغت(23.1%)، ثم النجف الأشرف بعدد فنادق بلغت(247) مرفق وبنسبة بلغت(19.1%)، في حين تأتي محافظة القادسية بأقل عدد فنادق بنحو(7) فنادق وبنسبة شكلت نحو(0.5%). أما على مستوى القطاعات فقد شكل القطاع الخاص النسبة الأكبر بنحو(98.8%) من إجمالي عدد الفنادق. أما بالنسبة لأعداد المشتغلين، حيث بلغ عدد المشتغلين في محافظة كربلاء المقدسة نحو(3146) مشتغلٍ وبنسبة بلغت(38.5%)، بعدها بغداد بعدد(2873) مشتغلٍ وبنسبة شكلت(35.1%)، ثم تليها محافظة النجف الأشرف بعدد(1033) مشتغلٍ وبنسبة (12.6%)، في حين تأتي محافظة القادسية بالعدد الأقل من حيث عدد المشتغلين حيث بلغت نحو(21) مشتغلٍ وبنسبة بلغت(0.3%).أما بالنسبة للأجور والمزايا المدفوعة فشكلت بغداد النسبة الأعلى إذ بلغت نحو(38.2%)، ثم تليها محافظة كربلاء والبصرة والنجف الأشرف بنسب

شكلت نحو(33.6%) و(13.9%) و(10.9%) على التوالي، في حين تأتي محافظة القادسية بالنسبة الأقل التي شكلت نحو(0.1%) من إجمالي الأجور.

جدول(39) المؤشرات الإجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي حسب المحافظات لسنة 2015

المحافظة	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	معدل التغير%	عدد المشتغلين	معدل التغيير%	مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	معدل التغيير السنوي
كركوك	36	%2.8	131	%1.6	323	%0.9
بغداد	299	%23.1	2873	%35.1	14467	%38.2
بابل	8	%0.6	50	%0.6	140	%0.4
كربلاء	602	%46.5	3146	%38.5	12698	%33.6
واسط	10	%0.8	54	%0.7	170	%0.4
النجف	247	%19.1	1033	%12.6	4141	%10.9
القادسية	7	%0.5	21	%0.3	35	%0.1
المثنى	9	%0.7	61	%0.7	258	%0.7
ذي قار	12	%0.9	52	%0.6	152	%0.4
ميسان	10	%0.8	42	%0.5	189	%0.5
البصرة	56	%4.3	719	%8.8	5250	%13.9
المجموع	1296	%100	8182	%100	37823	%100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لعام 2015، ص 6

أما بالنسبة لأعداد المطاعم فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال المدة(2008 – 2013) وللتصنيفات كافةً نتيجة لما يمر به البلد من تدهور في الاوضاع الأمنية بفعل الإرهاب، وكما في الشكل(13).

شكل - 13- عدد المطاعم السياحية في بغداد والمحافظات للمدة 2008-2013

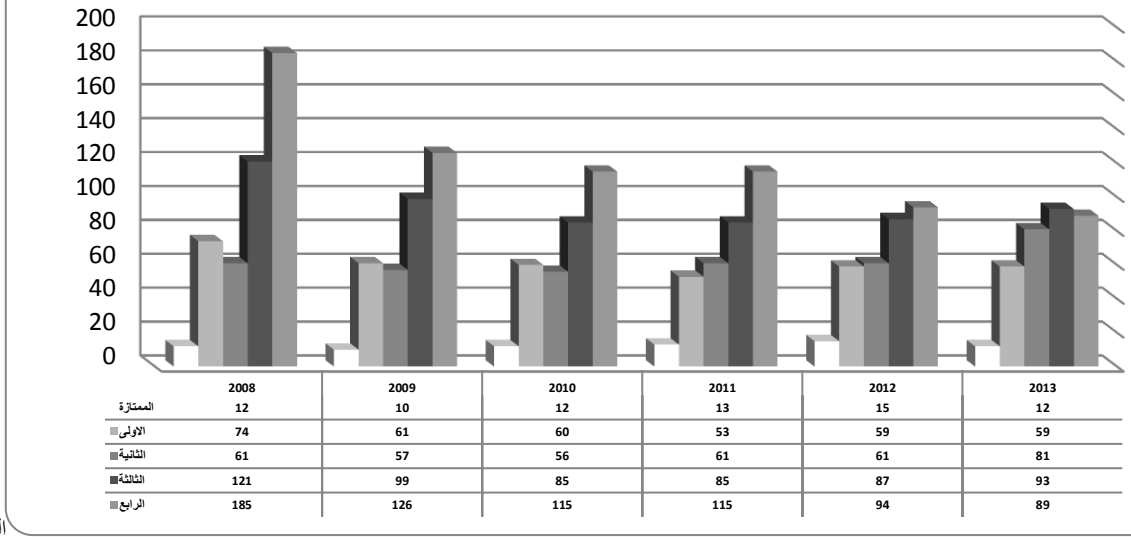

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات هيئة السياحة العراقية، قسم الدراسات والتخطيط، شعبة الاحصاء لعام2013

3-2-2-2:الطلب السياحي

يعبر الطلب السياحي عن المجموع الكلي لأعداد السائحين الذين يستخدمون العرض أو الخدمات السياحية الدينية سوآءً كانوا من مواطني البلد نفسه أو زوراً وافدين من بلدان أخرى[1].حيث يعتبر عدد السياح سوآءً من العرب أو الأجانب من المؤشرات المهمة التي تبين مدى تطور نشاط الحركة السياحية في البلد المعني، ولو نظرنا إلى الفقرات أدناه نُلاحظ ما يأتي:

أ. يتبين من خلال الجدول(40) التذبذب الحاصل في أعداد القادمين إلى العراق لغرض السياحة تبعاً للظروف السياسية التي يمر بها القطر، فقد بلغ هذا العدد(348362) سائح عام2003، لينخفض بشكل كبير إلى(21509) سائح عام 2005، حيث سجلت معدل نمو سالب بلغ (94.37%) نتيجة تدهور الحالة الأمنية للبلد خلال تلك المدة ، ثم عاد ليرتفع من جديد ووصل إلى نحو(863657) سائح عام 2009 نتيجة استقرار الحالة الأمنية للبلد.

جدول –40–

أعداد الوافدين للعراق للمدة (2003–2009)

السنة	اعداد السياح/الف (1)	معدل نمو السياح% (2)
2003	348362	~
2004	381834	9.61
2005	21509	-94.37
2006	507827	2261
2007	266922	-47.44
2008	504975	89.18
2009	863657	71.03

المصدر:

– العمود(1) هيئة السياحة ، قسم الدراسات والتخطيط، شعبة الإحصاء

– العمود(2) أحتسب من قبل الباحث

ب. من خلال بيانات الجدول(41)الذي يبين أعداد السواح القادمين إلى العراق ومن مختلف الجنسيات للمدة (2010 – 2015)، حيث نُلاحظ أنَّ الغالبية العظمى من السواح الأجانب هم بالدرجة الأولى من إيران بعدد(649013) سائح، وباكستان(77135) سائح، الهند (22733) سائح لعام 2015.

جدول –41–

أعداد الوافدين الى العراق من مختلف الجنسيات للمدة(2010 – 2015)

الجنسيات	2010	2011	2012	2013	2014	2015

[1]) عماد رعد صالح السلطان، ثامر صبري بكر الحيالي،" توظيف الصناعات الحرفية المحلية في تنشيط القطاع السياحي في العراق دراسة نظرية" ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد (12)، العدد(1)، 2012، ص439

اليمن	3	143	86	61	20
سوريا	129	287	251	40	37	20
مصر	---	1	10	5	15	13
ايران	1413792	1430908	989787	787195	753242	649013
الهند	17255	17949	27530	25726	18818	22733
باكستان	15043	23594	38259	38081	56298	77135
افغانستان	1673	7674	8845	8857	4560	1435
اذربيجان	2098	5778	12923	15490	13644	---
سريلانكا	---	---	17	32	16	36
إندونيسيا	68	120	71	208	376	131
منيمار	---	---	5	117	34	78
بريطانيا	28	44	1390	646	547	1317
المانيا	---	1	47	36	44	63
فرنسا	---	12	134	150	142	143
تركيا	1247	1046	4826	969	917	1080
هولندا	---	---	15	37	33	---
النرويج	---	2	5	7	40	49
روسيا		35	68	96	5	67
امريكا	29	15	579	467	278	759
كندا	6	11	491	300	180	487
تنزانيا	---	26	809	113	253	
كينيا	---	---	221	36	19	61
مدغشقر	---	---	37	49	54	51
استراليا	---	---	122	155	153	322
متعددة الجنسيات	51181	12706	24269	12634	11649	151832
المجموع	1502549	1500212	1110854	891532	904790	906855

المصـــدر: هيئة السياحة العراقية ، الاحصاءات، 2015

ت. يبين لنا الجدول(42) صافي المكاسب المتحققة في السياحة العراقية للمدة(2003 – 2015) والذي يتضح أنّ إجمالي الإيرادات المتحققة خلال مدة الدراسة بلغت(1.603.995)مليار دينار في حين بلغت المصاريف للمدة نفسها (397.043) مليون دينار، مشكلة بذلك وللمدة ذاتها مكاسب سياحية بلغت(1.206.952) مليار دينار،مما يوضح أهمية هذه الصناعة في زيادة مصادر الدخل الوطني وتغيير مسار الاقتصاد العراقي.

جدول – 42–

صافي المكاسب المتحققة لقطاع السياحة للمدة (2003 – 2015) (مليون دينار)

السنوات	مجموع الايرادات (مليون دينار) (1)	مجموع المصاريف (مليون دينار) (2)	صافي المكاسب المتحققة (1–2)	معدا النمو السنوي لصافي المكاسب المتحققة%
2003	80363	6460	73903	~
2004	46655	13879	32776	-55.65
2005	34224	13049	21175	-35.39
2006	48740	10514	38226	80.52
2007	63768	11744	52024	36.10
2009	119035	23446	95589	83.74
2010	144854	30172	114682	19.97
2011	176273	53471	122802	7.08
2012	211492	64943	146549	19.34
2013	261392	69390	192002	31.02
2015	417199	99975	317224	65.22
المجموع	1603995	397043	1206952	

المصدر: – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لعام 2015، مصدر سابق ،ص 6

– صافي المكاسب احتسبت من قبل الباحث ، السنوات (2008) و (2014) غير متوفرة في بيانات وزارة التخطيط العراقية.

ث. أما الجدول(43) فيبين أنَّ إجمالي الإيرادات المتحققة للتجارة الداخلية(الفنادق)وحسب المحافظات لسنة2015 بلغت(417.199) مليون دينار وبنسبة زيادة بلغت نحو(26.3%)عن عام2013 حيث بلغت نحو(261.392) مليون دينار ،إذ احتلت محافظة كربلاء المقدسة أعلى نسبة بلغت نحو(45.9%) تليها بغداد بنسبة(22.6%)، تليها النجف الأشرف بنسبة بلغت(20.9%)، ثم بعدها محافظة البصرة بنسبة(7.4%) من إجمالي الإيرادات المتحققة .

جدول –43–

المؤشرات الإجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي حسب المحافظات لسنة 2015

المحافظة	عدد النزلاء	النسبة %	عدد ليالي المبيت	النسبة %	مجموع الايرادات (مليون دينار)	النسبة %	مجموع المصروفات (مليون دينار)	النسبة %
كركوك	96844	%2	545342	%3.8	2839	%0.7	677	%0.9
بغداد	1422384	%28.9	1919482	%13.4	94240	%22.6	33280	%33.3
بابل	17816	%0.4	18840	%0.1	1611	%0.4	236	%0.2
كربلاء	2557623	%52	6663670	%46.6	191551	%45.9	44769	%44.8
واسط	8541	%0.2	146599	%1	5203	%1.2	341	%0.3
النجف	490632	%10	4344564	%30.4	87383	%20.9	14610	%14.6
القادسية	39064	%0.8	42078	%0.3	740	%0.2	136	%0.1
المثنى	7045	%0.1	46185	%0.3	1282	%0.3	213	%0.2
ذي قار	14994	%0.3	32396	%0.2	508	%0.1	137	%0.1
ميسان	34714	%0.7	43049	%0.3	889	%0.2	183	%0.2
البصرة	232158	%4.7	492232	%3.4	30953	%7.4	5203	%5.2
المجموع	4921815	%100	14294437	%100	417199	%100	99785	%100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لعام 2015، مصدر سابق ،ص 6

3–2–3: التحديات التي تواجه صناعة السياحة في العراق

بالرغم من مقومات الجذب السياحي الذي يتمتع بها البلد إلا إنَّ هذه المقومات لم يتم استثمارها بشكل ينهض بواقع هذا النشاط السياحي وأهميتهُ إلى المستوى المطلوب، وهذا يعود إلى العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه تنمية السياحة في العراق والتي من أهمها [1] :

أ. تدهور الوضع الأمني في العراق وعدم استقراره، إذ يعد توافر الأمن والاستقرار في البلد عامل مهم ورئيس في زيادة الطلب السياحي.

ب. محدودية التخصيصات المالية لهذا النشاط السياحي واقتصارها على جوانب ضيقة وهذا ما بينته خطة التنمية الوطنية(2010 – 2014)حيث تم تخصيص ما نسبته(17%)من الاستثمارات المخصصة لقطاع المباني والخدمات والتي تشمل(الاسكان، الصحة، السياحة وغيرها) بالتالي عدم استقلالية هذا القطاع بحجم التخصيصات الاستثمارية بالرغم من أهميته كقطاع مهم من قطاعات التنمية الاقتصادية.

ت. غياب وجود شركات استثمارية خاصة أو مساهمة في المجال السياحي أو الثقافي واقتصارها على اشخاص مستثمرين بإمكانات لا تتلاءم مع المتطلبات الاستثمارية الضخمة لهذا القطاع السياحي.

ث. ضعف في المرافق الأساسية والخدمات من بنى تحتية(مطارات، فنادق خصوصاً فنادق الدرجة الممتازة والأولى، طرق ووسائط نقل سريعة ،كهرباء، الصرف الصحي، خدمات ترفيهية وخصوصاً في المناطق التي تحتوي على مواقع أثرية و دينية ، ومصايف) .

ج. انعدام أساليب الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات المخصصة من قبل الدولة للتسويق والاحصاءات والبحوث والاعلام السياحي.

ح. عدم كفاية القوانين الرادعة للحد من مشكلة تهريب الأثار والقطع التاريخية نتيجةً لما يمر به البلد من ظروف استثنائية ،الأمر الذي نتج عنها تفاقم هذه المشكلة وتقويض معالم السياحة [2].

خ. عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وأفاق تنميتها وتطويرها.

د. الفساد المالي والإداري وسوء استخدام الموارد.

[1]) الهام خضير شبر،" التصنيع السياحي واستراتيجية التنمية السياحية الوطنية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(41)، 2014، ص 345

[2]) حمادي عباس حمادي ، حيدر عبود كزار ،" استراتيجية التنمية السياحية في العراق "، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (11)،العدد(3) ،2008، ص 264

3-2-4: إمكانية تطوير صناعة السياحة في العراق

على الرغم من امتلاك العراق قاعدة واسعة من مقومات الجذب السياحي إلا انهُ لم يتم استغلالها بالشكل الذي يتلاءم مع أهمية هذه الصناعة في العراق، ومن أجل تفعيل دور صناعة السياحة في العراق لاسيما دعم ميزان المدفوعات العراقي وتقليص فجوة العجز منه كونها ستمثل مورداً مهماً للعملات الاجنبية، فضلاً عن مساهمتها في تخفيف معدلات البطالة ينبغي العمل على تحقيق ما يلي: **أولا.** التركيز على السياحة الدينية كمرحلة أولى من مراحل تطوير صناعة السياحة في العراق، نظراً لوجود الطلب المتزايد على هذا النوع من السياحة والمتمثل في زيارة العتبات المقدسة، فضلاً عن انخفاض النفقات لتشجيع هكذا نوع من السياحة كون الطلب هو أصلاً موجود وبشكل متزايد لاسيما بعد إنّ أصبح البلد يضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية. وهذا يتطلب الآتي[1]: توسعة العتبات المقدسة بما يتناسب مع الاعداد الكبيرة للزائرين، ومحاولة الاستفادة من تجارب بعض البلدان في هذا المجال، والاهتمام بالصناعة الفندقية وتطويرها وفقا للمعايير الدولية لأنه وكما لا حظنا مسبقاً إنّ أغلب الفنادق الموجودة هي فنادق من الدرجة الرابعة وفنادق شعبية تمتلك درجة تصنيف متواضعة وتفتقر إلى الشروط الصحية، فضلاً عن تشييد بنية تحتية متطورة لاسيما في مجالات شبكات النقل الداخلي والخارجي، وتوفير الطاقة الكهربائية بما يتناسب مع الأعداد المتوقعة للوافدين، وتطوير شبكات الماء بالشكل الذي يتناسب مع حاجات السياحة الدينية. وكذلك إقامة مكاتب متخصصة لتفعيل هذا النشاط أسوةً بما هو موجود في بلدان العالم الأخرى، والتركيز أكثر على البلدان التي توجد فيها نسبة مرتفعة من الراغبين لزيارة المراقد المقدسة، فضلاً عن تسهيل إجراءات الدخول إلى البلد من خلال اتباع أساليب حديثة ومريحة للوافدين خصوصاً في مكاتب السفر الحدودية.

ثانياً. زيادة الاهتمام بالنشاط السياحي في العراق من خلال الآتي[2]: توسيع دور الدولة الداعم لهذا القطاع السياحي من خلال زيادة التخصيصات المالية لبناء المشاريع والبنى التحتية كونه يعتبر الرديف الثاني بعد القطاع النفطي، وتوفير البيئة المناخية الجاذبة للاستثمار السياحي سواءً كانت محلية أو عربية أو أجنبية، كذلك تفعيل دور الإدارة المحلية في جميع محافظات القطر في عملية ادارة واستخدام الأراضي والبنى التحتية، و العمل على تقديم حوافز للمستثمرين من الشركات لتشجيعهم على دخول اتفاقات لشراكات بين القطاعين الخاص والعام مع الحكومة في المشاريع السياحية، وضرورة الاتفاق مع شركات دولية متخصصة لصيانة المعالم السياحية المهددة بالزوال كما في ملوية سامراء والمدائن وما تم تدميره في مدينة الموصل.

ثالثاً. أنّ تكون خطة التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة المركزية للدول للتنمية الاقتصادية.

---

[1]) فارس كريم بريهي ،" تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق"، مصدر سابق، ص 35,34

[2]) ايمان عبد خضير ، عبير علي كاظم ،" دور صناعة السياحة في تطوير الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2009) "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(18)، العدد(67)، 2012، ص 187-188

رابعاً. نشر الوعي السياحي من خلال: تكثيف البرامج التوعوية عن طريق النشرات الإرشادية حول الوعي السياحي وتوجيه برامج اعلامية خاصة بالمعالم السياحية الداخلية والاهتمام بالمواقع والمعالم التاريخية، فضلاً عن تشجيع التدابير المحافظة على السمات المادية للسياحة البيئية المستدامـــة.

خامساً. إعادة تنمية وتطوير الأهوار لما تحتويه هذه المناطق من حياة طبيعية من أسماك وطيور ونباتات طبيعية ومناظر جميلة وخلابة ولما تتمتع به من مقومات ثقافية وحضارية تعود جذورها إلى(2750 – 3000) ق.م وقد قامت فيها مدن عدة منها سومر واور على بعد(18) كم غرب الناصرية، واريدو التي تبعد(40)كم عن مدينة الناصرية، وفيها من الآثار الباقية(الزقورة الحمراء)[1]، ومن أجل خلق وتنمية هذه المناطق ينبغي الأخذ بعدة اعتبارات منها: إقامة مشاريع سياحية تتناسب وبيئة المنطقة لضمان إمكانية مساهمة السكان المحليين فيها وتوفير فرص عمل لهم ورفع مستواهم المعيشي والتي من الممكن أنّ تصبح منطقة الاهوار من المناطق المهمة لممارسة النشاط السياحي خصوصاً اذا تم توفير منتجعات سياحية وفنادق داخل هذه المناطق أو بالقرب منها وانشائها بالاعتماد على المواد الأولية المتوفرة فيها، فضلاً عن اقامة الدور السياحية ومراكز الاستراحة والمضايف بشكل قرى سياحية متكاملة الخدمات، وإقامة مراسي للزوارق لكافة المستلزمات الإدارية والفنية، وإقامة الأسواق والمحلات التجارية لتوفير السلع الأساسية والكمالية، وإقامة المتاحف المتخصصة التي تبين طبيعة الحياة البرية والحيوانية والنباتية، والاهتمام بالممرات المائية لتشكيل طرق النقل والاستفادة منها في الجولات السياحية، فضلاً عن إصدار قوانين لحماية بيئة المنطـقة والمجتمعـــات المحليـة والســكان.

سادساً. خصخصة المرافق السياحية، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع السياحة العراقـية بوصفها وسـيلة فاعلة في رفــع كفاءة الاداء وتـحقيق مستوى من التنمــية[2]. **سابعاً**. بناء صناعات داعمة للنشاط السياحي توفر متطلبات هذا النشاط بمستوى عالي من الكفاءة، منها الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي التي ترتبط بشكل مباشــر بدعــم هذا النشـاط.

[1]) سوسن صبيح حمدان،" الافاق المستقبلية لنشاط السياحة في اهوار العراق" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(25) ، 2008، ص206

[2]) كريم سالم حسين، قاسم جبار خلف" تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات ..التحديات ..المتطلبات" بحث مستل من رسالة الماجستير، مجلــة القــادسـيــة للعلــوم الاقتصــادية والادارية، المجلــد(18)،العدد(1)، سنة 2016، ص162

المبحث الثالث

المناطق الحرة وتأثيراتها الممكنة في تنويع الاقتصاد القومي

3-3-1: المناطق الحرة في العراق (النشأة ، الأهداف، المقومات)

3-3-1-1: نشأة المناطق الحـرة في العراق

بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية والعلمية والتقنية التي يشهدها العالم، فقد حرص العراق على إتباع سياسات اقتصادية داعمة ومعاضدة للقطاع الخاص، والعمل على تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار منها إنشاء المناطق الحرة (Free Zones)[1]. حيث ترجع محاولات إنشـاء المناطق الحرة في العراق في أواخر الستينات من القرن المنصرم، عندما جاء بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم(173) لسنة 1969 الذي يقتضي بإقامة مناطق حرة في العراق بقرار من وزير المالية للانخراط في هذا النشاط الاقتصادي، فقد تم إنشاء أول منطقة حرة في ميناء أم قصر خلال نفس العام ويعود استثمارها للموانئ العراقية وكان الاستثمار فيها مختلطاً عراقياً من قبل الحكومة العراقية، وعربياً من قبل الشركات العربية، وأجنبياً من قبل شركات فرنسية كانت تعمل داخل العراق، بلغت المساحة التي خصصت لها(7500)م^2، وانحصر نشاطها على التخزين التجاري فقط الذي كان محدوداً ومتواضعاً الأمر الذي لم يساعد على استمرارها لمدة طويلة. ثم بعد ذلك صدرت مجموعة من القوانين التشجيعية للاستثمارات من خلال إعفاءها من الضرائب والرسوم والتي من أهمها قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى رقم(157) للفترة (1975 – 1980) وقانون رقم(60) لعام 1985، وقانون تشجيع الاستثمار العربي رقم(46) لعام 1988، إضافة لذلك قوانين تشجيع الاستثمار المحلي والصناعي ورعاية المناطق الأقل تطوراً من حيث الإعفاءات من الفوائد المصرفية المترتبة على القروض[2]. ثم بعد ذلك وخلال عقد التسعينات من القرن المنصرم وبالذات في عام1997 تم إصدار قرار كمركي ينص على إقامة منطقة حرة(تجارية–صناعية) في جنوب العراق في منطقة خور الزبير تهدف إلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي. وفي 1998/5/7 صدر قانون رقم(3) الذي تم بموجبه تأسيس الهيئة العامة للمناطق الحرة والذي أصبحت منفذاً جديداً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية وخلق فرص عمل وإدخال تكنولوجيا متطورة[3]، ومنذ عام1997 شهد العراق افتتاح ثلاث مناطق حرة هي كالآتي:

أولاً. المنطقة الحرة في خور الزبير: تقع إلى الجنوب الغربي من محافظة البصرة على بعد(45) كم^2، تبلغ مساحتها(1000000)م^2، أما مساحة المنطقة التوسعية فتبلغ بنحو(20.364.200)م^2،، تعتبر نقطة وصل مهمة لخطوط التجارة الدولية لما لها من موقع جغرافي مطل على الخليج العربي، فضلاً عن إنها تمتلك عمقاً تجارياً

[1]) فارس كريم بريهي، " تفعيل المناطق الحرة في العراق ضرورة لدعم وتنشيط الاقتصاد الوطني"، مجلة التجارة العراقية ، العدد (13) ، 2011، ص 25

[2]) علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد،" الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص والتحديات "، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، 2011، ص 15

[3]) فارس كريم بريهي، " تفعيل المناطق الحرة في العراق ضرورة لدعم وتنشـــيط الاقتصاد الوطني" مصـدر سابق،ص25

وسوقياً نحو السوق العراقية والخليجية ومنها إلى الأسواق الآسيوية، كما أنها على بعد(20)كم من ميناء خور الزبير، فضلاً عن قربها من مواقع الخامات والمواد الأولية مثل معمل البتروكيمياويات ومعمل الغاز السائل ومصافي النفط ومعمل الحديد والصلب ومعمل الإسمنت ومعمل الأنابيب، كذلك وجود المنتجات الحيوانية والزراعية والثروة السمكية والتي تعتبر مدخلات للعديد من الصناعات[1]، فضلاً عن موقعها وسط شبكة مفتوحة من وسائط النقل البري والبحري.

ثانيا. المنطقة الحرة في نينوى(فلفيل):تم افتتاح هذه المنطقة في محافظة نينوى عام1999على طريق (الموصل – زاخو) على بعد(20) كم شمال محافظة الموصل، تبلغ مساحتها(400.000)م^2، أما مساحة المنطقة التوسعية فتبلغ بنحو (3.978.000) م^2، تتميز بموقع جغرافي مهم فهي تقع على مفترق الطرق البرية في اتجاهات مختلفة إلى الاردن وسوريا وتركيا، فضلاً عن إنها قريبة من مصادر العديد من الخامات والمواد الأولية والمنتجات الحيوانية والزراعية، كما إنها تحتوي على أرض خصبة للاستثمارات الصناعية في مجالات الصناعة التجميعية للسيارات والأجهزة الكهربائية والمكائن والآليات وغيرها[2].

ثالثا.المنطقة الحرة في القائم: تم إنشاء هذه المنطقة عام2001 في الجزء الشمالي الغربي من محافظة الأنبار على الحدود العراقية السورية، تبلغ مساحتها(70.000)م^2،أما مساحة المنطقة التوسعية فتبلغ (433.143) م^2، فضلاً عن ذلك إلى امتلاك الهيئة لقطعة أرض أخرى تقع على طريق عكاشات تبلغ مساحتها بنحو (6.610.000)م^2، ترتبط المنطقة الحرة في القائم بمحافظة الأنبار بالطريق البري (القائم ,بغداد ,البصرة) وصولا إلى الخليج العربي، ويرتبط طريق(القائم-عكاشات) بالطريق السريع الممتد من(الرطبة – طريبيل) إلى الحدود الأردنية، وهذا الموقع جعلها متميزة تجارياً كونها تعد حلقة الوصل للتجارة المقبلة من جنوب شرق أسيا عن طريق المحيط الهندي والخليج العربي إلى أوربا، وشمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط وبالعكس، وترتبط بالكثير من خطوط السكك الحديدية فترتبط بخط(القائم ,بغداد ,البصرة ,خور الزبير , أم قصر) وصولا إلى الخليج العربي، وترتبط بخط سكة حديدية (القائم , حديثة ,بيجي ,الموصل) وصولا إلى الحدود التركية[3].

3-3-1-2: أهداف المناطق الحـــرة العراقية[4]

أ- دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

ب- جذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية وتوظيفها داخل الدولة في مختلف النشاطات الاستثمارية.

---

[1]) تقي سالم العاني ،" المناطق الحرة أهميتها وسبل تطويرها "مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،المجلد(1)،العدد(1)، 2002،ص5

[2]) وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة ، التقرير الاداري، 2007، ص1

[3]) كمال البصري" أهمية المناطق الاقتصادية الاستثمارية" المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي" 2012، ص12

[4]) وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة ، " تقرير عن المناطق الحرة في العراق" ، 2002، ص 3

ت- العمل على توظيف المدخرات المحلية واستثمارها في المجالات التجارية والصناعية ومختلف الأنشطة المقامة في المناطق الحرة العراقية.

ث- إدخال التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية .

ج- تنشيط قطاع النقل والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ح- تنشيط تجارة الترانزيت وتشجيع الصناعات التصديرية .

خ- رفد الاقتصاد العراقي بالعملات الأجنبية ودعم ميزان المدفوعات.

د- توفير فرص عمل للقوى العاملة المحلية وزيادة مهاراتهم وتطويرها.

ذ- تنمية وتطوير المناطق النائية واستغلالها في إقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة.

ر- تعزيز دور القطاع الخاص وتفعيلة في إنشاء المناطق الحرة العراقية الخاصة والمشتركة .

ز- تعزيز الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات السلعية، الإنتاجية، الخدمية في المناطق الحرة مع ما يتممها في الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الوطني.

3-3-1-3: مقومات نجاح المناطق الحرة في العراق

أولاً. الموقع الجغرافي: يمتلك العراق موقعاً استراتيجياً وسيطاً بين بلدان العالم، فهو قريب من الأسواق العالمية، حيث يطل على الخليج العربي من جهة وعلى مشارف أوربا من جهة أخرى، مما يجعلهُ نقطة وصل مهمة لخطوط التجارة الدولية بين الشرق الأدنى والعالم الغربي، ويساعد في ذلك وجود المطارات والمنافذ الحدودية والموانئ العراقية،مع ارتباط العراق بشبكة من الطرق البرية السريعة وخطوط السكك الحديدية وخطوط الملاحة البحرية، ومن هذا المنطلق يمكن ملاحظة هذه الأهمية الاستراتيجية من خلال الجدول(44) الذي يبين حجم التجارة المتوقع عبورها عبر الموانئ العراقية للمدة(2020 – 2040) والذي يبين من خلاله تنامي الحجم المتوقع لتجارة العراق الخارجية،إذ ترتفع من(380) مليون طن سنوياً عام2020 إلى(510) مليون طن سنوياً عام2040 وهو ما يبين بوضوح تصاعد أهمية موقع العراق على خارطة العراق الدولية.

جدول -44-حجم التجارة المتوقع مرورها عبر الموانئ العراقية للمدة من (2020 – 2040)

التفاصيل	الحجم (مليون طن)		
السنة	2020	2030	2040
تجارة العراق الخارجية المتوقعة	45	70	95
تجارة الترانزيت المتوقعة	335	385	415
اجمالي الطلب المتوقع على موانئ العراق	380	455	510

Source: Italian Consortium for Iraqi Transport Infrastructure, IRAQI TRANSPORT MASTER PLAN-Executive Summary, (ITMP) A joint Project between Iraqi Government & Italian Government , October 2005, P14

نقلا عن: هاشم مرزوك الشمري ، جعفر عبد الامير الحسيني "المناطق الحرة وامكانية الاستفادة منها في عملية التحول الى الاقتصاد الحر في العراق" مجلة جامعة بابل، للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(208) ، العدد (14)، 2015، ص 65

ثانياً.الموارد الاقتصادية: يعتبر العراق واحد من مكامن الاستثمارات الصناعية لتواجد الطاقة الرخيصة المتمثلة بالنفط والغاز ومنتجاتهم كالأسمدة والبتروكيمياويات، والخامات كالكبريت، والفوسفات، والثروة الحيوانية والسمكية، والمنتجات الزراعية، كل هذا فضلاً عن الاحتياطي من النفط الخام الذي قدر بـ(142.5) مليار برميل عام2015 الذي مثل(11.76%) من احتياطي(OPEC)و(9.54%) من احتياطي العالم، مما يتيح له المجال لقيام مشاريع وصناعات نفطية وبتروكيمياوية كبيرة.

ثالثاً. انخفاض الكلف: إنَّ ما يميز الاستثمار في المناطق الحرة في العراق مقارنةً مع بعض البلدان المجاورة هو الكلف المتدنية للاستثمار في المشاريع سواءً التكاليف الاستثمارية أم التكاليف التشغيلية، حيث يرجع سبب انخفاض هذه التكاليف إلى مجموعة من الأسباب التي منها، انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل النقد الأجنبي الأمر الذي يجعل من مستلزمات الإنتاج المحلية من السلع الوسيطة والخامات والمواد الأولية منخفضة القيمة، فضلاً عن قرب المناطق الحرة من مصادر المواد الأولية والخامات.

رابعاً. المقومات التشريعيـة: إنَّ الغاية الأساسية من وضع التشريعات والقوانين الخاصة في المناطق الحرة في العراق هو جذب الاستثمارات إليها من خلال الإعفاءات الضريبية والحوافز والضمانات التي تمنح للمستثمرين الأجانب أم المحليين فضلاً عن المرونة والسهولة في عملية التعاقد، كل هذا يهدف تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين.

خامساً. الأسواق الواسعة: تعتبر الأسواق العراقية من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة الحجم نتيجة ارتفاع الميل للاستهلاك بسبب ارتفاع القوة الشرائية للمستهلك العراقي، فضلاً عن إنّ المناطق الحرة العراقية قريبة من الأسواق الخارجية وبالذات دول مجلس التعاون العربي وتركيا والأردن، وسوريا، وإيران، مع إمكانية الامتداد للأسواق الأخرى في أوربا وأسيا. بالإضافة إلى إمكانية تجارة المرور العابر(الترانزيت) إلى أسواق ايران وسوريا والأردن وتركيا.

سادساً.الخدمات اللوجستيكية والتسهيلات الإدارية: حيث تتوفر وسائل اتصالات دولية حديثة وخدمات الطرق، الكهرباء، الماء، موقف للشاحنات، فضلاً عن توفر الخدمات الأخرى مثل الفنادق والمطاعم والوقود، والخدمات الصحية، والجمارك .

سابعاً. وفرة الأراضي المخصصة للاستثمار: تمتلك الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية مساحات واسعة من الأراضي ذات الموقع الاستراتيجي لكافة الأنشطة وهي(ملك صـرف) للهيئة بالتالي يجعل هذا الأمر تخصيص الأراضي للمستثمر عملية سهلة ومرنة وتحت سلطتها بدون حاجة المستثمر إلى مراجعة جهات أخرى.

ثامناً.توفر الأيدي العاملة[1]:المتمثلة بتنوع الاختصاصات من خريجي المعاهد التقنية والإدارية والجامعات التي تمتلك الخبرة في مجالات العمل المتنوعة، فضلاً عن إنّ أجور هذه الأيدي منخفضة مقارنةً مع مثيلاتها في الخارج هذا الأمر سوف يجنب المستثمر الأجنبي أعباء جلب العمالة من الخارج .

أما بالنسبة لمزايا الاستثمار في المناطق الحرة العراقية فهي كالآتي[2]: حرية المستثمر في اختيار نوع النشاط الذي يرغب الاستثمار فيه، تتراوح مدة الاستثمار في النشاط الصناعي بـ(25) سنة أما الأنشطة التجارية والخدمية بـ(15) سنة وهذه المدة قابلة للتجديد حسب رغبة المستثمر وموافقة الهيئة، عدم وجود قيود على رأس مال المستثمر أو جنسيته، الحرية في اختيار الشكل القانوني للمشروع(شركة، مشروع فردي، مشاركة)، فرص الاستثمار الأجنبي(100%)ولا ضرورة لوجود الشريك المحلي، حرية تحويل الأرباح والأموال المستثمرة، حرية استخدام الأيدي العاملة الأجنبية ومنحهم تأشيرات الدخول، حرية الاستيراد والتصدير وعدم الخضوع لقيود الاستيراد والتصدير إلا ما يدخل إلى البلد، منح المستثمرين الأجانب تسهيلات الإقامة و حرية تحديد نسب الأرباح فضلاً عن حرية تحديد أسعار المنتجات، حرية التشغيل لحساب الغير لاستغلال ما يقدمه المشروع من خدمات.

3-3-2: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة في العراق

بينت الأبحاث والدراسات أنَّ الغايات الأساسية التي تسعى إليها المناطق الحرة ليست تحقيق أرباح وإيرادات تجارية فقط وإنما لها أبعاد تسعى من خلالها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية على مستوى البلد عموماً، وعلى مستوى المدينة على وجه الخصوص، كونها تعتبر استراتيجية جديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدولة، ومن أبرز هذه الأبعاد يمكن التطرق إليها هي: [3]

3-3-2-1:الأبعاد الاقتصادية(The Eeconomic Dimensions)

أولاً. البُعد المالي(The Financial Dimension)*:* يعتبر الهدف المالي من الأهداف الرئيسة التي يمكن من أجلها تنشأ المناطق الحرة، حيث اثبت ومن خلال تجارب الدول السابقة المضيفة لهذه المناطق الحرة فاعليتها في أيجاد مصادر بديلة للدخل تضاف إلى تشكيلة مصادر الإيرادات العامة للدولة عن طريق (استحصال الرسوم ، بدلات التصدير، تأجير الأراضي) بالإضافة عما يمكن دفعهُ من قبل المستثمر لقاء الخدمات المقدمة في تلك المناطق الحرة، حيث شهدت المناطق الحرة العراقية تطوراً في إيراداتها المتحققة ومصروفاتها خلال المدة(2003 – 2015)وكما موضح في الجدول (45).

جدول -45-

[1]) وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة ،"دليل المناطق الحرة في العراق 2015 "، ص 4
[2]) وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة،" دليل المناطق الحرة في العراق 2016" ص 5
[3]) تقي سالم العاني،" المناطق الحرة اهميتها وسبل تطويرها "مصدر سابق ،17

تطور إيرادات ومصروفات الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية للمدة (2003 – 2015)

السنة	الايرادات (الف دينار)	المصروفات (الف دينار)	الفائض المتحقق (الف دينار)	نسبة التطور الايرادات %	نسبة التطور المصروفات%	نسبة المصروفات الى الايرادات %
2003	714928+120000	285198	549730	-69.5	-11.5	40
2004	937090	916880	20210	30	221	98
2005	919085	1018374	-99289	-2	11	111
2006	943389	1276316	-332927	2.6	25	35
2007	449870	1672918	-1223048	-52	31	271
2008	1289130	2401455	-1112325	187	44	186
2009	2448544	2445898	2646	90	2	99.8
2010	3312336	2580851	731485	35	6	78
2011	2271066	2637353	-366287	-31	2	116
2012	2885718	2749412	136306	27	4	95
2013	5394823	2659191	2735632	87	-4	49
2014	9082200	2882498	6199702	68	10	32
2015	7580705	3015859	4564846	-17	5	40

المصدر : وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية، التقرير الإداري السنوي لسنة 2015،ص 7

نلاحظ من خلال البيانات أعلاه، أنَّ الفائض المتحقق لنشاط الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية قد شهد تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة من 2003 حتى عام2015 بحيث نشاهد أنّ هناك قيم سالبة في الكثير من السنوات في الوقت الذي كان من المفترض أنَّ تسهم الإيرادات التي تحققها هذه المناطق الحرة في الموازنة العامة للدولة العراقية. وبالعودة إلى نفس بيانات الجدول (45) نجد أنّ حصيلة إيرادات المناطق الحرة خلال مدة الدراسة بالعملة المحلية قد شهدت تطوراً ومن الممكن أنّ ترفع من إمكانية إسهامها في الموازنة العامة للدولة إذا ما توفرت وتكاملت الفرص الاستثمارية وأخذت العقبات طريقها للزوال. أما حصيلة إيرادات الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية الثلاث بالعملة الأجنبية فقد اختلفت خلال مدة الدراسة(2003 – 2015) بين الحدود الدنيا التي بلغت(53.337) ألف دولار عام2003، في حين جاءت اقصى حصيلة عام2014 بلغت(6.880.813) مليون دولار، كما مبين في بيانات الجدول (46).

جدول -46-

ايرادات الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بالعملة الأجنبية للمدة (2003 – 2015)

السنة	الإيراد /دولار	نسبة التطور %
2003	53,337	-98%
2004	596,960	1019%
2005	593,633	-0.6%
2006	707,896	%19,3
2007	568,723	-20%
2008	914,754	60%
2009	2,158,747	136%
2010	3,196,589	48%
2011	1,791,850	-44%
2012	3,129,485	75%
2013	5,621,745	80%
2014	6,880,813	22%

2015	5,543,845	-19

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ، التقرير الاداري السنوي لسنة 2015، ص 9

ثانياً: البُعد الاستثماري(The Investment Dimension)

لقد حددت القوانين مدة الاستثمار في الأنشطة التجارية والأنشطة الخدمية بمدة زمنية(15)عام، أما المشاريع الصناعية فقد حددت بمدة زمنية(25)عام، مع إمكانية تجديدها مع تأمين حق المستثمر في التصرف بالمشروع، وعدم إجباره على أي قيود فيما يخص هيكل وعدد العاملين المستخدمين من قبله، فضلاً عن وضع تسهيلات إدارية فيما يخص الدخول والإقامة للمستثمرين والعاملين الأجانب، حيث وضعت القوانين للبدلات والأجور المحددة مراعين في ذلك الأجور والبدلات للمناطق الحرة المجاورة[1]، والشكل رقم(14) يبين ماهية الأنشطة الاقتصادية المتوطنة ضمن المناطق الحرة العراقية وكالآتـــــي.

شكل – 14 –طبيعة الأنشطة المتوطنة ضمن المناطق الحرة العراقية السارية النفاذ لغاية 31 / 12 / 2015

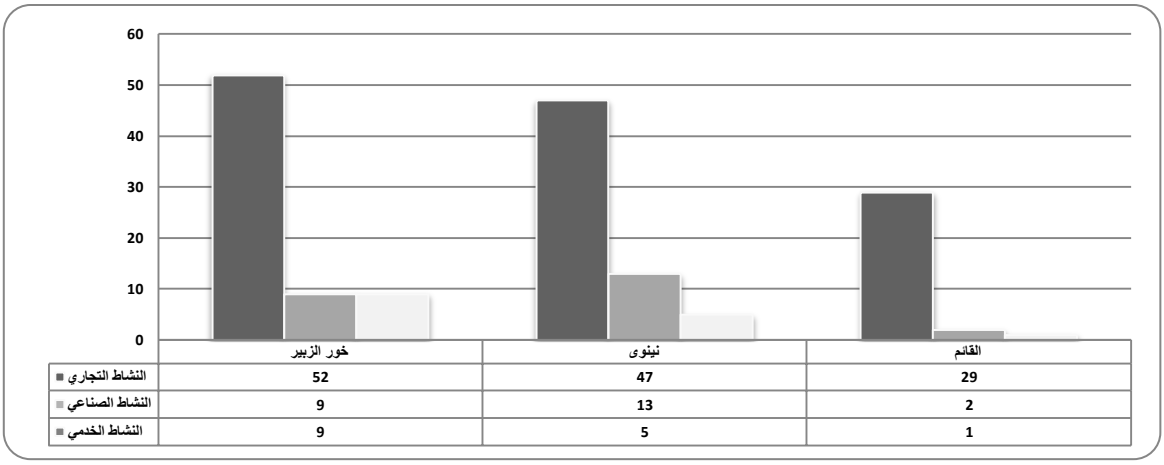

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على : وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية، التقرير الاداري السنوي لسنة 2015، ص 7

حيث نُلاحظ من خلال بيانات الشكل أعلاه، أنَّ النشاط التجاري أحتل النسبة الأكبر بين النشاطين الخدمي والصناعي من العقود الموقعة في تلك المناطق الحرة العراقية، إذ بلغت المشاريع التجارية المتوطنة في تلك المناطق الحرة(128) مشروع، يليه النشاط الصناعي(24)مشروع، والنشاط الخدمي(15)مشروع، وبالعودة إلى الشكل التوضيحي أعلاه نُلاحظ أنّ المنطقة الحرة في خور الزبير تفوقت على نظيراتها في نينوى والقائم، حيث بلغ إجمالي مشاريع خور الزبير(70) مشروعاً، في حين أنّ نينوى بلغت(65)مشروعاً. أما النشاطات التي تمارسها المناطق الحرة العراقية فتتمثل نشاطات المنطقة الحرة في(خور الزبير) النشاطات الصناعية التي تشمل إنتاج زيوت المحركات، تحوير المعدات والمركبات والتفكيك، استيراد وتصدير الإسمنت، المواد الاحتياطية، صناعة العدد والادوات، الصناعات الكيميائية المتمثلة بكل من المواد العازلة، القار، الزيوت الشحوم. أما النشاطات

[1]) مظفر حسني علي ، دينا طلال صبيح ،" المناطق الحرة في العراق الواقع والتحديات" المجلة العراقية الاقتصادية ، العدد(42) ، 2014، ص 200

التجارية فتتمثل بالآتي السيارات، تخزين إطارات السيارات، التجارة العامة للمعدات والمولدات والمواد، النقل البحري، استيراد وتصدير المواد الغذائية المختلفة وتجارة المنتوجات النفطية وغيرها من النشاطات. أما النشاطات الخدمية فتشمل خدمات الاتصالات، الأنترنيت، الخدمات النفطية، والبيئية، المقاولات العامة خدمات الرفع، والنقل الثقيل وغيرها. أما فيما يخص النشاطات التي تزاولها المنطقة الحرة في نينوى فتمثل نشاطاتها الصناعية في إنتاج المشروبات الكحولية ،الغازية، صناعة تفكيك السيارات، صناعة الحبوب، كبس البالات. أما نشاطاتها التجارية فتشمل الاستيراد والتصدير، تجارة الملابس المختلفة، السيارات. يحتل المستثمر العراقي الجزء الكبير من حجم الانشطة المستثمرة في تلك المناطق الحرة، إذ لم تشهد لغاية الأن توافد قوي للاستثمارات الأجنبية الراغبة في التوطن في تلك المناطق، نتيجة ما يمر به البلد من ظروف أمنية غير مستقرة على الرغم من مزايا الاستثمار التي يوفرها قانون المناطق الحرة رقم (3) لعام 1998.

3-3-2-2:البُعد الاجتماعي(The social dimension)

إن أحد الغايات الأساسية من إنشاء المناطق الحرة العراقية هو خلق فرص عمل للعمالة المحلية، فضلاً عن التخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها أبناء المجتمع العراقي،التي كما أشرنا إليها سابقاً تعد من أكبر العقبات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، حيث بلغت نسبة البطالة(15%)عام2014 وأخذت هذه النسبة بالتزايد حتى بلغت ما يقارب(29%)عام 2015، نتيجة هبوط أسعار النفط الخام من جانب، والحرب التي يخوضها أبناء العراق ضد عصابات (داعش)الإجرامية والتي تسببت في عمليات نزوح جماعي من المحافظات، وعلى الرغم من إنّ المناطق الحرة تبقى هي الأمل من أجل التخفيف من النسب المرتفعة التي يشهدها البلد من البطالة إلا أنها لم تنل الاهتمام والعناية الكاملة في هذا الجانب ويظهر ذلك من خلال إسهام المناطق الحرة العراقية في خلق فرص عمل تكاد تكون معدومة وهذا ما بينها الجدول (47).

جدول-47-

تصنيف منتسبي الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية على الملاك الدائم وحسب التحصيل العلمي

المناطق	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	معاهد	اعدادية	متوسطة	ابتدائية	بدون شهادة	المجموع
المقر	0	1		41	13	8	4	3	4	71
نينوى		2	1	25	10	11	7	6	11	73
خور الزبير		1		15	1	5	3	5	2	32
القائم				6	1	2		10	6	25
المجموع	0	4	1	87	25	26	14	24	23	204

المصدر : وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ، التقرير الاداري السنوي لسنة 2015، ص 18

3-3-3: التحديات التي تواجه المناطق الحرة العراقية

هناكَ العديد من التحديات التي أعاقت عمل المناطق الحرة العراقية وإمكانية نجاحِها في استقطاب الاستثمارات الملائمة في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر دخله وهي كالآتي:

أولاً. انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي: شهد الاقتصاد العراقي منذ نيسان عام2003 حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انعكس بشكل سلبي على البيئة الاستثمارية والاقتصادية لنشاط المناطق الحرة العراقية، إذ ما مر به البلد من تدهور في مؤسساته الحكومية والصراعات السياسية والتطرف الديني وعصابات(داعش) الإجرامية كل هذه المتغيرات وغيرها أثرت في فرص جذب وتوطين الاستثمارات في المناطق الحرة العراقية.

ثانياً. المعوقات البنيوية: وتتمثل هذه المعوقات بالآتي[1] :

1. نقص المتطلبات العامة :وتتمثل هذه المتطلبات العامة في المناطق الحرة باستمرارية العمل وعدم التسبب بخسارة المستثمر وتوقف الإنتاج وخاصةً الطاقة الكهربائية غير المستقرة، ثم تليها وسائل النقل، الماء، الاتصالات، ضعف في مراكز البحث العلمي والتدريب الفني للعمال، المخازن المبردة، الاتصالات، خدمات الدعاية والإعلان محلياً، الحوانيت.

2. تشريعية: أي من غير الممكن أنّ يكون هناك استثمار سواءً كان محلياً أو اجنبياً اذا لم يكن هناك تشريع واضح يبين محفزات جذب الاستثمار ونظام لتطبيقه على أسس صحيحة ودقيقة، ناهيك عن ضرورة إيجاد قضاء نزيه يأخذ دوراً سليماً بفض المنازعات والمشاحنات التي تحصل، إضافة إلى ضرورة إيجاد صيغ للتحكيم التجاري.
3. اقتصادية: هناك الكثير من المعوقات الاقتصادية التي تتعدد وتتشعب في البلد والتي منها، عدم توفر صناعة محلية وسيطة في السوق من أجل مساعدة المشاريع الصناعية الضخمة، التضخم وعجز الموازنة العامة العراقية التي تعتمد على اكثر من(95%) على العوائد النفطية فتنخفض وترتفع معها، البيروقراطية السائدة في مؤسسات الدولة والفساد الإداري الذي تفشى فيها.
4. اجتماعية: التي تتعلق بتركيبة الموظف العراقي واعتماده على مبدأ عدم الجدية في العمل واثقالهم كاهل القطاع العام ببطالة مقنعة.

ثالثاً. المشاكل التسويقية: هناك جملةً من المشكلات التسويقية التي منها عدم مقدرة المشروعات الخاصة المحلية في المناطق الحرة العراقية من تسويق منتجاتها للأسواق العالمية نتيجة لمنافسة منتجات البلدان المتطورة اقتصادياً لهذه المنتجات من ناحية الأسعار والجودة فضلاً عن انعدام أساليب الترويج للمنتجات المحلية بالإضافة للمشاكل الأخرى،الادارية،القانونية، الخدمية وغيرها من المعوقات.

[1]) صبا نعمان رشيد الويسي،، " الاحكام القانونية بالعمال في المناطق الصناعية المؤهلة " مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (1)، العدد (3)، 2011، ص 30، 31

رابعاً. عدم تفعيل نظام الترانزيت*: حيث إنّ الأساس الذي تقوم عليه المناطق الحرة هو نظام الترانزيت، وهو أنّ البضائع يتم تسويقها من وإلى المنافذ الحدودية عن طريق الترانزيت.

خامساً. فتح الوحدات الضريبية: إذ يتم تحميل المستثمر والمودع رسوماً إضافية إضافةً للرسوم المقررة له أصلاً في المناطق الحرة العراقية الأمر الذي أدى عزوف المستثمرين داخل هذه المناطق، واللجوء إلى إخراج بضائعهم مباشرةً من خلال المنافذ الحدودية لانخفاض الرسوم المترتبة على بضائعهم.

سادساً. وجود المناطق الحرة في البلدان المجاورة التي سبقت العراق بسنوات في هذا الجانب ومنها الإمارات، الأردن، سوريا، مصر، التي حققت مستويات عالية من النمو في أنشطتها الاقتصادية، بالتالي فإنَّ أتخاذ قرار المستثمر يتأثر بالفرق الموجود بين المناطق الحرة العراقية والمناطق الحرة لهذه البلدان [1].

سابعاً. الاختلالات الهيكلية: من خلال ما توصلنا إليه في الفصل السابق من تركيبة الاقتصاد العراقي والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها في مجمل قطاعاته الإنتاجية والخدمية، لذا فإنَّ ضعف هذه القطاعات وعدم تنميتها وتطويرها سيضعف من التشابكات القطاعية بين مشاريع هذه القطاعات والمشاريع التي تقام داخل المناطق الحرة العراقية.

3-3-4: متطلبات تنمية وتطوير المناطق الحرة في العراق :

من أجل تنمية وتطوير المناطق الحرة في العراق والنهوض بواقع الهيئة العامة وزيادة حجم الاستثمار فيها، الذي سينعكس إيجاباً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للاقتصاد العراقي نحو الأمام، واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، والسعي في زيادة حجم الصادرات وتعظيم الموارد غير النفطية فقد تم وضع المقترحات أدناه على النحو التالي :

أ- قيام الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بالتنسيق مع المحافظات ووزارة البلديات والاشغال بتحديد قطعة أرض في كل محافظة من محافظات البلد بمساحة تتراوح من(5 – 10) كم^2، على أنّ تعين استعمالات وطبيعة المشاريع الممكن أنّ تقام فيها، مع ضرورة ربط خدمات المناطق هذه مع الخدمات الرئيسة للمحافظة التي تقام فيها.

ب- إقامة مناطق حرة متخصصة في خدمات الطيران قرب المطارات الدولية(البصرة ،النجف، بغداد)الغاية منها تأمين الخدمات السائدة للمطارات وخطوط الطيران الوطنية والدولية والتي منها (تأمين الشحن الجوي، الفنادق والسكن، مكاتب الشركات والمعارض، الخزن بنوعيته، خدمات تجهيز الوجبات، خدمات صيانة الطائرات)

* **الترانزيت**: هو نقل البضائع من مراكز الأرسال إلى مراكز الاستقبال بقصد ايداعها موقتاً أو إجراء بعض عمليات التصنيع عليها أو تغليفها أو تعبئتها ثم يتم تصديرها دون أنّ تؤدي عنها أي رسوم كمركية.

[1]) مظفر حسني علي ، دينا طلال صبيح ،" المناطق الحرة في العراق الواقع والتحديات"، مصدر سابق ص 203

ت- إقامة مناطق حرة بالقرب من المنافذ البرية(سفوان، الشلامجة، زرباطية) لغرض تزايد التبادل التجاري مع البلدان المجاورة.

ث- التنسيق مع الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار بما يؤمن فتح افاق جديدة للاستثمار، فضلاً عن التنسيق مع إدارة العلاقات والإعلام للهيئة المذكورة أعلاه من أجل تجنب التعارض بين إجراءات هيئة المناطق الحرة والهيئة الوطنية للاستثمار، لأن مهمة الهيئتان ينصب على جذب المستثمرين.

ج- السعي الى تفعيل تجارة المرور (الترانزيت) لموقع العراق الاستراتيجي المتميز، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي في دعم الموانئ العراقية وقطاع النقل و باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ح- إيجاد اليات عمل مشتركة بين الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية والدوائر المساندة لها (الضرائب، الكمارك، الوكالات البحرية، النقل البحري وغيرها) بما يضمن سير العملية بانسيابية مطلقة حسب القوانين والضوابط.

خ- إشراك منتسبين الهيئة العامة للمناطق الحرة في الدورات التدريبية، المؤتمرات ،الأنشطة المرتبطة بها سواءً التي تقام محلياً وعربياً أو عالمياً، فضلاً عن القيام بالزيارات الميدانية إلى أتحاد الصناعيين، غرف التجارة وغيرها من الشركات ذات العلاقة بعمل الهيئة.

المبحث الرابع

تفعيل دور القطاع الخاص في ظّل سياسة الخصخصة

3-4-1: واقع القطاع العام والخاص وآلية تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

بدايةً لابد من الإشارة بهذا الصدد أنّ تجربة الخصخصة التي خاضها الاقتصاد العراقي في ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم لم تسهم في تحقيق النتائج الإيجابية المطلوبة على مستوى الأداء الاقتصادي وتدنية العجز المالي والتضخم، كونها لم تكن مبنية على أسس اقتصادية صحيحة، فضلاً عن قيام الحكومة العراقية بإصدارها قوانين وقرارات لخصخصة الكثير من المشروعات العامة دون دراسة مسبقة من أجل التحضير والتهيئة لتطبيق تلك الإجراءات فالمشروعات التي بيعت إلى القطاع الخاص تم بيعها بأقل كلفتها الحقيقية إلى اشخاص لا تدرك أصلاً أنها أقدمت على شراء أصول مالية فائقة الأهمية للاقتصاد الوطني [1].أما في اذار مايس عام2003 الذي يمكن اعتبار هذا التاريخ هو البداية الحقيقية لمرحلة التحول في العراق إلى تغيير نظامه السياسي حيث تعالت العديد من الأصوات من أجل المطالبة بتطبيق الخصخصة في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع النفطي كخطوة أولى في طريق الإصلاح، حيث أصدرت سلطة الائتلاف الموقت بقيادة الحاكم المدني(بول بريمر) قراراً بضرورة التحول نحو اقتصاد السوق وتنشيط دور القطاع الخاص بناءاً على دراسة أعدت من قبل **المراكز البحثية التابعة للولايات المتحدة الامريكية**، منها مؤسسة(American Enter prise institute) و(Herltage – Foundation) التي أوصت بخصخصة القطاع العام وتحويل(192)شركة عامة إلى القطاع الخاص وتحت إشراف الشركة المتخصصة في تنمية وتطوير القطاع الخاص (T.P W00ds corporation)، وفي تموز2004 تم تشكيل(هيئة الخصخصة) من قبل مجلس الوزراء العراقي[2]،التي قامت بوضع خطة عمل من أجل تعزيز دور القطاع الخاص ضمن استراتيجية التنمية نحو اقتصاد السوق، إلا انهُ وبالرغم من الدعوات التي تعزز دور القطاع الخاص نجد النسب المتواضعة جداً لمساهمة هذا القطاع في تكوين رأس المال الثابت والتي تجعلنا نقف طويلاً أمام افتراضات الخطط الوطنية التي أعدت خلال مدة الدراسة والخاصة بمسؤولية القطاع الخاص، في حين نلاحظ ارتفاع نسب إسهام القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت التي شكلت أكثر من(90%) في أغلب سنوات الدراسة وهذا ما بينته بيانات الجدول (48) نتيجة العديد من المعوقات والتي منها: الافتقار إلى سياسات واستراتيجيات فاعلة لدعم وتطوير القطاع الخاص، عدم كفاية وسائل الحصول على التمويل اللازم للنهوض بواقع هذا القطاع،وجود منافسة غير منصفة من جانب القطاع الحكومي،وغياب التحاور المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص، وعدم المعرفة الكافية لديناميكيات السوق الاقليمية والدولية،والافتقار إلى الموارد البشرية

[1]) علي خضير كريم،" الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي " مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (12)، العدد(2)، 2010، ص 163

[2]) عبد جاسم عباس على الله ،" الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد(412)، العدد(6) ، 2012، ص 15

الكـفـؤة لاسيما العمالة الماهرة، والاختلالات الهيكلية في جميع مفاصل القطاعات الاقتصادية، والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية غير المستقرة، وعدم وجود إطار قانوني مؤسسي وتشريعي يفسح المجال أمام القطاع الخاص كون جميع الأطر القانونية والتنظيمية قد صممت لاقتصاد قائم على التخطيط المركزي، وضعف البنية التحتية التي تساعد في تدنية التكاليف الإنتاجية لمشاريع وشركات القطاع الخاص.

جدول – 48 –

الاسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية للمدة (2004–2015) (مليون دينار)

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت	تكوين راس المال الثابت للقطاع العام	تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين راس المال الثابت	نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت
2004	2857807	2487718.1	370088.9	%87.05	%12.95
2005	10182362	9743477.1	438885.1	%95.69	%4.31
2006	16911154	16013395	897759	%94.69	%5.31
2007	7530405	6861040	669365	%91.11	%8.89
2008	23240539	22455103	785436	%96.62	%3.38
2009	13471242	12083560	1387682	%89.70	%10.30
2010	26252777	24173486	2079291	%92.08	%7.92
2011	28234993	25723085	2511908	%91.10	%8.90
2012	38139871	33274364	4865507	%87.24	%12.76
2013	55036676	45086546	9950130	%81.92	%18.08
2014	59227769	45697810	13529959	%77.16	%22.84
2015	na	na	Na	na	na

المصدر : – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجاميع الإحصائية السنوية (2009/2008، 2016) الجدول14/11

– عدم توفر بيانات عام 2015 ضمن المجموعة الاحصائية لعام 2016

في عام2013 أعدت دراسة من قبل فريق إعادة هيكلة الشركات العامة التابع إلى هيئة المستشارين في مجلس الوزراء العراقي من أجل دراسة واقع الشركات العامة في العراق، وقد تبين أنّ هنالك(176) شركة عامة تم دراسة منها(157) شركة، حيث بينت الدراسة إلى وجود(113) شركة خاسرة من إجمالي عدد الشركات العاملة في مختلف الوزارات والتي تقوم الدولة بدعمها من دون تحقيق إيرادات نفقاتها وكانت كالآتي:

1. تأتي في المرتبة الأولى وزارة الصناعة من حيث أعداد الشركات الخاسرة التي بلغت(60) شركة من مجموع(72) شركة عاملة في هذه الوزارة، هذا يبين أنَّ معظم الشركات العاملة تعمل بعجز ولا تحقق فائض باستثناء(12) شركة فقط.

2. تأتي في المرتبة الثانية وزارة الكهرباء من حيث أعداد الشركات الخاسرة، إذ بلغ عدد الشركات الخاسرة في هذه الوزارة نحو(24) شركة من أصل(24) شركة عاملة هذا يبين أنه لا توجد أي شركة رابحة ضمن هذه الوزارة .
3. في المرتبة الثالثة تأتي وزارة الإسكان والإعمار إذ بلغ عدد الشركات الخاسرة(8)شركة من أصل(8) شركة عاملة.
4. المرتبة الرابعة وزارة الدفاع بلغ عدد الشركات الخاسرة فيها(6) شركة من أصل(6) شركة عاملة.
5. في المرتبة الخامسة تأتي وزارة الزراعة بعدد(5) شركة خاسرة من أصل(7) شركة عاملة.
6. تأتي في المرتبة السادسة وزارة التجارة بعدد(4) شركة خاسرة من أصل(7) شركة عاملة.
7. تأتي في المرتبة السابعة وزارة النقل بعدد(3) شركة من أصل(10) شركة عاملة.
8. تأتي في المرتبة الثامنة وزارة الاتصالات بعدد(3) شركة من أصل(3) شركة عاملة.
9. وزارة النفط تأتي في المرتبة التاسعة بعدد شركة واحدة من أصل(18) شركة عاملة.

أما باقي الوزارات والتي تضم كل من(المالية، الثقافة، الصحة، التربية) فلم تدرس لعدم توافر المعلومات عنها وهذا ما يبينها الجدول (49).

جدول– 49–

واقع الشركات العامة العراقية لعام 2013

الوزارات	عدد الشركات التي تمت دراستها	عدد العاملين بالألاف	عدد العاملين بالألاف اكبر من 50 عام وخدمتهم اكثر من 15 سنة	الاجراء اليوميين بالألاف	عدد الشركات الرابحة حسب عام 2013	الشركات التي لم تدرس لعدم توفر معلومات عنها
الصناعة	71	145.4	50.7	0.9	12	...
الكهرباء	24	83	12.5	8.4	0	...
النفط	18	143.6	86.1	9.8	17	...
النقل	10	37	10.3	0.6	7	...
الاعمار والاسكان	8	13.7	3.5	1.7	0	...
التجارة	7	10.5	4.5	0.04	3	...
الزراعة	7	4.3	0.4	0.1	2	...
الدفاع	6	20.5	9.3	0	0	...
الموارد المائية	3	2.8	0.3	0.9	3	...
الاتصالات	3	18.3	4.1	0.02	0	...
المالية	...	...	...	...	...	12
الثقافة	...	...	...	...	...	4
الصحة	...	...	...	...	...	2
التربية	...	...	...	...	...	1
المجموع	157	479.1	181.7	22.46	44	19

المصدر: هيئة المستشارين في مجلس الوزراء العراقي، فريق اعادة هيكلة الشركات العامة،" اعادة الشركات العامة –الواقع...رؤية نحو الاصلاح " متاح على الرابط الالكتروني:www.akhbaar.org/home/2015

بالتالي سوف تكون الخصخصة أحد الحلول المناسبة لتفعيل دور القطاع الخاص العراقي ورفع كفاءته الاقتصادية والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية لشركات القطاع العام التي تعاني العديد من المعوقات سواءً كانت ادارية أو

البيروقراطية، لذلك يمكن أعادة هيكلة هذه الشركات العامة من خلال أسلوب (الخصخصة التنظيمية) التي سوف تسمح بالمنافسة بين القطاعين العام والخاص معاً، والحد من احتكار الشركات العامة، لذا فإنَّ أسلوب القطاع الخاص لإدارة تلك الشركات الخاسرة سوف يكون ملائم جداً كونه يعتمد على مبدأين أساسيين هما(الكلفة و العائد)، إنّ التنافس بين الكلفة والعائد أمرُ يدفع رجال الاعمال السعـي لتطوير أداء المشروع وتنويع المنتجات وجعلها أكثر تنافساً، مما سيدفع ذلك الى تفعيل الاقتصاد العراقي وجعلهٌ أكثر ديناميكية، إذ ينطوي هذا الأسلوب على السماح للقطاع الخاص في ادارة وتشغيل مشاريع القطاع العام كلياً أو جزئياً وهذه العملية لا تعني بالضرورة تحويل ملكية هذه المنشآت إلى القطاع الخاص وإنما تعني تحويل إدارة وتشغيل هذه الشركات العامة إلى ادارة القطاع الخاص لضخامة الاصول وصعوبة بيعها كلاً أو جزءاً إلى القطاع الخاص الذي يعاني من نقص التمويل، بالتالي سوف تتحقق فرصاً أكبر، إذ إنّ الإدارة الرشيدة من قبل رجال الاعمال ستوفر حافزاً قوياً لزيادة الكفاءة في هذه الشركات لانهم من يتحملون تبعات قراراتهم، حيث أَنّ الدولة اليوم باتت غير قادرة على إدارة تلك المشاريع التي تبنتها الشركات العامة في مصانعها كونها حتى الساعة لم تقدم بناتج وطني يضاهي ما موجود في البلدان المجاورة على أقل تقدير أو لم يسوق بقدر ما يسوق المستورد في السوق العراقية، ولهذا تحتاج هذه الشركات العامة إلى تحديث وإلى تكامل أفضل مع القطاع الخاص من أجل رفع انتاجها ولتستفيد من فرص الأعمال الجيدة التي تتحقق من خلال تقوية روابطها في الأسواق الاقليمية والدولية. ولتقديم أنموذج الخصخصة التنظيمية لبعض شركات القطاع العام،وإذا أخذنا إصلاح وخصخصة الشركات العامة لوزارة التجارة في العراق أنموذجاً سنجد إنَّ وزارة التجارة قد استحدثت مديرية لتطوير القطاع الخاص، كانت سبباً في تضخم القطاع الحكومي والهيكل الرئيس للوزارة دون تقديم شيء يعتد به في مجال تطوير قدرات القطاع الخاص وفسح المجال لهُ لقيادة القطاع التجاري، إذ توجد ثلاث شركات تتولى إدارة نظام البطاقة التموينية وهي إدارة ضعيفة ينتابها الفساد المالي والإداري وهي الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، والشركة العامة لتصنيع الحبوب والشركة العامة لتجارة الحبوب، بالتالي لايمكن خصخصة الشركات الثلاث إلا بتقنين نظام البطاقة التموينية أو إجراء تغيير في إدارتها عن طريق شركات القطاع الخاص. فيمكن من خلال إصدار كوبونات البطاقة التموينية على غرار(الفيزا كارت) وتكون مقبولة في الأسواق مقابل مفردات عينية محددة بالكم والنوع يحق لحامليها تنقيدها في المصارف الخاصة والحكومية، ولكن هذه الطريقة تحتاج إلى نظام مصرفي فعال من أجل التعامل مع أشباه النقود وفتح حسابات في المصارف تخص الكوبونات التموينية، الأمر الذي سينجم عنهُ سعي القطاع الخاص التجاري لتطوير قدراتهُ الاستيرادية والتوزيعية والخزنية من أجل إشباع الطلب الكبير على مفردات البطاقة التموينية وهذا ما يخلق منافسة بين شركات الإنتاج يجعلها مضطرة إلى رفع إنتاجيتها وتحسين نوعية سلعها وخدماتها وتخفيف أسعارها ليس على مستوى القطاع الخاص بل حتى مع شركات القطاع العام ،هذا من جانب فضلاً على إن هذا الأثر سيكون ايجابياً على القطاع الزراعي أيضا لأن تحرير أسعار السلع الداخلة في البطاقة التموينية والمدعمة أساساً من الحكومة سيؤدي إلى رفعها وهذا ما يخلق الحافز للمزارعين، كما يمكن التعاقد مع شركات خاصة لاستيراد وإيصال مفردات البطاقة التموينية بالكم والنوع المحدد لمدة سنة وبمعدل شركة واحدة لكل محافظة، في حين

يقتصر دور وزارة التجارة على الرقابة والإشراف، وبذلك يمكن خصخصة الشركات الثلاث بالكامل مع إبقاء ملكية الدولة، ويمكن أيضاً خصخصة الشركة العامة للأسواق المركزية عن طريق عرضها للبيع لتكون (مولات) فهناك (21) سوقاً مركزياً منها(9) صالحة و(6) مدمرة جزيئاً و(6) مدمرة كلياً[1]، ويمكن أيضاً لوزارة التجارة بيع وإيجار المخازن والكراجات ووسائل النقل وغيرها إلى القطاع الخاص.ولكن قبل البدء بعملية التحويل الى القطاع الخاص ينبغي بدايةً تطوير القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة له ثم بعد ذلك إجراء عملية تحويل ادارة مشاريع القطاع العام إليه.

3-4-2: استراتيجية تطوير القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية الوطنية

اعتبرت استراتيجيات التنمية الوطنية القومية(2005 – 2007) و(2007 – 2010) إنَّ إحياء القطاع الخاص هو أحد المقومات الأربعة الأساسية التي تتصدر التوجيهات الاستراتيجية العامة في إعادة الأعمار والتنمية، ووضعت العديد من الأهداف والتي كان على أساس الأولويات هو خلق بيئة استثمارية مناسبة لمؤسسات الأعمال المحلية والأجنبية وللشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة فضلاً عن الزراعة والتصنيع، وحددت هذه الاستراتيجيات عدد من المتطلبات من أجل تحقيق هذه الأهداف والتي من بينها تسهيل إجراءات مزاولة الأعمال، خصخصة الشركات العامة، تصحيح القوانين والأنظمة، إعادة تأهيل البنى التحتية، تأمين التمويل، دمج الأسواق المحلية مع الأسواق الدولية. أما خطة التنمية الوطنية(2010 – 2014) فقد كان تعزيز دور هذا القطاع سواءً من حيث مقدار الاستثمار أو من حيث عدد الفرص لتشغيل العاملين، هو أحد أهم اهداف هذه الخطة والتي سعت إلى تحقيق ذلك من خلال[2] :تكوين قطاع خاص تنافسي تفاعلي تشاركي يعزز التنمية المستدامة، وتوسيع وتشجيع الأنشطة التي يستثمر فيها القطاع الخاص،والعمل على إقامة بيئية استثمارية جاذبة للاستثمار.حيث قَدرت الخطة أنّ يشكل الاستثمار الخاص(46%)من إجمالي الاستثمارات المتوقعة، أي ما يقارب نحو(100) ترليون دينار من مجموع الاستثمارات الكلية التي قدرت(218) ترليون دينار، لكن المؤسف في الأمر أنَّ المتوقع شيء وما تم تحقيقه على أرض الواقع شيءٌ أخر، حيث تضمنت خطة التنمية الوطنية(2013 – 2017) تحليلاً وتقييماً وافياً لما انجز من أهداف خطة التنمية القومية (2010 – 2014) ولاحظت خطة التنمية(2013 – 2017) أنّ سياسة الاستثمار في القطاع الخاص تميزت بعدم المرونة وافتقادها إلى التنويع الاقتصادي، واعتمادها على أنماط تقليدية قديمة منها نمط الإنتاج قليل رأس المال/ كثيف العمالة، فضلاً عن دور هذا القطاع مازال متواضعاً وغير استراتيجي نتيجة الانحراف الكبير في مساهمته في تكوين رأس المال الثابت الذي كان مخططاً لهُ بنحو(24.8) ترليون دينار، في حين كان المتحقق فعليا هو(1.6) ترليون دينار بنسبة انحراف بلغت(92%) في حين لم تتجاوز نسبة انحراف مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت المخطط(23.4) ترليون دينار والبالغة(23.2) ترليون دينار ما مقدار(– 0.8%) نتيجة تبوؤ القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً رئيساً للعملات الأجنبية

[1]) نبيل جعفر عبد الرضا ،" دور الخصخصة في تطوير دور القطاع الخاص في العراق "، الحوار المتمدن، العدد (3691) ، 2012 متاح على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org

[2]) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،" الخطة الوطنية القومية (2010 – 2014)" مصدر سابق، ص 24

وتمويل الاستثمارات. ولهذا كانت خطة التنمية الوطنية (2013-2017) أكثر تواضعاً حيث قدرت الاستثمار الخاص بنحو(21%) من إجمالي الاستثمارات المتوقعة بمبلغ (88) ترليون دينار عراقي من إجمالي الاستثمارات البالغة (417) ترليون دينار بما يؤمن التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق[1]. حيث حددت هذه الخطة الرؤية الوطنية إلى هذا القطاع بأنه شريك فاعل وتنافسي وأكدت على سعيها نحو تحقيق الأهداف التالية :زيادة مساهمة القـطاع الخاص في تكوين(GDP)، زيادة توليد فرص التشغيل لدى القطاع الخاص، تحقيق شراكة فاعلة بين القطاعين(العام والخــاص). بالتالي نُلاحظ أنّ العديد من الخطط قد نفذت لتحسين بيئة الأعمال في العراق لكن نجدها كانت وما زالت لغاية يومنا هذا مجـزأة ولا تندرج ضمن استراتيجية مترابطة تتضمن إجراءات متتابعة يمكن أنَّ تستخدم في معالجة العقبات التي تعيق ظهور قطاع خاص نشط. في كانون الثاني2013 قامت الحكومة العراقية بوضع استراتيجية من أجل تطوير واقع هذا القطاع تحت عنوان(استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030) لتكون خارطة الطريق لترسيخ مساعي الحكومة لتطوير القطاع الخاص وإيجاد الحلول التي تستهدف الاحتياجات ذات الأولوية لمجتمع الأعمال، حيث ستقود الحكومة بدايةً تنفيذ هذه الاستراتيجية ثم تنقل مهمة القيادة إلى القطاع الخاص، وسيجري تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية باستخدام نمط يتكون من أربع ركائز وكالآتي[2]:

1. **<u>فـهم القطـاع الخـاص:</u>** من خلال الآتي: إجراء دراسة شاملة للقطاع الخاص المنظم وغير المنظم في جميع المحافظات العراقية، والعمل على تطوير نظم معلومات حديثة لدى الحكومة والجهات المعنية من القطاع الخاص و تقييم المعلومات المتحصلة من الدراسة والمصادر الأخرى، والحث على تطوير قدرات الحكومة والجهات المعنية في هذا القطاع على استخدام المعلومات والتخطيط وتقديم التقارير والمتابعة، فضلاً عن تطوير شبكة من مراكز تسجيل الأعمال المحلية.

2. <u>تحسين بيـئة الأعمال</u>: ويتم ذلك من خلال الأنشطة التالية:إطلاق التحاور بين الحكومة والقطاع الخاص عند وضع السياسات أو القوانين أو التعليمات التي تخص القطاع الخاص، وإجراء مراجعة وتبسيط للإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص والعمل على ازالة التعقيدات الروتينية المتعلقة به وإصدار قوانين جديدة تنصب في مصلحة هذا القطاع، وتوفير الحوافز للاستثمارات الجديدة والابتكارات وتسجيل الأعمال، وتدعيم نظم السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق، وتقديم الدعم إلى جمعيات واتحادات القطاع الخاص، العمل على تطوير واقتراح خطط استراتيجية وسياسات حديثة تتوجه نحو المجالات ذات الأسبقية التي تدعم القطاع الخاص.

3. <u>برنامج المؤسسـات الصغيرة والمـتوسطة:</u> ويتم ذلك من خلال الأنشطة التالية : تكوين صندوق لتوفير رأس مال أولي وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص بهدف توسيع أنشطته، والعمل على إقامة مؤسسات جديدة و زيادة القدرة التنافسية وتدعيم الابتكار، إعداد برنامج خاص لإتاحة فرص للقطاع الخاص بما فيها

[1]) جمهـــورية العراق، وزارة التخطـــيط، "الخـطة الوطنية القومية(2014 – 2017)" 2013،مصدر سابق ص53,28,5
[2])جمهـــورية العراق، مجلـــس الوزراء ، هيئة المستـــشارين، "استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030"، 2014، ص (29-32)

الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة للعمل مع الشركات العامة الحكومية، تطوير المراكز الصناعية والتكنولوجية ومراكز الأعمال التجارية وحاضنات الأعمال وغير ذلك من المبادرات الأخرى المماثلة، إنشاء وحدة متخصصة رامية لتعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في هذا القطاع، فضلاً عن تنظيم حملة توعية شاملة و تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التوجيه وتخطيط الأعمال والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. <u>هيـكلة التـنفـيذ:</u> من خلال الآتي: تشكيل مجلس لتطوير القطاع الخاص وإنشاء وحدة للتخطيط والبحوث والتنفيذ التي تتبع مجلس تطوير القطاع الخاص لتنظيم وتطبيق الأنشطة المحددة في كافة المراكز، فضلاً عن إنشاء وحدة مراقبة وتقييم تتبع مجلس تطوير القطاع الخاص، تشكيل الهيئة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية على ثلاث مراحل تمتد المرحلة الأولى من 2014-2017 حيث تكون قيادة هذه المرحلة من قبل الحكومة، المرحلة الثانية من2018-2022 تقودها الحكومة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، المرحلة الأخيرة من 2023- 2030 تكون القـيـــادة بيد القطاع الخـاص.

4- : الاستنتاجات والتوصيات

4-1 : الاستنتاجات(Conclusion)

بناءً إلى ما تقدم توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات:

1. تفاعلت مجموعة عوامل اقتصادية وتقنية ومضاربة وسياسية وراء تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية خلال مدة البحث.
2. أدى اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على القطاع النفطي إلى ظهور العديد من السلبيات أبرزها:

أ- الاختلالات الهيكلية، حيث تبين من تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي أنّ ارتفاع مساهمة القطاع النفطي تنخفض مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى مما يشير إلى علاقة عكسية بين تطور قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير التقليدي.

ب- ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي للبلد، حيث هناك خلل واضح في هيكل التجارة الخارجية، إذ احتلت صادرات النفط الخام العراقي الجزء الأكبر من الصادرات العراقية والتي تجاوزت(99%) من إجمالي الصادرات العراقية خلال مدة البحث مما جعل الاقتصاد العراقي يعيش حالة اختلال واضحة في ميزانه التجاري نتيجة تضخم العوائد النفطية مما يشير قلق متزايد على المسار المستقبلي للاقتصاد العراقي.

ت- الضغوط التضخمية نتيجة زيادة حجم الكتلة النقدية، وتصاعد ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي كون طبيعة اقتصادات البلدان الريعية تكون غير مولدة لفرص العمل، فعلى الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للعوائد النفطية أكثر من نُصف ناتجهُ المحلي الإجمالي وأكثر من(95%)من صادراته إلا انه لم يستوعب غير (3%)من إجمالي القوة العاملة.

ث- تُعّد العوائد النفطية المحدد الرئيس للنمو الاقتصادي في العراق، بالتالي أصبح النمو الاقتصادي عرضةً للتقلبات الدورية نتيجة تذبذب أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية.

3. يتم تسعير النفط الخام العراقي من قبل شركة التسويق العراقية سومو وفق آلية تسعير خاصة لكل سوق من الأسواق الدولية وحسب أسعار البيع الرسمية(OSP) والتي تختلف من سوق لأخر حسب وجهة شحنة النفط الخام المصدر إلى مناطق الاستهلاك الرئيسة(السوق الآسيوي، الأوربي، السوق الأمريكية).
4. يحتل القطاع النفطي العراقي أهمية كبيرة في أسواق النفط الدولية من حيث ضخامة الاحتياطيات النفطية المؤكدة التي تعتبر رابع احتياطيات في العالم، إذ تبلغ (142.5) مليار برميل عام 2015.

5. تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل واسع بعد عام 2003 مما ساهم في تبديد معظم العوائد النفطية وعدم الاستفادة منها في تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية لتوسيع القاعدة الإنتاجية لتنويع الناتج المحلي الإجمالي.
6. أنّ العوائد النفطية غير قادرة بمفردها على احداث التنويع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق في ظّل التوسع المستمر في الانفاق العام التشغيلي فضلاً عن التذبذب الحاصل في أسعار النفط الخام لاسيما في الآونة الأخيرة.
7. ارتفاع تكاليف عقود الخدمة التي أبرمتها الحكومة العراقية مع الشركات الأجنبية ضمن جولات التراخيص النفطية، فضلاً عن ارتفاع أعداد الأيدي العاملة الأجنبية في الحقول النفطية العراقية والتي وصلت إلى نسب مرتفعة جداً في أغلب الحقول النفطية.
8. صناعة السياحة في العراق تتمتع بميزة تنافسية (لما يتمتع به البلد من مقومات سياحية فريدة ومتنوعة) إلا إنها لحد الأن لم تترجم إلى الانجازات الممكنة ضمن خطط التنمية الوطنية التي تناولت القضية بالعموم ولم تدعو إلى السبل التي تعمل ضمن إطار برنامج عمل مشترك بين كل الجهات ذات العلاقة التي تجعل من السياحة خياراً ضرورياً لدعم عملية التنمية الاقتصادية في ظّل التحرك إلى اقتصاد السوق الذي تحاول الحكومة أنّ تسلكهُ بعد نيسان عام2003 .
9. توجد العديد من الفرص الاستثمارية في العراق عموماً والمناطق الحرة لاسيما تكون بمثابة جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مستقبلاً لاسيما مع توفر العديد من المقومات الجغرافية والقانونية فضلاً عن الموارد الطبيعية والأسواق الواسعة والأيدي العاملة، إلا أنّ هناك العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق المناطق الحرة في العراق لأهدافها المأمولة حيث تؤثر العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية جذب الاستثمارات إلى هذه المناطق لاسيما الخدمية والأمنية والاقتصادية .
10. إنّ التحديات والمعوقات التي تعترض سياسة الخصخصة في البلد لا تتعلق بسياسة الخصخصة نفسها وإنما تكمن في التهيئة الملائمة للاقتصاد العراقي باعتماد العديد من الإجراءات التي يكون لها دور مؤثر في التمهيد للخصخصة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي من أجل الخروج من الوضع الراهن.

4-2: التوصيات (Recommendations)

1. العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة نحو الاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتلاءم مع الموارد والإمكانيات المتوفرة لاسيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، فضلاً عن توظيف العوائد المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية.
2. عدم إغفال دور الضرائب في التمويل بوجود العوائد النفطية، بل يجب أنّ تبقى مصدراً ايراديا مهماً، لأن هذه العائدات تتأثر بمجموعة من العوامل وإنّ أي انخفاض حاد فيها يعرض الاقتصاد الوطني للخطر، وهذا ما أكدتهُ ظروف الحرب والحصار الاقتصادي وما نتج عنها فيما بعد من أحداث أدت إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة.
3. رغم امتلاك العراق احتياطي نفطي كبير على مستوى العالم، لكن من الضرورة وضع سياسة ترشيد في كمية النفط المستخرج كونهُ مورداً قابلاً للنضوب، فضلاً عن التجاوز على حقوق الأجيال الأخرين.
4. تطوير عمل الشركات الوطنية العراقية المتعاقدة مع الشركات الاجنبية ضمن عقود جولات التراخيص فيما يخص احتساب الكلف النفطية التي تمت أحالتها وذلك من أجل الوقوف على التكاليف الحقيقية ومنع الشركات الاجنبية من المبالغة فيها.
5. التخفيف من مظاهر الفساد الإداري وسوء استغلال أموال الدولة وذلك على النحو الآتي:
   أ- السرعة[1] في حسم قضايا الفساد وبشكل عادل وصارم.
   ب- وضع إجراءات قضائية بما يخص استرداد الأموال العامة من المتهمين بقضايا اختلاس أموال الدولة وسرقتها وملاحقتهم قضائياً لاسترداد أموال الدولة، حتى وإنَّ يتم أطلاق سراحهم بموجب قوانين العفو.
   ت- حصر ثروات كبار المسؤولين في الدولة ومعرفة مصدرها من قبل الأجهزة الرقابية (ديوان الرقابة المالية، هيأة النزاهة العامة، المفتش العام)التي يفترض أن تتحقق من صحتها في أثناء تولي المسؤولية العامة وبعدها.
6. العمل على اقامة صناديق سيادية كصناديق استثمار وصناديق استقرار، لحماية حصة الاجيال اللاحقة من الثروة النفطية، كما تعمل على تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، يأتي رأس مالها من الفوائض المالية في الموازنة العامة للدولة أو تخصيص جزء من العوائد النفطية لتلك الصناديق.

7. إعادة إعمار المصافي واضـافة طاقـات تكريرية جديدة لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد وتصدير الفـائض منـها.
8. الحاجة إلى إجراء مسوحات زراعية وصناعية وخدمية وتعداد سكاني لتوفير المعلومات اللازمة للعملية التخطيطية.
9. ضـرورة الاهتمام بقطـاع السياحة باعتبـاره مصدراً مهماً مـن مصادر الـدخل لمـا تحـقــقهُ من إيرادات تساهـم في تحقـيق التنمية الاقتصـادية، وذلك من خلال وضع خطـة واضحة للسياحة في العراق على المدى القصـير والبـعـيد ومتابـعـة تنفيـذها لتـحقيق التنمية السياحية، فضـلاً عن التركيـز على السيـاحـة الدينيـة كمرحلـة أولى، وتوسيـع دور الدولة الداعم لهذا القطـاع من خـلال زيادة التخصيصات المـالية كونـه يعتبر الرديـف الثـانـي بعد القطـاع النفطـي.
10. العمل على اقامة المناطق الحرة لما لها من عنصـر جذب قوي للمستثمر الأجنبي وتسهم في الإسراع بدخول الاستثمار الاجنبي المباشر.
11. إصلاح وتنمية قدرات القطاع الخاص و تقديم الدعم له وتنظيم نشاطه وتوسيعه مع وضع القوانين والتشريعات التي تحكم عمله لأجل استقراره وطمأنته لغرض تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب في إقامة مشاريعهم، وجعله شريكاً اساسياً ومهما للقطاع العام في عملية تعديل الهيكل الاقتصادي.

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب

1. احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي" التخطيط والتنمية الاقتصادية " المسيرة للطباعة والنشر ،عمان، الاردن، الطبعة الأولى،2011

2. ابراهيم عبد الحميد اسماعيل،" توقعات أسعار النفط خلال عام2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك "، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة محاضرات الامارات، الطبعة الأولى2000

3. فؤاد قاسم الأمير،" ملاحظات حول الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة اقليم كردستان والسياسة النفطية للإقليم "، دار الغد للطـــباعة والنـشـــــــر، بغداد، الطبعة الأولى، 2013

4. فؤاد قاسم الأمير،" النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العراقية العامة" دار بارق للنشر، بغداد، ط1، 2015

5. تيري لين كارل، "مخاطر الدولة النفطية تأملات في مفارقة الوفرة" ، ترجمة عبد الاله النعيمي، الطبعة الاولى، بغداد، 2008

6. علي حسين حنوش،" البيئة العراقية المشكلات والافاق"، دار الاعرجي للنشر، بغـــداد، ط1، 2004

7. فليح حسن خلف،" التنمية والتخطيط الاقتصادي" عالم الكتاب الحديث، عمان، الطبعة الاولى،2006

8. محمد احمد الدوري، "مبادى اقتصاد النفط "، مطبعة الارشـــاد، بغـــــــــــــداد، العراق، 1988

9. سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط "دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعـــــــة الأولى،1999

10. سالم عبد الحسن رسن " المداخل الاساسية للتـــنمية الاقتصادية"، طرابلس ،ليـــبيا، ط1 ،2000

11. غازي محمود الزعبي،" البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن "، عالم الكتب الحديث، أربد، الاردن، الطبعة الأولى ،2009

12. ساموبلسون بول، نورهاوس وليام، ماندل مايكل" الاقتصاد" ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى،2001

13. سعد حسين فتح الله،" التنمية المستقلة– المتطلبات، الاستراتيجيات و النتائج" سلسلة اطاريح الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 1999

14. سمير صارم، "انه النفط.. الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق "دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، سوريا،2003

15. صقر احمد صقر،" التنمية الاقتصادية"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويـــــــت، ط1، 2004

16. عبد الجبار عبود الحلفي، نبيل جعفر عبد الرضا ،" نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص " البصائر للطباعة والنشر، بيروت ، الطبعة الاولى، 2013

17. ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الازيرج" الصناعة النفطية في العراق" بغـــــداد، ط1 ،2009

18. نبيل جعفر عبد الرضا "اقتصاد النفط" ، التـــــــــراث العربي للطباعة ،العـــــراق، ط1 ،2011

19. نبيل جعفر عبد الرضا ،" اقتصاد الطاقة" ،دار الكتـــاب الجامعي ، بيـــــــــروت ، ط1 ، 2017

20. نبيل جعفر عبد الرضا" الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط" مؤسسة وارث الثقافية للطباعة ، البصـــــــــــرة ، الطبعة الأولى ، 2008

21. نبيل جعفر عبد الرضا، حازم سامي جمعة ،" نفط العراق الشفافية في مواجهة الفساد" الغدير لطباعة والنشر ، البصرة ، الطبعـــــــة الأولى، 2016

22. نبيل جعفر عبد الرضا، خالد مطر مشاري" مستقبل الدولة الريعية في العراق " الغدير للطباعة والنشر، البصرة، العراق ، الطبعة الأولى،2016

23. نبيل جعفر عبد الرضا، مصطفى عبد الله محمد ،" المسارات العكسية للنفط العراقي " الغدير للطباعة والنشر، العراق، الطبـــــــعة الأولـــى، 2016

24. نبيل جعفر عبد الرضا،" اسواق النفط العالمية " الغدير للطباعة والنشر، العـــــراق ، ط1، 2016

25. نبيل جعفر عبد الرضا،" عقود التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي"، الغدير للطباعة والنشر، البصرة ،العراق، ط1، 2013

26. سالم محمد عبود،" الخصخصة نظام ام اسلوب دراسة موضوعية لتجارب عالمية وعربية مع الاشارة للعراق " المكتبة الوطنية للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الاولى،2010

27. عبد الجبار محمود العبيدي،" خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة (دراسات في اشكالية الاقتصادي "، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن، الطبعة الاولى، 2012

28. خميس خلف الفهداوي، مازن عيسى الشيخ راضي،" التنمية الاقتصادية"،(بدون ذكر طبعة)،2000

29. اسماعيل بن محمد قانة،، "اقتصاد التنمية نظريات –نماذج –استراتيجيات"، دار اسامة للنشر، عمان ، الاردن ، 2012

30. مدحت كاظم القريشي ،" الاقتصـــاد الصناعي" دار وائل للنشر، عمـــــــان، الاردن، ط1، 2001

31. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ، الاردن، الطبعة الأولى ،2007

32. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،" نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات"، الطبعة الاولى، الامارات ، 2006

33. احمد حسين الهيتي،" مقدمة في اقتصاد النفط"، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، الموصل ،1994

ثالثاً: البحوث والمقالات والدراسات

1. احمد الحسني،" النفط هل هو نعمة اكبر من اللازم" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد(39)، 2013

2. احمد السيد النجار، "الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف"، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشنـــــطن.

3. احمد بن محمد السياري، " نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة الغير تقليدية " ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، ادارة الابحاث الاقتصادية، 2015

4. احمد جاسم محمد ، صلاح مهدي عبد الله،" الخسائر الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق للمدة1970–2012"،مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد(41)، العدد(149)، 2014

5. احمد حسين الهيتي، واخرون" التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990–2007 الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجتها "، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد (2)، العدد(3) ، 2010

6. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق .. رؤية مستقبلية ، مجلة الخليج العربي، المجـــلد (11)، الاصدار (1 – 2)،2010

7. احمد عمر الراوي،" التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية في العراق"، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد السابع عشر، العدد(64)، 2011

8. أركان ريسان عباس، "الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000–2014"مجلة كلية التربية الاساسية ، المجلد(22)، العدد(94)،2016

9. امجد صباح عبد العالي،" عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق " مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية ، العدد(21) ، المجلد الخامـــــــــــس، 2008

10. امينة مخلفي،" النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة "،مجلة الباحث، العدد(9) ، 2011

11. ايمان عبد خضير، عبير علي كاظم ،" دور صناعة السياحة في تطوير الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2009) "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(18)، العدد(67)، 2012

12. باسم جميل انطوان،" المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل من عام 2003" تقارير عراقية منشورة مجلة الحوار، العدد(33)،2012

13. باسم عبد الهادي حسن، اكرام عبد العزيز عبدالوهاب،" الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وافاقها في العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، 2009

14. باسم عبد الهادي حسن،" الصدمة النفطية الثالثة الاسباب والنتائج المحتملة" ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجـــــلد(3) و العــدد(7)، 2005

15. رشيد بان الظالمي، غسان طارق ظاهر،" اشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية(العراق انموذجا)"مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(5)، العدد(1)، 2015

16. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي،" دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2012)"مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(16)، العدد(1)،2014

17. تغريد داود سلمان داود،" اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي " مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد الرابع ، مجلد (24)، 2016

18. تقي سالم العاني" المناطق الحرة اهميتها وسبل تطويرها " مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد (1)، 2002

19. ثناء عباس، يحيى الفهد،" الاطلس الاحصائي الزراعي خارطة الطريق الاقتصاد الاخضر" الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط العراقية ،2011

20. ج، هورس،س،سيربوتوفيير، س، سيلفا، ج، مسونية،" الاستثمار في عمليات الانتاج الاستكشاف والتكرير لعام 2013" مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد(40)، العدد(148)،2014

21. جاسم محمد مصحب،" العوامل المؤثرة في مستقبل انتاج العراق للنفط الخام"، مجلة العلوم السياسية، العدد(50)، 2015

22. جعفر طالب احمد، زينب علي داشور،" السياحة الدينية واثرها في الدخل القومي العراقي " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الجزء الاول، الاصدار عدد خاص بالمؤتمر العلمي ، 2012

23. جعفر طالب جنديل" دراسة تحليلية لدور الايرادات النفطية في الموازنة العامة للعراق للمدة 1990-2012" مجلة الكـوت للعلـــــوم الاقتصـــــادية والادارة، العـــــــــــدد(21) ، 2016

24. جواد كاظم حميد،" **قراءة في مشكلات الزراعة العراقية**"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(26)،2015

25. حسان خضر،" مؤشرات اداء التجارة الخارجية "، المعهد العربي للتخطيط والتنمية، الكويت ،2005

26. حمادي عباس حمادي، حيدر عبود كزار،" استراتيجية التنمية السياحية في العراق "، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (11)،العدد(3) ،2008

27. حيدر صالح محمد، " الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق" مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ،(15)، 2007

28. حيدر عبد حسن الجبوري،" تحليل موازنة عام 2013 وبيان مدى اتساقها مع متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق "، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية، العـدد(3)، المجلد (23)،2015

29. حيدر كاظم مهدي،" انخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق" ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجـــــــــــلد(5)، العدد(1)،2015، ص4

30. خميس محمد ، "تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك"، مجلة دفاتر القانون، ، العدد (7) ، 2012

31. رآهم فريد، بوركاب نبيل،" انهيار اسعار النفط: الاسباب والنتائج" المؤتمر الاول:السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية. الورشة الاساسية الثانية، جامعة سطيف، 2015

32. ربيع خلف صالح، "حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الاغراق والسياسة التجارية " مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية" العدد(37)،2012

33. رحمن حسن علي، جميلة سركي عبود، "الاثار الاقتصادية الناجمة عن أزمة المياه في العراق والحلول الممكنة لها" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(11)، 2013

34. رحيم حسوني زيارة، ثائر محي الدين عزت،" الغاز الطبيعي في العراق بين الحرق وجولات التراخيص "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد(17)،العـــــــدد(62)، 2011

35. رحيم حسوني زيارة، محمد حازم عباس،" آليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة 2003-2014" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد (97) ، المجلد(23)

36. زمن راوي سلطان الجبوري،" واقع السياسة النفطية وسبل اصلاحها في العراق"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة،2015

37. سالم عبد الحسن رسن ،"التنمية الزراعية المستدامة ..خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة"، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(13)، العـــــــــدد(2)، 2011

38. سمير سهام داود،" أثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية للاقتصاد العراقي " جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (19) ، العدد (70)، 2013

39. سهام حسين البصام،" مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط الخام في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية " جامعة تكريت، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد السادس والثلاثون ، 2013

40. سوسن صبيح حمدان،" الافاق المستقبلية لنشاط السياحة في اهوار العراق" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العـــــــدد(25) ، 2008

41. سوسن كريم الجبوري،" الخصخصة وسيلة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق " مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(11)، العدد الثالث، 2009

42. شركة التسويق العراقية(سومو)" تصدير النفط العراقي، آليات التعاقد، كميات التسعير،المعوقات "2011

43. صبا نعمان رشيد الويسي،" الاحكام القانونية بالعمال في المناطق الصناعية المؤهلة " مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (1)، العدد (3)، 2011

44. صفوت عبد السلام عوض الله ، دراسة للأثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لا اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، 2004

45. صلاح شاكر،" الارث التراثي العراقي المحفوظ والمسروق" مجلة اوروك، هيئة السياحة، العدد (23)، 2012

46. صلاح ياركة ملك،" تقانات الحديثة في محافظة القادسية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد(1)، العدد(2)، 2005

47. طاهر الزيتوني،"الافاق المستقبلية لا مدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد(38)، العدد (142)،2012

48. عادل مجيد العادلي، "الفساد واثره على التنمية الاقتصادية" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (42)، 2014

49. عاطف لافي مرزوك،" التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل "، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(24) سنة 2014

50. عباس خـضير" أثر النشاط السيـاحي في التنمية الاقتصادية"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(47)، 2016

51. عباس لفته كنيهر، شيماء حطاب عبيد،" تحليل واقع الصناعات التحويلية في العراق للمدة من 1970-2011 واستشراف افاقها المستقبلية "مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، **العدد(19)** ، **2015**

52. عبد الجبار عبود الحلفي" تصورات لتطوير حقول نفط الجنوب" مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد(16)، 2009

53. عبد الستار عبد الجبار موسى، "دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وافاقه المستقبلية" ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد(85) ،2010

54. عبد الستار عبد الجبار موسى، حيدر شلب وشكه،" ايرادات النفط وامكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصـــــــــــاد، 2015

55. عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر،" دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي ،" المجلة العراقية للعلوم الاقتـــــــــــصادية ،العـــــــــــدد(34)، 2012

56. عبد الستار عبد الجبار موسى،" العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيورك nymex)" ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64 2007

57. عبد الصمد سعدون الشمري ، خضير عباس احمد النداوي ،" اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب اسعار النفط العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (18)، العدد(68)،2012

58. عبد العزيز صايم،" الهروب للأمام نحو الطاقة المتجددة"، مجلة الاصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (20) ، غرفة التجارة الامريكية واشنـــــطـــــــــــن، 2008

59. عبد المنعم السيد علي،" الاقتصاد العراقي الي اين؟ تأملات وتطلعات" ، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(2)، 1998

60. عبد جاسم عباس على الله ،" الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد(412)، العدد(6) ، 2012

61. عدنان مناتي صالح "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخـــــاص بالمؤتمر ، 2013

62. عصام محمد عبد الرضا الجبوري،" الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي 2014-2016 " ، مجلة جامعة بابل للعلــوم الصــرفـــة والتطبيقــية ، العدد(8) المجلد (24)،2016

63. علي خضير كريم،" الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي " مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (12)، العدد(2)، 2010

64. علي رجب ،" تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية " مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد(141)،2012

65. علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد،" الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص والتحديات "، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصـــادية، 2011

66. عماد محمد علي،" استراتيجية مقترحة لا عادة تأهيل المشروعات الصناعية العامة في العراق" كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013

67. عمرو هاشم محمد،" واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية" مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد العدد(20)، 2008

68. عيسى محمد الغزالي،" الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا" المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية،2004

69. فارس كريم بريهي،" تطوير السياحة مدخل للتنمية المستدامة في العراق" مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد(1)، 2011

70. فارس كريم بريهي،" تفعيل المناطق الحرة في العراق ضرورة لدعم وتنشيط الاقتصاد الوطني"، مجلة التجارة العراقية ، العدد الثالث عشـــــــــــر، 2011

71. فاطمة مبارك،" التنمية المستدامة اصلها ونشاتها "، مجلة بيئة المدن الالكترونية،**العدد(13)، 2016**

72. فلاح جاسم العامري،" سياسة تسويق النفط الخام العراقي ودورها في تحقيق الموارد المالية "، شركة تسويق النفط العراقية (سومو) ،2016

73. كريم سالم حسين، قاسم جبار خلف" تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات التحديات ..المتطلبات" بحث مستل من رسالة الماجستير، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(18)،العـــــــــــدد(1)، ســـنة 2016

74. كريم عبيس حسان،" اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (2003 – 2012) "، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(18)، العـــــــــــدد(3)،2016

75. كريم عبيس حسان،" الخصخصة واصلاح النظام الضريبي في العراق" مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد(1)، المجلد (24)،2016

76. كمال البصري" أهمية المناطق الاقتصادية الاستثمارية" المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي"2012

77. الكواري الكفري، علي خليفة،" الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، الطبعـــة الاولى، 2009

78. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا(الاسكوا) "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط " الامم المتحدة ، نيويورك،2001

79. مالك عبد الحسين احمد، ميادة رشيد كامل،" الاثار الاقتصادية والبيئية لصناعة تكرير النفط دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (شركة عامة)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد(35)، المجلد(9)، 2015

80. محمد رفعت المقداد ،" النمو السكاني واثرة في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عام 1960-2004" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث ، 2008، ص 344

81. محمد سعد عميرة ،" اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، المجلد(23)،الامارات العربية المتحدة،2002

82. محمد عبد الكريم العقيدي، سعد عبدالله ، سامي غني، " التقديرات العشوائية والعلمية والحاجة المتوقعة من الساحبات والحاصدات الزراعية في العراق للسنوات 2007-2010"، مجلة الزراعة العراقية البحثية، المجلد(14) ، العدد(9)2009

83. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،" نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات" ، الطبعة الاولى ، الامارات ، 2006

84. مركز الدراسات والابحاث ،"تقلبات اسعار النفط عالميا" منتدى الاعمال الفلسطـــــــــيني،2015

85. مصطفى العبد الله،" التنمية الشاملة و التنمية البشرية" الحوار المتمدن، العـــــــدد(816) ،2004

86. مظفر حسني علي، دينا طلال صبيح" المناطق الحرة في العراق الواقع والتحديات" المجلة العراقية الاقتصادية، العدد(42)، 2014

87. مظهر محمد صالح قاسم، " صناديق الثـــــروة السيادية"، منشورات البنك المركزي العراقي، 2007

88. مهدي سهر غيلان" دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق" مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد(5)، العدد(2)،2007

89. موسى عبد الستار عبد الجبار، حيدر شلب شلكه،" التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010"،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد(18)،2015

90. ميثم ربيع هادي، علي راضي الاعرجي،" الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي" مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد(91)،2012

91. ميثم لعيبي" مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق" مركز حوكمة للسياسات العامة، 2016

92. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين ، "العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (cranger) "، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد(1) ، 2011

93. نصيرة قورقيش،" التنمية البشرية في الجزائر وافاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد(6)، 2011

94. نورة بيري، عبود زريقن " محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر و تونس والمغرب : دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012) " مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان (67-68) ، 2014

95. هاشم مرزوك الشمري، جعفر عبد الأمير الحسيني"المناطق الحرة وامكانية الاستفادة منها في عملية التحول الى الاقتصاد الحر في العراق" مجلة جامعة بابل، للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد(208) ، العدد (14)، 2015

96. الهام خضير شبر،" التصنيع السياحي واستراتيجية التنمية السياحية الوطنية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(41)، 2014

97. هناء عبد الحسين ، قحطان لفته الربيعي" قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الاساسية في العراق للمدة 1985-2008"،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،**المجلد (17)**،**العدد(64)** ،**2011**

98. يحيى السعيدي ، سليم العمراوي،" مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية " ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد(36)، 2013

رابعاً: الرسائل و الاطاريح الجامعية

1. : مصطفى عبدالله محمد" التأثيرات السلبية للنفط والغاز في العراق للمدة من (2003-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2015

2. زاهد قاسم بدن، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة(1990 – 2013)"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية ، قسم الاقتصاد، جامـــــــــعة البصـــــــــرة، 2015

3. ضحى لعيبي كاظم السدخان، "الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي للمدة (1970-2010)" أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة، قسم الجغرافية، 2013

4. عبد الستار عبد الجبار موسى، حيدر شلب وشكه،" ايرادات النفط وامكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتـــــــصاد ، قسم الاقتصاد، 2015

خامساً: المؤتمرات والندوات

1. ممدوح عوض الخطيب،"التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي" ، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الريـــــــــــاض
2. عبد الله عبد الكريم السالم،"رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وامكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة "، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الادارة والابداع.
3. عبد العزيز عبد الله السنبل،" دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التنمية والامن في الوطن العربي،2001
4. حربي محمد موسى عريقات،" مناخ الاستثمار في الوطن العربي" دراسة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية/جامعة فيلاديلفيا نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية، 2007

سادساً: التقارير والنشرات الرسمية

1. جمهورية العراق، وزارة النفط، قسم الدراسات، شعبة البحوث، تقرير عن عدد الهجمات الارهابية على المنشآت النفطية للمدة(2003-2013)
2. وزارة التخطـيط، **الجـهاز الـمـركزي للإحـصـاء**، مديـرية احـصاء الـبيـئة، مـؤشـرات التنمية والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، 2011
3. الامانة العامة لجامعة الدول العربية،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، ابو ظبـــــــــي، 2004
4. البنك الدولي للإنشاء والتعمير،" موجز الاقتصاد الايراني"،2015
5. البنك المركزي العراقي " التقرير الاقتصادي السنوي 2008" المديرية العامة للإحصـــــــاء ،2008
6. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي الســـــنوي2015
7. جمهورية العراق، مجلس الوزراء،هيئة المستشارين، "استراتيجية تطوير القطاع الخاص **2014-2030**"، **2014**
8. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،" خطة التنمية الوطنية 2010-2014" ،بغداد ،2009
9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، "الخطـــة الوطـــــــنية القوميـــــة(2014 – 2017)" 2013
10. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الخطـــــــــــة الوطنية القومية(2010-2014)، عرض موجز
11. جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، خطة اصـــــــــــلاح الشـــــــركات العامة ، 2013
12. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية،" **سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق**"، **2009**

13. جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة 2015
14. جمهورية العراق، وزارة النفط، قسم ابحاث السوق، شركة تسويق النفط العراقي(سومو)،"النفط الصخري" 2016،
15. منظمة الاقطـــــــار العربيـــــــة المصـدرة للبترول اوابك، التقرير الاحصائي السنوي2016
16. هيئة السياحة العراقية، قسم الدراسات والتخطـــــــيـــــــط، شعبة الاحصـــــــــــــاء
17. هيئة النزاهـــة العراقـــيـــــة ،" التقـرير الســـنوي لسنة 2014"، بغداد العراق ، 2014
18. وزارة التخـــطيـــــط ، الجهاز المركـــــــزي للإحـــصاء ، الحسابات القوميـــة ، 2015
19. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي ، تقرير الموارد المائية 2010
20. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الصناعي،" نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة 2015"
21. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية 2016، احصاءات السكان والقوى العاملة
22. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية 2016، احصاءات التربية والتعليم
23. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، قســـــم احصاء البيئة لسنة 2014
24. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007 – 2010)
25. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصـــــــــــاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011
26. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة ، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لعام 2015
27. وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة ، " تقرير عن المناطـــــــق الحرة في العراق" ، 2002
28. وزارة المالية ، الهيئة العامة للمـناطـــــــــق الحـــــرة، التقريـــــــــــــر الاداري، 2007
29. وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطـــــــق الحـــــــــرة ،"دليل المناطق الحرة في العراق 2015
30. وزارة المالية ، الهيئة العامة للمناطق الحرة،" دليل المناطـــــــق الحـــــــرة في العراق 2016
31. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية،" سبل تنمية مصادر الايـــــــــرادات العامة في العراق"، 2009
32. وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ، التقريـــــــــــر الاداري السنوي لســنة 2015

33. وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام ، مبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق IEITI "مطابقة التدفقات النقدية الناتجة عن الصناعة النفطية في العراق خلال عام **2009**"، **بغداد** ، **2011**

34. وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام،" تصدير النفط الخام العراقي 1996–2006" تقرير الشفافية الاول، بغداد ، 2005

35. وزارة النفط العراقية،مكتب المفتش العام،" تصدير النفط العراقي 1996–2006" تقرير الشفافية الثالث، بغداد،2007

36. وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام ،" تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية" تقرير الشفافية الثاني، بغداد، 2006

37. وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام،" جولات العقود والتراخيص البترولية (الواقع والتحديات)" تقرير الشفافية السادس،2013

38. وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام،" مبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق IEITI تصدير النفط والاستهلاك المحلي وتطوير الحقول تقرير 2014" تقرير الشفافية(6)، بغداد ، 2016

39. وزارة النفط العراقية ،مكتب المفتش العام ،" مبادرة الشفافية للصناعة الاستخراجية في العراق IEITI تصدير النفط والاستهلاك المحلي وتطوير الحقول تقرير 2014" تقرير الشفافية السادس.

سابعاً: الشبكة الدولية (الانترنت)

1. عبد الباسط عوده ابراهيم،" زراعة النخيل وانتاج التمور في العراق" 2011، دراسة متاحة على الموقع الإلكتروني :www.iraqi-datepalms.net

2. فواد قاسم الامير،"النفط الصخري واسعار النفط والموازنة العامة العراقية"،2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط:http://iraqieconomists.net

3. فؤاد قاسم الامير،"ملاحظات حول دراسة الخسائر والهدر في قطاع الطاقة" ،2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط:http://iraqieconomists.net/ar

4. فاضل علي عثمان البدران،" ما هو مستقبل قطاع النفط في العراق" شبكة الاقتصادين العراقيين، 2016، متاح على الرابط :http://iraqieconomists.net

5. فاضل علي عثمان البدران،" نظرة مستقبلية في تسويق النفط العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2017، على الرابط: http://iraqieconomists.net/ar

6. حسن محمد علي البنان،" اهداف خصخصة المرافق العامة " ، 2016، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.almerja.com

7. حامد عبد الحسين الجبوري،" التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية "، 2016 ، متاح على الرابط الالكتروني : http://www.qanon302.net/articles

8. فلاح خلف الربيعي " حول مفهوم الاستثمار" الحوار المتمدن ، 2015، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت: /www.m.ahewar.org/http:/

9. الربيعي، فلاح خلف" برامج الخصخصة ..الاهداف والاستراتيجيات والأثار وشروط النجاح" الحوار المتمدن، العدد(2307)،2008 متاح على الموقع الالكتروني:http://www.ahewar.org

10. ايهاب شوقي ، "الطاقة البديلة وجدواها في حل ازمات النفط" ، شبكة الاخبار العربية ANN، نوفمبر 2016، متاح على الرابط الكتروني: http://anntv.tv/new/showsubject.aspx

11. حاتم فارس الطعان،"الاستثمار اهدافه ودوافعه " جامعة بغداد، 2006، متاح على الرابط الالكتروني : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50866

12. فلاح جاسم العامري" المعايير والاسس والاليات واسلوب تنفيذ العقود وتعاقد لتصدير النفط الخام"شركة تسويق النفط العراقية (سومو)،2013 متاح على الرابط: http://somooil.gov.iq/index.php:

13. نبيل جعفر عبد الرضا ،" دور الخصخصة في تطوير دور القطاع الخاص في العراق "، الحوار المتمدن، العدد (3691)، 2012 متاح على الرابـــــط الالكتـــــــروني: http://www.ahewar.org

14. نبيل جعفر عبد الرضا،" تكاليف استخراج النفط قبل جولات التراخيص وبعدها" ،الحوار المتمدن ،العدد(5268)، 2016، متاح على شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت، *www.ohewar.org*

15. عبد الله ، عبد الجاسم عباس " الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق في العراق " جامعة القادسية، متاح على الرابط الالكتروني :http://www.iasj.net/iasj?func

16. عادل عبد المهدي، وزير النفط الاسبق ،" العراق يبحث عن منافذ جديدة لتصدير النفط " ، 2015 متاح على الرابط الالكتروني : http://www.alarab.co.uk/article

17. محمد عبد الكريم منهل العقيدي ،" الخصخصة المفهوم والاهداف المبررات الاقتصادية" جريدة التجارة الحرة ، العدد (11) ،2005، ص 1، متاح على الموقع الإلكـــــــتروني : www.iraqiscas.com

18. ثامر العكيلي،" الاستراتيجية الوطنية للطاقة للأعوام 2010-2030 تحليل مفصل لملخص الاستراتيجية" شبكة الاقتصاديين العراقيين،2013،ص 2، متاح على الرابط :http://iraqieconomists.net

19. عامر العمران،" تكاليف انتاج برميل النفط واثرة على الدول المنتجة "، مركز الروابط للبحوث والدراسات ،2016، متاح على الرابط الالكتروني : 82 242/archives/ rawabet center.com

20. مؤتمر الطاقة العربي الثامن،" السمات الأساسية لاستهلاك الطاقة في الدول العربية"، متاح على الموقع الالكتروني:www.oapec.org

21. علي ميرزا،" التمكن والاعتماد الاقتصادي للمناطق واللامركزية في العراق" شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2014

22. احمد حسين الهيتي"التنويع الاقتصادي الخليجي ، المملكة تستحوذ على 50% من حجم الاستثمار الاجنبي المتدفق لدول المجلس" جريدة اليوم، العدد (11033) 30 اغسطس ،2003، متاح على الرابط الالكتروني : http://www.alyaum.com/article/1106261

23. هيئة المستشارين في مجلس الوزراء العراقي، فريق اعادة هيكلة الشركات العامة،" اعادة الشركات العامة– الواقع...رؤية نحو الاصلاح" متاح على الرابط الالكتروني: www.akhbaar.org

24. كريم حنا وردوني،"دور القطاع الزراعي للنهوض بالاقتصاد الوطني"،2012، متاح على الرابط: *www.tellskuf.com*

25. وكالة الانباء القطرية ،"اوابك: اجمالي الاحتياطيات النفطية العالمية تبلغ 1,697 تريليون برميل" ، 2016، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.gulf-24.coM

ثامناً: المصادر باللغة الإنكليزية

1. Argy, Victor. "Structural inflation in developing countries." Oxford Economic Papers 22.1 (1970):

2. Gately, Dermot, M. A. Adelman, and James M. Griffin. "Lessons from the 1986 oil price collapse." Brookings Papers on Economic Activity 1986.2 (1986): p 237

3. Herzer, Dierk, and Felicitas Nowak-Lehmann D. "Export diversification, externalities and growth: Evidence for chile." Proceedings of the German Development Economics Conference, Berlin 2006. No. 12. Verein für Socialpolitik, Research Committee Development Economics, 2006

4. Hvidt, Martin. "Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends." (2013),p4,5

5. Mabro, Robert. The 1986 oil price crisis: economic effects and policy responses: proceedings of the eighth Oxford Energy Seminar (September 1986). Vol. 5. Oxford University Press, 1988

6. Mehlum, Halvor, Karl Moene, and Ragnar Torvik. "Institutions and the resource curse." The economic journal 116.508 (2006):

7. OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria ,2009
8. OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria,2008
9. OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna ,Austria,2014
10. OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, Austria,2016
11. OPEC, Annual Statistical Bulletin ,Vienna 'Austria,2007
12. Paulo, Francisco Miguel. Diversification of the Angolan Exports–Challenges and Benefits. Diss. Universidade Católica Portuguesa Lisbon, 2013
13. Transparency International (TI)) , corruption perception (CPI), 2015
14. U S Census Bureau / International data Base, Total midyear Population for the world 1950- 2050 , as 18 June .2008
15. Verleqer Jr,philipk, "The US Petroleum Crisis of 1979.
16. Italian Consortium for Iraqi Transport Infrastructure, IRAQI TRANSPORT MASTER PLAN-Executive Summary, (ITMP) A joint Project between Iraqi Government & Italian Government , October 2005, P14
17. Emanuel , Savas, " *Privatization and public-private partnerships*" New York: Chatham House, 2000

ABSTRACT

The *past decades of the Iraqi economy have proved that the dominance of the oil sector has not been reflected in positive results and no structural changes have taken place in its structure. The increasing reliance on this resource has made the Iraqi economy constantly subject to price fluctuations in world oil markets, which has reflected directly on Economic performance retraction and the exacerbation of the structural imbalances that create a state of economic instability. In fact, the dominance of this oil resource with this degree represents a defect in economic system administration ,therefore it is important to adopt an effective economic policies and strategies to diversify the sources of income and reform the structure of the economic sectors and change their infrastructure. The study aims to analyze the oil revenues , how they are affected by a set of factors, especially oil prices in the international market, and what is their impact on the Iraqi economic activity, in addition to identify the most important fundamentals that characterize the national economy through which it reaches a serious and effective application of economic diversification policies to face the crisis of decline in financial and oil revenues.*

The *study consists of three chapters:*

The *first chapter deals with the concept of economic development, its objectives, indicators of measurement and the most important obstacles facing it, as well as the factors influencing the prices of crude oil in the international market and their impact on the oil revenues, in addition to setting the theoretical framework for economic diversification and clarifying the rule that can be followed by adopting Several policies and approaches to achieve it .*

The *second chapter deals with the most important structural imbalances the Iraqi economy has suffered by, and the mechanisms of pricing and marketing Iraqi crude oil, as well as analysis of oil revenues and their impact on the Iraqi economy.*

The third chapter deals with the most important requirements for diversification of the Iraqi economy through the exploitation of opportunities and resources represented in (the oil sector being the main source that contributes to the development of other sectors, agriculture, industry, tourism, Iraqi free zones, as well as enabling the private sector in the process of diversification of the economy) .Finally , the study reaches a set of conclusions and recommendations.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Al-Qadisiyah / College of Administration and Economics

Development of the Iraqi economy between fluctuations in oil revenues and diversification of income sources for the period (2003-2015)

A Thesis Submitted by

Musab Abdulaali - Thamer Hussein

To the Board of the College of Administration and Economics University of Al-Qadisiyah

As a part of Requirements for Obtaining a Master Degree in Economic Sciences

Supervised by

Prof. Dr: Salem Abdel-Hassan Risan

2017 A.C **1438 A.H**